الأمم المتحدة

A/56/PV.55

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

الجلسة العامة **٥٥**
الخميس، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ – سو ..... (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الفيضانات في الجزائر

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن أعضاء الجمعية العامة، أود أن أعرب لحكومة وشعب الجزائر عن خالص مؤاساتنا القلبية للخسائر المأساوية في الأرواح والأضرار المادية الجسيمة الناجمة عن الفيضانات الأخيرة في الجزائر.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد سيميون ساكس - كوبورغ - غوثا، رئيس وزراء جمهورية بلغاريا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان يلقيه دولة السيد سيميون ساكس - كوبورغ - غوثا، رئيس وزراء جمهورية بلغاريا.

اصطُحب السيد سيميون ساكس - كوبورغ - غوثا، رئيس وزراء جمهورية بلغاريا إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسرني غاية السرور أن أرحب بالسيد سيميون ساكس - كوبورغ - غوثا، رئيس وزراء جمهورية بلغاريا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد ساكس - كوبورغ - غوثا (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): بعد انقضاء عام على جمعية الألفية الفريدة من نوعها، يمكننا أن نقول إن الأمم المتحدة تضطلع الآن بدور معزز أكثر أهمية، باعتبارها الأداة الجماعية للتصدي للتحديات التي تواجه العالم.

وترحب بلغاريا بإعادة انتخاب السيد كوفي عنان أميناً عاماً، وتشيد بمنح جائزة نوبل للسلام له وللمنظمة.

لقد أصبح الإرهاب الدولي عدوانيا وقويا، وهو لا يهدد الدول فحسب ولكن أيضا حرية الروح الإنسانية ذاتها. وقد تجلى هذا في التزام هذه المنظمة العالمية وموقفها النشط في مواجهة أعمال الإرهاب الأخيرة، إلى جانب قرارات مجلس الأمن التي اتُخذت بالإجماع لإدانة تلك الأعمال. وقد أيدت بلغاريا تلك القرارات بشكل قاطع، وخصوصا قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). واعتمدت

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-63886 (A)
0163886

الجمعية الوطنية والحكومة البلغارية إعلانين مماثلين بصدد ضمان بذل جهد مشترك لمكافحة الإرهاب.

وأود أن أذكّر بأن مكافحة الإرهاب لن تكتمل دون التزام أدبي، بل والتزام روحي. وينبغي ألا ننسى أن مجرد السعي إلى تحقيق الرفاهة المادية ليس الدواء الشافي من كل العلل؛ فهناك قيم أخرى مطلوبة لتحسين نوعية حياة الناس. ففي مجتمع الإنترنت تقوم الحاجة إلى قيم واقعية وإلى إطار يكون مقبولا للفقراء والأغنياء على حد سواء.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تعازي الشعب البلغاري لمواطني الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالأعمال الإرهابية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر. ونعرب جميعا عن تقديرنا للصلابة والشجاعة اللتين أظهرهما الشعب الأمريكي في مواجهة هذه المأساة وتداعياتها.

ومن دواعي الفخر الخاص لي أن أنوه بأنه في الوقت الذي يتعاظم فيه دور الأمم المتحدة وتتزايد أهميتها، توشك جمهورية بلغاريا على تولي مسؤولياتها كعضو غير دائم في مجلس الأمن. وبالنسبة لشعب بلغاريا وحكومتها، يشكل انتخابنا لعضوية ذلك الجهاز الهام من أجهزة هذه المنظمة العالمية اعترافا بالمركز الدولي الذي تتمتع به بلغاريا وبسياستها الخارجية المتوازنة والنشطة. واليوم أصبحت أولويات سياستنا الخارجية - عضوية الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي - أقوى من أي وقت مضى. ولأسباب ثقافية طبيعية، نلتزم بمفهوم الفرانكوفونية، الذي يجسد لا اللغة المشتركة فحسب، بل أيضا تركيبة ذهنية جماعية. وأشكر جميع الدول الأعضاء التي تفضلت بتأييد انتخابنا لعضوية مجلس الأمن.

وسوف تضطلع بلغاريا بالمسؤولية الكاملة عن عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن. ونحن مستعدون للمشاركة في الحوار حول المجموعة الكاملة من البنود المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين. وبلادي متفتحة للحوار مع جميع الدول الأعضاء في المنظمة وللأفكار والاقتراحات التي تستهدف تعزيز دور الأمم المتحدة وفعاليتها.

وأود هنا أن أتكلم عن الدور الإيجابي الذي تضطلع به جمهورية بلغاريا بوصفها جهة فاعلة مؤثرة هامة لصون السلم والأمن في منطقة جنوب شرقي آسيا ولتحقيق الاستقرار في تسوية الأزمات الحالية في شرق البلقان، وهي منطقة تقع على حدود بلغاريا. ونحن نؤيد التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) ونرى أن الانتخابات التي جرت في كوسوفو في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ستكون حاسمة لإشاعة الاستقرار ونشر الديمقراطية في تلك المنطقة. وتعلّق بلغاريا أهمية كبيرة على تأمين استقرار جمهورية مقدونيا من خلال تنفيذ الاتفاق الإطاري المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠١ وضمان سيادتها وسلامتها الإقليمية. وتؤيد بلادي التنفيذ الكامل لاتفاقات دايتون وتوطيد دولة البوسنة والهرسك الموحدة. ونرى أن نشر الديمقراطية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عنصر إيجابي هام. ولا بد من صوغ استراتيجية طويلة الأجل لإنعاش منطقة جنوب شرقي أوروبا وتحقيق تنميتها الاقتصادية بغية إعادة بنائها في أعقاب شتى الأزمات التي عانت منها. وأود أن أؤكد أن كل هذه الأمور يجب أن تظل في صميم كل جهودنا الرامية إلى إيجاد حلول منصفة للصراعات القائمة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد شارما (نيبال).

وأود أيضا أن أسلط الضوء على تأييد بلغاريا للتسوية السلمية النهائية للصراعات الإقليمية الأخرى ذات الطابع المأساوي مثل الصراعات في الشرق الأوسط، وأفريقيا وأماكن أخرى، والتي تشكل قائمة طويلة ومحزنة. وإن مواقفنا من كل تلك الصراعات تتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة وتعترف عموما بمبادئ القانون الدولي.

وبعد أن عشت شخصيا في المنفى أكثر من ٥٠ سنة، فإني أدرك تماما المأساة الإنسانية للاجئين، الذين لا يزال عددهم ومعاناتهم يتزايدان، كما هي الحالة الآن في أفغانستان.

إننا نولي أهمية كبيرة للبنود المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة مثل مكافحة الجريمة المنظمة، والفساد، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. ولذا فإن حكومتنا تبذل جهدا خاصا لتحقيق هذه الغاية على أرضنا الوطنية. ومراقبة الاتجار بالأسلحة والسلع والتكنولوجيات ذات الاستعمال المزدوج مسألة في غاية الأهمية، بالنظر إلى الصلة بين هذا النوع من الاتجار والإرهاب.

واسمحوا لي أن أضيف أن بلغاريا تشارك بفعالية في الجهود التعاونية في الميدان الاقتصادي والاجتماعي وفي مجالات حقوق الإنسان، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، ونزع السلاح الدولي وحماية البيئة. وهذه الأهداف تتوافق مع أهداف الحكومة البلغارية الجديدة: وهي كفالة الوفاء بالاحتياجات الاجتماعية للمواطنين البلغار، وتحقيق النمو الاقتصادي الدائم، على الرغم من صعوبة الحالة الاقتصادية الدولية في بعض الأحيان.

إن موقف بلغاريا تجاه مسؤولياتها المتزايدة في إطار هذه المنظمة العالمية سيكون قائما على أساس سياسة خارجية واضحة ومنطقية ومتسقة، مع التركيز على الأمن والتنمية على الصعيد الإقليمي وتوسيع دائرة الدول الصديقة، والإسهام في حل المشاكل العالمية من خلال مشاركتها الفعالة في الحوار المتعدد الأطراف. وينبغي لحلول الصراعات أن توجد هنا، في الأمم المتحدة - وليس على أرض المعركة.

ختاما، إننا نعتقد أن هذه السياسة ستقابل بالتفهم والدعم من كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية بلغاريا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد سيميون ساكس - كوبورغ - غوثا، رئيس وزراء جمهورية بلغاريا من المنصة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد خوسيه ميغل أليمان، وزير الشؤون الخارجية في بنما.

السيد أليمان (بنما) (تكلم بالاسبانية): ترحب جمهورية بنما مع الشعور بسعادة خاصة بانتخاب السيد هان رئيسا للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة وتود أن تؤكد له تعاوننا على أكمل وجه في العمل الحساس الذي أوكل إليه. ويسرنا أيضا أن نعرب عن ارتياح حكومة بنما العميق للشرف المستحق تماما المتمثل في منح جائزة نوبل للسلام للأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، وللمنظمة نفسها.

إننا في الوقت الذي نشارك فيه في هذا المحفل، لا نزال نترنح من أثر الأعمال الإرهابية المرعبة التي نفذت في ١١ أيلول/سبتمبر في نيويورك؛ وواشنطن العاصمة؛ وبنسلفانيا. هذه الجرائم ضد الإنسانية لن تُنسى أبدا، وكتأبين لآلاف الضحايا الأبرياء لهذه الهجمات المخبولة، يجب على الأمم المتحدة اتخاذ أي تدابير لازمة لإضفاء الشرعية على أي عمل متعدد الأطراف يتخذ في المستقبل لإزالة خطر الإرهاب العالمي.

وجمهورية بنما، بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة، تحترم تماما الولايات الصادرة عن المنظمة، ولذلك

فإننا يسرنا أن نعلن هنا بوضوح تام أن كل مورد متوفر لدينا قد وجه للوفاء بمسؤولياتنا في محاربة الإرهاب.

وبالمثل، فإننا نؤيد لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، برئاسة سفير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، السير جيريمي غرينستوك. ونعتزم أن نظل على اتصال دائم به.

وحكومة بنما، بقيادة الرئيس ميريا موسكوسو، مستعدة أن تنفذ بفعالية الأحكام الواردة في جميع صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بالإرهاب الدولي. وتحقيقا لتلك الغاية، سنعرض قريبا على جمعيتنا التشريعية صكوك الأمم المتحدة الأربعة التي لم يصدق عليها بلدنا بعد، بالإضافة إلى الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب المبرمة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، التي وقّعنا عليها هنا للتو. وسنصدق كذلك، في أقرب وقت ممكن، على نظام روما الأساسي الذي ينشئ المحكمة الجنائية الدولية.

وبما يتماشى مع الإجراءات المشتركة المتخذة ضد الإرهاب، وفقا للعديد من اتفاقيات الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، بغية التصدي لأنشطة الإرهاب، فإننا نناشد الجميع باحترام كي يلقوا جانبا أي خلافات قد تكون ظهرت في تموز/يوليه حول مشكلة الاتجار الواسع غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن المعلوم تماما أن المستفيدين في نهاية الأمر من هذه التجارة المهلكة ليسوا فقط الحركات المتمردة – التي ترعاها أحيانا بعض الدول – ولكن أيضا الجماعات الإرهابية السيئة السمعة. ولذا فإن بنما تكرر الإعراب عن الموقف الذي اتخذته خلال المؤتمر: ما من دولة تملك الحق في الترويج لهذه التجارة المهلكة بادعاء أن مصالحها الوطنية تتعرض للخطر. وينبغي لهذا الموضوع أن تعاد دراسته في ضوء الأحداث الأخيرة.

وتشعر جمهورية بنما بقلق خاص إزاء الآثار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المترتبة على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتود أن تعلن التزامها بالترويج لإبرام اتفاقية أمريكية بشأن هذه المسألة، بغية إنشاء إطار قانوني يمكِّن بلدان نصف الكرة الغربي من القضاء التام على هذه التجارة وبالتالي تعزيز الأمن الإقليمي.

لقد دخلنا في دوامة من إراقة الدماء تقترب بنا باستمرار من حرائق هائلة. والدول الممثلة هنا تعهدت رسميا، عندما أصبحنا أعضاء في هذه المنظمة، بتعزيز السلم وحقوق الإنسان؛ وبالوفاء باحتياجات شعوبنا من الغذاء والعناية الصحية والتعليم؛ والمحافظة على البيئة؛ وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الشاملة.

ولكن لكي يكون لهذا الالتزام تأثير حقيقي يجب أن نضمن دعم الدول التي لم تتمكن بسبب التطرف التام، ولاسيما في الشرق الأوسط، من الاتفاق مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة. ويرى بلدي أن التعصب والتعنت اللذين يبديهما ذلك الجزء من العالم هما نتاج أساليب التفكير العتيقة وأعمال الظلم التي يمكن إدراكها بوضوح والتي تشكل انتهاكات فاضحة لميثاق الأمم المتحدة. ولقد حثت جمهورية بنما مرارا أطراف الصراع على التخلي عن استخدام القوة وإعادة إرساء التعاون في الأمن واعتماد تدابير لاستعادة الثقة المتبادلة تجعل من الممكن إنعاش عملية السلام استنادا إلى قواعد القانون الدولي.

لقد شهد المجتمع الدولي بأسى عميق تصعيد العنف في تلك المنطقة في الأيام الأخيرة وبسبب الأعمال الوحشية التي تحدث في الشرق الأوسط. ترى بنما أن الأمم المتحدة مسؤولة عن تعزيز دور وساطتها بقوة من أجل وضع حد

لإراقة الدماء المؤسفة التي أحزنت المجتمع الدولي طوال عقود من الزمان.

وتدعو بنما مجلس الأمن على وجه الخصوص إلى النهوض بدور أكثر نشاطا في الجهود الساعية إلى تطبيق توصيات تقرير ميتشيل، الذي يقترح استخدام الحوار البناء والتنازلات المتبادلة لتجاوز مرحلة العنف. والخطوة التي لا غنى عنها هنا هي الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة وحق دولة إسرائيل في العيش في سلام وأمن.

يجب أن نبذل قصارى جهدنا وأن نستخدم أفضل مواردنا البشرية وأن نلزم أنفسنا بمهمة التوفيق بين البشرية كلها. وسوف تستمر جمهورية بنما في هذه المهمة وستناصر دائما الحلول السلمية للصراعات من خلال الحوار ورفض العنف كوسيلة لحل المنازعات الداخلية أو الدولية.

والأمثلة الأخرى للحالات التي تتسبب في الخلافات غير الضرورية ويمكن حلها من خلال الحوار قضايا حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، ومطالبة جمهورية الأرجنتين بجزر فوكلاند، وتمثيل جمهورية الصين في تايوان في منظومة الأمم المتحدة إلى حين تسوية الوضع الداخلي لذلك الشعب الشقيق.

وتدافع بنما عن حقوق الإنسان دون تحفُّظ ولن تقبل أبدا بالأعمال التي تنتهكها أينما وقعت تلك الأعمال ومهما كانت الظروف المستخدمة في محاولة تبريرها.

دعونا نضيف على موقفنا هذا الواضح جدا التزامنا الصادق بالحملة العالمية من أجل حقوق الطفل ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، حيث أنهما جزء أساسي من حقوق الإنسان. وحول هذه القضية الأخيرة ترى بنما أن مفتاح أي نجاح في المستقبل يكمن في قبول الجميع بمسؤولياتهم الاقتصادية والاجتماعية فيما يخص هذا المرض الرهيب وفي رسم خطط أهلية جيدة على الأصعدة المحلية والأقاليمية لمنع انتشار الفيروس/الإيدز والأمراض الأخرى التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي.

إن حقوق الإنسان محددة بشكل واضح في المجالات السياسية والمدنية مثلما هي محددة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولقد تم إحراز الكثير من التقدم منذ إصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. ولكن المبادئ المعلنة في تلك المناسبة تواجه تحديا من تفاوتات العولمة وتمويل التنمية، ومن الديون الأجنبية غير المسددة والتدمير العشوائي للبيئة. وتتطلب كل عوامل الفقر المدقع هذه أعمال تضامن قوية من الدول الأكثر ثراءً. ونرى أن القضاء على الفقر والتفاوت سيمنع إلى حد بعيد إهدار حقوق الإنسان وسيوقف الاضطرابات الاجتماعية التي تولِّد العنف وتسبب فقدان الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمواطني العالم.

لقد كان مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، الذي عُقد في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢، جهدا هائلا نحو تحقيق التنمية العالمية المستدامة. وكانت أهم نتيجة للمؤتمر اعتماد جدول أعمال القرن ٢١ الذي يعالج بشكل متعمق موضوعات الفقر والجوع والمرض والأمية والتدهور المطرد للأنظمة البيئية. كذلك يشجعنا جدول أعمال القرن ٢١ على تركيز اهتمامنا على الموارد المالية المطلوبة لتشجيع التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، بهدف إقامة نظام قياس متطابق لها يمكن استقاء بياناته بسهولة. وهذه مهمة مستمرة وهامة لا يمكننا إهمالها.

إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتمويل التنمية سيُعقد في مونتيري، المكسيك، في آذار/مارس ٢٠٠٢. ونحن نرى أن المؤتمر يقدم فرصة رائعة لتضييق الهوة بين البلدان الغنية في

الشمال والبلدان الفقيرة في الجنوب من النواحي العملية والفكرية لهذه القضية، على حد سواء.

وأثناء اجتماعات اللجنة التحضيرية لهذا المؤتمر الشهر الماضي تم التعبير عن آراء بينها خلافات كبيرة يجب التوفيق بينها. ونتيجة لهذه الخلافات، خرجت تنبؤات متشائمة بأنه سيكون من المستحيل صياغة خطة عمل في مونتيري. ولكننا على العكس من ذلك، نعتقد أنه لّما كنا نعرف مسبقا الاعتراضات التي ستأتي ممن يتحملون مخاطر التمويل، فإننا لا يسعنا تأخير مراجعة وتنقيح مناقشاتنا حتى نحدد – بشكل مبدع ومسؤول – معايير تمويل التنمية التي تنسجم بشكل أكبر مع حقائق عالم اليوم.

الحقائق الراهنة ملحة وتشمل، ضمن أمور أخرى، الحاجة إلى توفير التمويل بأسعار مخفضة للدول النامية، والتعامل وتناول مشكلة الدين الأجنبي بأسلوب قوي، ووضع تدابير لزيادة الأسعار المتدنية لموادنا الخام ومنتجاتنا التصديرية الأخرى، والاتفاق بشكل جماعي على آليات لمنع الأزمات المالية.

وبانتهاج هذا المنحى من التفكير، ونظراً لأننا نعتبر هذا أمراً يهم الجمعية العامة، نقول إن بلدان أمريكا الوسطى والولايات المتحدة وقّعت في حزيران/يونيه من العام الحالي على إعلان مشترك في إطار التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى. وهذا التحالف استراتيجية إقليمية لجعل أرخبيل أمريكا الوسطى منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية. وتشمل أهدافه العامة الإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي وتعزيز تطوير الهياكل المؤسسية وتشجيع التجارة وتخفيف آثار الكوارث الطبيعية.

ويعمل التحالف بصفة خاصة من أجل التكامل الاقتصادي الإقليمي واندماج المنطقة في الاقتصاد الدولي، والتوفيق بين سياسات الاقتصاد الكلي وتطوير البنية الأساسية في مجالات الطاقة والنقل والاتصالات، وإقامة ممرات بيولوجية وأحواض نهرية ومناطق أخرى محمية وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون في المنطقة، وتحسين مستويات التعليم والصحة والأمن لسكان أمريكا الوسطى، واستعادة الحفاظ على القيم الوطنية.

ولقد جاء انطلاق خطة بويبلا – بنما لتعزز رغبة أمريكا الوسطى في التنمية. ولقد أنشأنا للمنطقة آلية للتشاور المتواصل والدائم بغية رسم استراتيجية تكاملية متقنة للتنمية الطويلة الأجل.

ولئن كنا نبذل جهودا ضخمة لتخفيف آثار المشاكل الاجتماعية التي تعصف ببعض المناطق، فإننا في الأمم المتحدة نواصل مناقشة المشاكل الهيكلية التي تقيِّد إلى حد ما قدرة العديد من بلداننا على التأثير في إدارة المنظمة.

ومن بين مختلف المناقشات التي تتصل بإصلاح الأمم المتحدة، نود أن نشير إلى المناقشة التي جرت في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر بشأن البند ٤٩ من جدول الأعمال المعنون ”مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه وما يتصل بها من مسائل“. وفي العام الماضي، قام وفد بنما، في كل من قمة الألفية و الجمعية العامة، بتأييد الطموح الذي امتدت به الأعوام لتحقيق إصلاح مجلس الأمن.

ولقد قلنا – ونود أن نكرر اليوم – بأننا نوافق على أن يكون تكوينه أكثر إنصافا وتمثيلا، ولكن من أجل تحقيق هذا الهدف الأساسي لا غنى عن أن يقبل الأعضاء الدائمون بأن هيكل القوى لعام ١٩٤٥ عاد غير موجود. وإذا نظرنا اليوم إلى التكافل الجديد والحيوي بين جميع الدول حول العالم، فإننا نرى فرصة حقيقية متاحة لنا للتخلص من الهواجس التي لم تعد تلائم تكوين منظمتنا.

في الختام، نود أن نكرر تأكيد اقتناعنا بأننا، بعد الاعتداءات الإرهابية يوم ١١ أيلول/سبتمبر، وجدنا أن

شرعية وفعالية الإجراءات التي سيتخذها مجلس الأمن في المستقبل سوف تعتمد على شعور جميع الدول الأعضاء بغياب التدابير المتخذة من طرف واحد وغياب التهميش المعتاد في عملية اتخاذ القرارات بشأن المسائل التي تؤثر فينا جميعا. وهذا هو الاتجاه الذي ينبغي لنا فيه أن نوجه عملنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونورابل موتسوهي توماس تابان، وزير الشؤون الخارجية في ليسوتو.

السيد تابان (ليسوتو) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي سيدي، باسم وفد ليسوتو، أن أهنئ، عن طريقكم، الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين لانتخابهم لمناصبهم خلال هذه الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن التقدير الذي استحقه بجدارة السيد هاري هولكيري، رئيس الدورة الخامسة والخمسين، وأن أشيد به للجهود الرائدة التي بذلها لإصلاح وتنشيط الجمعية العامة، بغية تعزيز دورها باعتبارها الهيئة التمثيلية الرئيسية للأمم المتحدة للمداولات ورسم السياسة العامة.

وإننا نهنئ أميننا العام على منحه جائزة نوبل للسلام ولإعادة تعيينه رئيسا للمنظمة. وما من شك في أن ذلك سيمكِّنه من مواصلة جهوده لجعل الأمم المتحدة أكثر أهمية في مواجهة تحديات زماننا الحاضر. وإننا نشيد به لقيامه بمواصلة إيلاء هذا الاهتمام الكبير لضرورة قيام المنظمة بتطوير أدوات أفضل لمنع الصراعات وإدارتها وحلها ونشجعه على مواصلة تطوير المفاهيم والإطارات الاستراتيجية اللازمة للأنشطة التي تضطلع بها المنظمة في مجالي منع الصراعات وبناء السلام.

وإننا نود بوجه خاص أن نشيد بالأمين العام لما يبذله من جهود لا تعرف الكلل ولالتزامه بإصلاح الأمم المتحدة وتحويلها إلى منظمة فعالة ذات ثقافة تنظيمية. ونؤكد من جديد الرأي الذي يشاطره الكثيرون في هذه الجمعية بأن الأمم المتحدة ستكون أكثر ديمقراطية إذا أصبح مجلس الأمن أكثر تمثيلا للعضوية في مجموعها. ومما يؤسف له أننا، بالرغم من اتفاقنا على ضرورة الإصلاح، فإن الاتفاق على تفاصيل هذا الإصلاح ما زال بعيدا عن متناولنا.

وتؤكد ليسوتو من جديد إدانتها القاطعة للأعمال الإرهابية الوحشية التي ارتكبت ضد المدنيين الأبرياء يوم ١١ أيلول/سبتمبر وتعرب عن تعازيها لذوي الذين قضوا نحبهم نتيجة لهذه الاعتداءات. إن الخلافات العقائدية وغيرها من ضروب الاختلاف لا يمكن أن تشكل عذرا لمثل هذه الأعمال التي لا توصف؛ ولا يمكن تبرير مثل هذه الأعمال الشريرة بأن الغاية تبرر الوسيلة. ويجب معاقبة المسؤولين عن هذه الأعمال. وعلى الرغم من أننا نؤيد التحالف الدولي ضد الإرهاب ونعتبر أنفسنا جزءا منه، فإننا مع ذلك نؤكد على ضرورة بناء القدرات من أجل تمكين جميع البلدان من أداء دورها في محاربة هذا الخطر بصورة فعالة.

بعد مرور عام على قمة الألفية التي لم يسبق لها مثيل حان الوقت لكي نفكر في كيفية الرد على التحديات والتغييرات التي نجمت عن التكافل والترابط المتزايدين باستمرار بين اقتصاداتنا. وفي هذا العالم المتغير الذي أصبحت فيه أشكال النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي تعتمد جميعها على إمكانية الحصول على الاتصالات السلكية واللاسلكية وعلى خدمات المعلومات التي تقدمها هياكل المعلومات العالمية، ما هو التقدم الذي أحرزناه في جعل العولمة عالمية حقا وكفالة قيام الناس في كل مكان بتشاطُر منافعها؟

حقيقة الأمر إن الفجوة الرقمية ما زالت تفصل بين البلدان الصناعية والبلدان النامية، وخاصة في أفريقيا حيث لم ينعم معظم الناس بجني منافع تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات. ولا تزال هناك حاجة إلى عمل الكثير لإطلاق عملية الأخذ بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس الابتدائية من أجل تمكين البلدان النامية من تلبية الاحتياجات المتغيرة للمجتمع والاقتصاد.

وهكذا، يتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تضاعف جهودها لمساعدة البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، على بناء قدراتها في مجال وضع المناهج الدراسية لكفالة إجراء تحسينات في نوعية التعليم وإمكانية الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك من خلال نقل التكنولوجيا. وعليه، فإننا ندعو شركاءنا الدوليين إلى معاملة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها أولوية خاصة للتنمية في أفريقيا.

وبالرغم من الصعوبات العديدة التي لا تزال البلدان النامية تواجهها في تلبية احتياجاتها الإنمائية العاجلة، فإنه يجري تحقيق تقدم راسخ في إنشاء قدرات مؤسسية قوية من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك إنشاء أساس سليم للاقتصاد الكلي ومن أجل الحكم الفعال والسلم والاستقرار. وبعد السنوات العديدة من الدكتاتوريات والانقلابات العسكرية غير الديمقراطية في أفريقيا، بدأت القارة في اتخاذ خطوات جريئة للخروج من الحفرة، ولا تزال رياح الديمقراطية القوية تهب اليوم على جميع أرجاء القارة. وقد حدا هذا التعمق للمبادئ الديمقراطية بالأفارقة إلى أن ينأوا بأنفسهم عن جميع القادة الذين جاءوا إلى السلطة بوسائل غير دستورية. وينتشر أيضا وعي متزايد داخل أفريقيا بأن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق في غمرة الصراعات الدائرة أو المحتملة، وأن الصراع المسلح أمر رجعي ويؤدي لا محالة إلى تقويض الإنجازات التي تحققت خلال السنين العديدة من التنمية الوطنية؛ ومن ثم، فإن إدارة الصراعات تتسم حاليا بأهمية أكبر في أفريقيا.

والتنمية أيضا بدأت في ترسيخ جذورها لأن العديد من البلدان الأفريقية تقوم بصياغة استراتيجياتها الإنمائية وإقامة علاقات تعاونية أوثق مع شركائها في التنمية. أما الدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في المساعدة على إعادة تنشيط زخم الشراكة الدولية، بوجه خاص، بين أقل البلدان نموا والمجتمع الدولي، فسيظل حاسما في معالجة الفقر والتنمية المستدامة.

أفريقيا مصممة لا على التغلب على مشاكلها فحسب، وإنما أيضا على كفالة أن تجري صياغة وتصميم تنمية القارة في المستقبل بواسطة الأفارقة أنفسهم. وما فتئت الشرور الكثيرة التي لا تزال تعصف بأفريقيا، بما في ذلك الانحطاط الاقتصادي والقلاقل الداخلية والحروب الأهلية وعدم اليقين والفساد وتفكك الدول، تشكل عقبات كأداء في وجه التنمية وإنشاء مجتمعات قابلة للنمو في أفريقيا. وقد حدا بنا كل ذلك إلى أن ندرك أن السبيل الوحيد لتحقيق التنمية المستدامة للقارة هو كفالة أن يعيش الناس ويعملوا في ظروف مستقرة في ظل سيادة القانون. ومن ثم، فإن تحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي ينبغي أن يعتبر بمثابة خطوة هامة ستمهد السبيل إلى إنشاء مؤسسات قوية تتمتع بالصلاحيات والموارد اللازمة التي تمكِّنها من القيام بواجباتها ومسؤولياتها بصورة تتسم بالكفاءة والفعالية.

وفي ظل هذه الخلفية، كان إطلاق المبادرة الأفريقية الجديدة في لوساكا في تموز/يوليه بمثابة نقطة تحول في الجهود التي تبذلها أفريقيا لكفالة إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية مناسبة على صعيد القارة الأفريقية وعلى الصعيد الإقليمي من أجل القضاء على جميع المظالم الاجتماعية. وإن هذا البرنامج وإطار العمل لإنعاش الاقتصاد الذي تملكه أفريقيا وتديره أفريقيا، هو عبارة عن رؤية واقعية للكيفية التي ترغب فيها أفريقيا أن تُدرَج كشريك في العولمة لا مجرد مستفيد من المنافع والفرص التي توفرها. إن هذه المبادرة التي

قام بها الأفارقة والتي تنص على الأولويات ومراكز التنسيق الصحيحة من أجل التنمية المستدامة للقارة الأفريقية، تستحق لا مجرد الإشادة بها، وإنما الدعم من هذه الجمعية ومن المجتمع الدولي بأسره.

ولا يراود الأفارقة أي وهم عندما يشرعون في السير على هذا الدرب الجديد المؤدي إلى الإنعاش. فهم يدركون تماما المهمة الجسيمة التي حددوها لأنفسهم ويؤمنون بأن شعوب أفريقيا وحكوماتها هي التي ستعمل على إحراز التقدم صوب تحقيقها. وسيكون علينا أن نهيئ الظروف اللازمة للسماح للفقراء بأن يصبحوا عناصر التغيير، بأن يستخدموا مهاراتهم وقدراتهم للارتقاء بإنتاجهم وزيادة دخلهم.

وتحتاج أفريقيا إلى الموارد لتحقيق كل ذلك. ويجب على المجتمع الدولي أن يقدم الدعم، ليس من خلال التعاون من أجل التنمية فحسب، بل أيضا من خلال تحسين إمكانية مزاولة البلدان الأفريقية الاتجار في أسواق العالم المتقدم النمو. ومبادرة ”كل شيء ما عدا الأسلحة“، التي اتخذها مجلس الوزراء الأوروبي خطوة هامة أولى صوب إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات من أفريقيا ومن البلدان النامية الأخرى، ويجب محاكاتها. ونعرب عن امتناننا للدعم والالتزام اللذين سبق أن حصلت عليهما هذه المبادرة من مجموعة الثمانية والاتحاد الأوروبي، ونهيب بالبلدان والوكالات المتبرعة الأخرى بأن تنضم إلى أفريقيا وهي تشرع في دربها الجديد المؤدي إلى الإنعاش. وفي هذا الصدد، نعترف بالمنافع التي يتيحها قانون النمو الأفريقي والفرص الأفريقية لبلدان أفريقيا جنوب الصحراء.

لقد أكد مؤتمر قمة الألفية من جديد هدف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عُقد في كوبنهاغن، بتخفيض عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ورغم ذلك، فإن الفقر المدقع وقلّة الموارد، وبالتالي الاعتماد الكبير على المعونة الإنمائية الخارجية، ومستويات الديون التي لا يمكن تحمُّلها والآثار الضارة بالصحة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ما زالت تشكل جزءا من الواقع اليومي لأغلبية سكان العالم. وفي بعض مناطق أفريقيا جنوب الصحراء زاد الفقر بالفعل، مما شكّل تهديدا خطيرا لعمليات الحكم الديمقراطي من خلال تقويض حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، بالإضافة إلى تدهور قاعدة الموارد الطبيعية الضئيلة. وفضلا عن ذلك، فإن عدد أقل البلدان نموا زاد إلى أكثر من الضعف منذ عام ١٩٧١، عندما أنشأت الأمم المتحدة هذه الفئة من البلدان.

وبالتالي، لا بد من إيجاد مخرَج أكثر سرعة واستدامة من الديون. وهذا يدعو إلى التنفيذ العاجل لشكل معزز وموسع للمبادرة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. كما أن هذا يدعو إلى اتخاذ تدابير أكثر شمولا، بما فيها تحويل الديون الثنائية المتبقية على أقل البلدان نموا إلى مِنح، وتوسيع نطاق المبادرة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بحيث تفيد عددا أكبر من البلدان، ورفع مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية، وضمان الأسواق لمنتجات أقل البلدان نموا، وتشجيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقدر أكبر إلى أفريقيا.

ولهذا، تتطلع ليسوتو إلى مواصلة مناقشة هذه التدابير في المؤتمر الدولي القادم المعني بالتمويل من أجل التنمية، الذي نؤيد انعقاده تأييدا كاملا. ونعتقد أيضا أن برنامج العمل من أجل أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ إطار أساسي للتعجيل بالنمو الاقتصادي المستدام وبالتنمية المستدامة في أفقر وأضعف قطاعات المجتمع الدولي.

الإسكان يظل دعامة حاسمة للتنمية الاقتصادية المستدامة. فهو أهم مؤشر منفرد وواضح لتطلعات الأفراد

والوفاء بها. والدليل على ذلك تجديد التزامنا في وقت سابق من هذا العام بمبادئ جدول أعمال الموئل، المجسدة في فكرتي تهيئة مأوى كاف للجميع وتهيئة مستوطنات بشرية مستدامة من أجل التنمية. وما زال الفقر يشكل عاملا رئيسيا في فشل البلدان النامية في تحقيق هذين الهدفين المزدوجين اللذين نص عليهما جدول أعمال الموئل.

وفي هذا الصدد، يشكل تمتع السكان بالصحة الجيدة مطلبا أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولهذا، نعترف بالتحديات الضخمة التي يشكلها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المعدية. وبالنسبة لأفريقيا، التي تحوي ٧٠ في المائة من الأفراد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في العالم بأسره، يعكس هذا البلاء المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولهذا، من الضروري إبداء التزام وقيادة سياسيين من أجل بناء قدرات وطنية لتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية شاملة ترمي إلى الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتوفير الرعاية والدعم والعلاج للمصابين به، وكل ذلك يتطلب تعبئة الموارد. ولهذا، نرحب بنتائج الدورة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، التي عُقدت أثناء الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، ونرجو أن يباشر الصندوق العالمي للإيدز والصحة، الذي أعلنه الأمين العام، أعماله لكي يتيح التمويل على شكل مِنح لأكثر البلدان تضررا.

وترحب ليسوتو بالحركة العالمية لضمان حصول كل طفل على بداية أفضل، وبالتالي على مستقبل أفضل، وتعهدت بتجديد التزامها بضمان حقوق الطفل. وكان أهم مساعينا لتحقيق هذا الهدف التقديم التدريجي في عام ٢٠٠٠ للتعليم الابتدائي المجاني ابتداء من تلاميذ الصف الأول. ونرى أن هذا خطوة إلى الأمام في ضمان النمو الاقتصادي المستمر وتخفيف حدة الفقر. والمواعيد الجديدة المتفق عليها لمؤتمر القمة المؤجل المعني بالطفل يجب أن تضمن أننا لن نفقد الزخم لتهيئة عالم أفضل من أجل الطفل.

ولا تزال ليسوتو مدركة تمام الإدراك للدور الهام الذي تضطلع به النساء في تقدم عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، فضلا عن ضرورة الإبقاء على انخراطهن ومشاركتهن على جميع المستويات. وتحقيقا لهذا الهدف، نهتم بدعوة الدول الأطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي أدخلت تحفظات على الاتفاقية، إلى استعراض تلك التحفظات. وقد قمنا بتعديل تحفظنا على الاتفاقية وننوي سحبه في مرحلة لاحقة.

الأحداث التي وقعت في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا، فضلا عن الصور البشعة للنساء والأطفال الذين قطعت قوات المتمردين في سيراليون أطرافهم، تبين أن المحاسبة على الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، والاختصاص القضائي العالمي بشأن هذه الجرائم من الأمور الجوهرية اللازمة لكسر حلقة الإفلات من العقاب، التي شهدناها عبر السنين. وإسهام ليسوتو الملموس في إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب يؤكده دعمها ومساعدتها لأنشطة المحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا ورواندا التي تستهدف تقديم المسؤولين عن أفظع الجرائم إلى العدالة، بالإضافة إلى دعمها لإنشاء محكمة خاصة لسيراليون تعهدت ليسوتو بالإسهام فيها بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار على ثلاث سنوات. وتم إيداع الدفعة الأولى، وهي ٤٠ ٠٠٠ دولار، عن السنة الأولى. ونطالب المجتمع الدولي بتقديم التمويل الكافي لكي يبدأ سير العمل في المحكمة الخاصة بسيراليون.

وبينما تبعث وتيرة التصديق على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على التفاؤل، فما زال هناك الكثير مما يجب تنفيذه إذا أريد لهذه المحكمة أن تصبح حقيقة قائمة في وقت قريب. ولهذا، يجب توفير الوقت والموارد للجنة

التحضيرية لكي تفي بولايتها في النصف الأول من عام ٢٠٠٢.

وما زال السلم والأمن الدوليان يشكلان تحديا رئيسيا للأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين. وبينما يجري تسجيل بعض التطورات الإيجابية في قضايا متنوعة وجوهرية بالنسبة لأمن المجتمع الدولي، فما زال هناك الكثير مما ينبغي الاضطلاع به في السعي إلى عالم أكثر سلاما، عالم خال من أسلحة الدمار الشامل وخال من ترسانات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، عالم يحظى بقواعد عالمية معززة لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

ونجدد نداءنا لمن لم ينضموا بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لكي يفعلوا ذلك ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تواصل امتثالها الكامل للالتزامات المفروضة بموجب هذه المعاهدة.

وفيض التهديدات الأخيرة بحرب بيولوجية زاد من الحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير فعالة للامتثال تجعل انتشار الأسلحة البيولوجية أصعب بكثير وتحول دون حصول الجماعات الإرهابية عليها.

ومؤتمر الأمم المتحدة التاريخي المعني بالاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه نجح في إلقاء الضوء على المعاناة الإنسانية وعدم الأمن، اللذين أسفر عنهما التكديس المفرط والنقل غير المشروع لهذه الأسلحة. ورغم أن التدابير المتوخاة في برنامج العمل لا تبعث على الرضى الكامل، وبخاصة لنا نحن الذين عانينا أشد المعاناة من هذا البلاء، فإن هذه التدابير تشكل خطوة تاريخية أولى صوب كبح هذا الخطر. والأمر الآن متروك لنا جميعا لكي نقيم شراكات مفيدة تكفل التنفيذ الفعال للبرنامج مع تحركنا الجماعي لكي نخلص العالم من هذه الأسلحة.

وبينما لا يزال السلام مستتباً في العديد من مناطق العالم، تمر أفريقيا بنكسات في هذا الصدد، حيث أن الصراعات العنيفة لا تزال دائرة دون هوادة. إن التركة المؤسفة لاستعمارنا في الماضي، حيث يسَّرت الأنشطة المضطلع بها برعاية الدول النهب المنظَّم لموارد أفريقيا، حلَّت محلها شركات أجنبية وأفراد أجانب، سعيا وراء ما يسمى بالحد الأقصى، والدافع الوحيد من ورائه هو زيادة الأرباح إلى أقصى حد. والصلة بين الصراعات وسهولة الحصول على الأسلحة ووفرة الموارد الطبيعية وجشع هؤلاء الأفراد، كل هذا خفض تماما نوعية حياة الأفارقة. وبعبارة أخرى، أصبحت قيمة حياة الأفارقة في عام ٢٠٠١ مساوية تماما لقيمتها أثناء عهد العبودية في القرن التاسع عشر. وإننا نهيب بنفس الضمير الجماعي للمجتمع الدولي الذي أدان العبودية ونجح في استئصالها بأن يتكلم بنفس القدر من الحماس ضد هذا الشر في عصرنا.

ما زالت الحالة المتقلبة والمتفجرة في الشرق الأوسط مدعاة للأسف إلى أقصى حد. وتؤيد ليسوتو إنشاء دولة فلسطينية مستقلة على أساس قرارات مجلس الأمن، دولة تتعايش في سلام مع جيرانها.

ونطالب جميع الأطراف في الصراعات الدائرة في جميع أنحاء العالم بأن تكثف جهودها لتهيئة الظروف الملائمة لتنفيذ الاتفاقات التي جرى التوصل إليها وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وللمشاركة الفعالة من جانب الأمم المتحدة. ونرحب بالتطورات التي تحدث في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وسيراليون ونشيد بجهود جميع الأطراف لاستعادة السلام إلى بلدانها.

إلا أننا نشعر بالأسف إزاء انعدام التقدم في تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بالتسوية النهائية لاثنين من أطول الصراعات الجارية: الصراع في أنغولا، والصراع في

الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية. ونحن في ليسوتو مقتنعون بأن اتفاقات هيوستون ما زالت تشكل الأساس لتقرير المصير في الجمهورية الصحراوية، بينما يظل بروتوكول لوساكا بشأن أنغولا بلا شك الأساس الوحيد الناجع لإحلال السلام في ذلك البلد الشقيق.

في الختام، تجدد ليسوتو التزامها بالتعاون المتعدد الأطراف وبالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وتقتضي الأوقات العصيبة الحالية تقديم الدعم القوي للأمم المتحدة وللعمليات التعددية إذا أريد للمنظمة أن تعالج المشاكل والتحديات العالمية التي تواجهها على نحو فعال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أغبا أوتيكبو ميزودي، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد ميزودي (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): يود وفد جمهورية أفريقيا الوسطى قبل كل شيء أن يؤدي المهمة التي عهد بها إليه فخامة السيد أنغي - فيليكس باتاسي، رئيس الجمهورية ورئيس الدولة، وهي الإعراب عن تضامن جمهورية أفريقيا الوسطى مع الشعب الأمريكي، علاوة على إدانتها القوية للأعمال البشعة التي ارتُكبت ضد الحرية والديمقراطية والسلم في ١١ أيلول/سبتمبر. وسنقوم دون شك بالمشاركة في عملية التفكير التي سيشرع فيها المجتمع الدولي أثناء هذه الدورة من أجل بلورة تدابير تستهدف القضاء على الإرهاب.

وقبل أن أمضي في بياني أود أن أهنئ السيد هان بحرارة على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة، وكذلك سائر أعضاء المكتب. إن خبرته بالشؤون الدولية إلى جانب حكمته، يضمنان النجاح لعملنا، ويود وفد جمهورية أفريقيا الوسطى أن يطمئنه على تعاوننا. ويقدر وفدي تقديرا كبيرا الأسلوب المقتدر الذي أدار به سلفه أعمال قمة الألفية. ونود أن نقدم، بالنيابة عن جمهورية أفريقيا الوسطى أحر تهانئنا للسيد كوفي عنان على إعادة انتخابه أمينا عاما. لقد كُرِّم على التزامه بقضية المنظمة بمنحه جائزة نوبل للسلام، التي تُعد تكريما له وللأمم المتحدة بأسرها. وبإمكانه أن يواصل الاعتماد على تعاون أفريقيا الوسطى في إنجاز مهمته البالغة الصعوبة، في أعقاب اعتماد الدول الأعضاء إعلان الألفية في العام الماضي، الذي ينشئ إطارا جديدا للتعاون بين الدول.

والواقع أن إعلان الألفية ينبغي أن يُنظر إليه كاستراتيجية يجب أن تعمل الدول في إطارها حتى تتمكن من التصدي للتحديات العديدة التي تواجه العالم حاليا، ومن بينها الفقر والصراع والتعصب والإرهاب والديون والتهميش والأمراض المتوطنة والإيدز. وهذه التحديات المتزايدة، التي يؤدي استمرارها إلى الإخلال بالتوازن العالمي، لا يمكن معالجتها إلا عن طريق التعاون المتعدد الأطراف، وفي إطار الأمم المتحدة أولا وأخيرا.

وينبغي أن يهدف هذا التعاون قبل كل شيء إلى إزالة أسباب بعض المشاكل التي تدعو إلى الإحباط في العالم، عن طريق التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة لمشكلة الشرق الأوسط على سبيل المثال.

ويحث وفدي بالمثل الأطراف المعنية على تنفيذ أحكام اتفاق لوساكا حتى تتمكن جمهورية الكونغو الديمقراطية من استعادة سلامتها الإقليمية ووحدتها وإقامة سلام دائم، الأمر الذي ستستفيد منه جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفضلا عن ذلك، يتعين على الدول أن تتعاون دعما لأفريقيا، المثقلة حاليا بعبء تحديات عديدة. وقد ألزمت قمة الألفية المجتمع الدولي بالقيام بحملة من أجل التعاون الإنمائي

حتى يصبح الحق في التنمية، مثل حقوق الإنسان، حقا للجميع.

وجمهورية أفريقيا الوسطى، التي صدَّقت على إعلان الألفية، تحث بلدان الشمال على إقامة شراكة حقيقية مع أفريقيا، على المستويين العام والخاص، من أجل دعم الجهود الإنمائية للقارة. وسيقتضي ذلك درجة من الإرادة السياسية لأن شركاءنا في التنمية، بسبب الصراعات الدائرة حاليا بين الدول، وفي داخلها في أغلب الأحيان، يستسلمون لليأس واللامبالاة عندما يواجهون ببطء التقدم، أو يسمحون لأنفسهم أحيانا بالاستسلام للمشاعر التي يثيرها البعض من الذين يريدون تثبيط المبادرات من خلال التلاعب بشكل مسيئ بالأفكار التي تشجع على الإبادة الجماعية والتطهير العرقي – وهي ظاهرة عانت منها بعض البلدان مؤخرا، ولكن لم يعد لها مكان الآن في بلد مثل جمهورية أفريقيا الوسطى.

وغالبا ما ننسى أن الأسباب العميقة الجذور لمثل هذه الصراعات تكمن في الافتقار إلى ثقافة الديمقراطية في مجتمعاتنا وفي الفقر المدقع. ولهذا السبب يجب على شركائنا أن يدعموا جهودنا لتحقيق الديمقراطية والإسهام في توطيد أسس ديمقراطياتنا الناشئة وقبل كل شيء من خلال إيلاء اهتمام على مستوى الأولوية للجانب الاقتصادي، الأمر الذي لا يحدث للأسف دائما.

وفي حالة جمهورية أفريقيا الوسطى على سبيل المثال، حدثت محاولة انقلابية في ٢٨ أيار/مايو الماضي بهدف إنهاء مسيرة الديمقراطية في البلاد. وهذه المحاولة كانت الرابعة من هذا القبيل في السنوات الخمس التي انقضت منذ عام ١٩٩٦. ونود أن نلقي بعض الضوء بإيجاز على هذه الأحداث.

نظر مجلس الأمن، في جلسته الـ ٤٢٦١ المعقودة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبينما لاحظ المجلس بعض أوجه القصور، فإنه اعترف بالجهود التي تبذلها الحكومة، وطالبها بأن تواصل السير نحو توطيد الديمقراطية وصيانة السلم جنبا إلى جنب مع ممثلي جميع قطاعات المجتمع في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد مُددت ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى للمساعدة على إنجاز هذه المهمة لأن بلدنا يضطلع بعمل بنَّاء ورائع بمساعدة الآخرين.

وعلى الرغم من كل شيء فإن جمهورية أفريقيا الوسطىعقدت العزم على الاستمرار بقوة في أن تصبح مرتعاً للاستقرار النسبي في منطقة مزقتها الحروب، كما أشارت إلى ذلك شخصية بارزة مؤخرا. وقد بدأ التوتر الاجتماعي والسياسي يتراجع، ابتداء من أيار/مايو ٢٠٠١، كما تفيد بذلك المؤسسات المالية الدولية.

وعلى العكس من كل التوقعات قامت نفس الجماعات التي أخضعت شعب جمهورية أفريقيا الوسطى لأعمال الإرهاب مرارا وتكرارا على مدى خمس سنوات بارتكاب عمل تعتبر آثاره المأساوية والمنظورة واضحة للعيان. وعندما أدان المجتمع المحلي والمجتمع الدولي تلك الجماعات فإنها اندفعت للاختباء خلف الادعاءات بممارسة الإبادة الجماعية في محاولة لتبرير ما لا يمكن تبريره، وبذلك تخلق انقساما عرقيا في شتى أنحاء البلاد.

وتثير عودة الأزمات المتسمة بالعنف تساؤلات حول العدالة في دولنا الفتية التي تحاول أن توطد سيادة القانون، ولكنها تمنح العفو كبديل للعدالة، مما يسمح بتفشي الإفلات من العقاب ويشجع بالتالي على احتراف الإجرام.

ومن حُسن الحظ أن العالم استنكر محاولة الانقلاب الأخيرة، ونود أن نغتنم هذه الفرصة، لكي نشكر من فوق

هذه المنصة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الوحدة الأفريقية وتجمُّع دول الساحل والصحراء، وكذلك البلدان الصديقة والشقيقة التي استجابت على الفور بالدعوة إلى عودة الشرعية الدستورية.

فأي انقلاب، فاشلاً كان أو ناجحاً، يؤدي دائماً إلى اتخاذ إجراءات مقوّضة للحرية، وحقوق الإنسان، وحقوق المجتمع، والحقوق الوطنية. وجمهورية أفريقيا الوسطى لم تُرد أن تمارس لعبة من هذا القبيل. ومن ثم فقد اتخذت عددا من المبادرات الملائمة، منها إنشاء لجنة تحقيق قضائية مشتركة؛ وإقامة اتصالات فيما بين مختلف القطاعات الاجتماعية، ومع السفارات، والمنظمات، والمؤسسات المعتمدة في جمهورية أفريقيا الوسطى على الصعيدين الحكومي والرئاسي؛ والاضطلاع بنشاط دبلوماسي مع بلدان المنطقة والمنطقة دون الإقليمية.

ولكن، فيما يتجاوز محاولة انقلاب ٢٨ أيار/مايو، لا بد من إجراء تقييم كامل للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى برمتها. فمنذ فترة وجيزة، نظم رئيس أركان الجيش السابق مقاومة أنذرت بالتحول إلى تمرد وأوشكت أن تغرق البلد في مأساة جديدة بعد أن رفض المثول أمام لجنة التحقيق القضائية التي سبق إنشاؤها خصيصاً لتحديد عواقب محاولة الانقلاب التي جرت في ٢٨ أيار/مايو. ومما ساعد بالتأكيد على تهدئة الحالة بصفة مؤقتة رد الفعل السريع من جانب منظمة الوحدة الأفريقية، وتجمُّع دول الساحل والصحراء، والبلدان الشقيقة المجاورة.

وقد سلطت كل هذه الأحداث التي تشكل امتحاناً مضنياً لأصحاب النوايا الحسنة الضوء من جديد على مسألة مسيرة الديمقراطية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد زاد من مشقة هذه المسيرة ما تعانيه هذه الأمة من فقر مدقع ومن هشاشة الدولة، التي تعجز بالنظر إلى مصاعبها المالية الهائلة عن الوفاء بتكاليف السيادة، مما يوجِد مرتعاً خصباً للقلاقل. وقد أدت محاولة ٢٨ أيار/مايو الانقلابية إلى تفاقم حالة البلاد بإغراقها في درجة أليمة من الإملاق.

وقد أدركت منظمة الوحدة الأفريقية هذه الحالة بوضوح، فذكّرت دولها الأعضاء في ٢ آب/أغسطس، من باب الإحاطة بالعلم واحتمال اتخاذ إجراء، بالقرار الذي اتخذ بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى في الدورة العادية الرابعة والسبعين لمجلس وزراء المنظمة في لوساكا ، والذي:

> ”يهيب بالدول الأعضاء وبقية المجتمع الدولي أن تقدم المساعدة الاقتصادية والمالية اللازمة لتعمير جمهورية أفريقيا الوسطى، ويدعو بصفة خاصة البلدان التي وعدت بتوفير الأموال في مؤتمر إعلان التبرعات لصالح جمهورية أفريقيا الوسطى بنيويورك في أيار/مايو ٢٠٠٠ إلى الوفاء بالتزاماتها“. (CM/Dec 602 (LXXIV)، الفقرة ٤)

وتوجِّه جمهورية أفريقيا الوسطى الشكر لمنظمة الوحدة الأفريقية على القرار المذكور. كما نود أن نعرب في هذا السياق عن امتناننا لمجلس الأمن، الذي أظهر دائماً اهتماماً كبيراً بالحالة في بلدنا. كذلك نود التنويه بصفة خاصة هنا بغابون وفرنسا والأمين العام للأمم المتحدة، فضلاً عن أصدقاء جمهورية أفريقيا الوسطى الممثلين هنا، لثباتهم في الوقوف إلى جانب جمهورية أفريقيا الوسطى. ويحدونا الأمل ألا ينتابهم اليأس من جراء هذه الأزمات المتكررة، لأننا في جمهورية أفريقيا الوسطى، مصرون حقاً رغم كل شيء على اجتياز مشاكلنا.

ونرجو لذلك أن تنشط الأمم المتحدة لمؤازرة بلدنا أمام مختلف المؤسسات المالية الدولية، بهدف تأمين قدر أكبر من المساعدة لنا، لأن تداعيات سلسلة الأحداث التي بدأت في ١٩٩٦ سوف تقتضي موارد مالية كبيرة لكفالة انتعاش

البلد، الذي قد ينطوي انهياره الكامل على آثار تتردد في أرجاء منطقتنا دون الإقليمية، إن لم تتجاوزها.

ونحن مطالَبون في هذه الدورة بالنظر في كيفية تنفيذ الدول إعلان الألفية من خلال المسلك الذي تنتهجه. فلن يتسنى لنا بغير التعاون والتضامن أن نحقق هذا، ومن ثم أن نكفل للعالم الوفاء بالأهداف المحددة في ميثاق الأمم المتحدة. ومن شأن هذا التعاون أن يتيح لنا أيضاً العثور على الوسائل الضرورية لمجابهة التحدي المشترك المتمثل في الإرهاب، والذي أصبح الآن أوضح للعيان من ذي قبل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحبة المعالي الأونرابل بيلي ميلر، عضوة البرلمان، ونائبة رئيس الوزراء ووزيرة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في بربادوس.

السيدة ميلر (بربادوس) (تكلمت بالانكليزية): أضم صوتي إلى الوفود الأخرى في تهنئة السيد هان سونغ - سو بانتخابه لرئاسة أعمال الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين. وأغتنم هذه الفرصة أيضاً لأعرب عن عميق ارتياحي لمنح جائزة نوبل للسلام هذا العام للأمم المتحدة وللأمين العام كوفي عنان. فهذا تصويت بالثقة في قيادة الأمين العام هو جدير به فضلاً عن كونه إعراباً عن التقدير للدور المحوري الذي تؤديه الأمم المتحدة في فترة تتسم بتحدٍ هائل للمجتمع الدولي خلال هذه السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين. ومن دواعي اطمئناننا البالغ أن قيادته الثابتة سوف تستمر فترة ولاية أخرى في تشكيل الاتجاه الذي تسلكه المنظمة.

وفي هذا الوقت الذي تجددت فيه أحزان سكان نيويورك والجمهورية الدومينيكية، أود أيضاً أن أقدم أعمق التعازي لأسر وأصدقاء من لقوا حتفهم في الحادث الأليم الذي تعرضت له رحلة خطوط أمريكان الجوية رقم ٥٨٧.

وبالنسبة لنا جميعاً، تتناقض رحلة هذا العام إلى نيويورك لمخاطبة الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين تناقضاً صارخاً مع الروتين السنوي المريح الذي أصبحنا بمرور الزمن نقدره. فنحن نأتي بدلاً من ذلك إلى مدينة متحصنة وراء استحكامات، وشعب أصيب بالصدمة والذهول، وحالة نفسية تنذر بالشر وعدم اليقين في شوارع المدينة وفي هذه الأروقة. فقد حلّ الآن بهذه الشواطئ في غضب وعنف لم يكن يتصوره منا إلا الأقلّون رعب الإرهاب، الذي خلف ندوبه على حياة الأبرياء طيلة عشرات السنين في الشرق الأوسط وفي أيرلندا الشمالية وغيرها من بقاع أوروبا، وفي آسيا، وفي أفريقيا، وفي أمريكا اللاتينية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ديوبا (نيبال).

وقد أدانت حكومة بربادوس بشكل واضح وقاطع الهجمات الإرهابية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر، وتعهدت بالتعاون الكامل مع المجتمع الدولي في بذل جهد متواصل لمجابهة هذا التهديد العالمي. ولا يمكن أن تبرر أي قضية أو شكوى استعمال العنف وسيلة لتسوية النزاعات أو أن تضفي المشروعية على إزهاق أرواح الأبرياء. فاللجوء إلى الإرهاب يتعارض مع المُثل العليا للأمم المتحدة ولا يمكن السماح بأن تكون له الغلبة.

وتشاطر بربادوس أمريكا حزنها، لأننا فقدنا خمسة مواطنين كرام ومنتجين في هذه المذبحة الطائشة. ونشاطر أمريكا حيرتها وذهولها، لأن مواطنينا أيضاً مروا بهذا الإحساس بالاستباحة وفقدان البراءة الذي يأتي مع التعرض لهجمة إرهابية لم يسبق لها مثيل. فقبل ٢٥ عاماً، في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦، حدث لبربادوس ما لا يمكن تصوره حين أسقط الإرهابيون طائرة تابعة لشركة طيران كوبانا خارج مياهنا الإقليمية مباشرة. وبالرغم من أنه

تم التعرف على مدبري ذلك الهجوم والقبض عليهم، فإنهم لم يعاقَبوا قط على جريمتهم، بل تشجعوا على استمرار التورط بشكل نشط في حملتهم الإرهابية. ونشاطر أمريكا إحساسها بالغضب وتصميمها على تقديم مرتكبي هجمات ١١ أيلول/سبتمبر للعدالة. ويجب أن نصرّ أيضاً على ألا يكون هناك أي تسامح مع الإرهاب، مهما كان مصدره أو أيديولوجيته.

الإرهاب مشكلة عالمية تتطلب حلاً عالمياً. وقد سلمت الأمم المتحدة منذ سنين عديدة بالتهديد الذي يشكله الإرهاب بالنسبة لتعزيز السلام العالمي وصونه. ومنذ عام ١٩٦٣، حين اعتمدت هذه المنظمة أولى اتفاقياتها لمناهضة الإرهاب، أقر المجتمع الدولي نحو ١٢ اتفاقية متصلة بها. وبربادوس طرف في سبعة من هذه الصكوك. وفي مطلع هذا الأسبوع تشرفتُ بالتوقيع على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. كما أن حكومتنا تعكف بنشاط على استعراض بقية الاتفاقيات، والآثار الإدارية والتشريعية المترتبة عليها، تمهيدا للانضمام إليها في وقت مبكر.

وبربادوس تلتزم باتخاذ جميع التدابير اللازمة للتقليل قدر الإمكان من مخاطر ارتكاب الأعمال الإرهابية أو تمويلها في إقليمنا الوطني أو منه. وقمنا بمراجعة وافية للإجراءات الأمنية في مطارنا وميناءنا البحري؛ واتخذت سلطاتنا إجراءات فورية لضمان الامتثال للمبادئ التوجيهية المعززة التي صدرت بعد ١١ أيلول/سبتمبر عن منظمة الطيران المدني الدولي والإدارة الاتحادية للطيران. كما اتخذنا إجراءات قانونية لزيادة تعزيز نظامنا للخدمات المالية الذي كان أصلاً جيد التنظيم، وذلك من خلال تعديل قانون غسل الأموال (الوقاية والرقابة)، وقانون المساعدة المتبادلة في الشؤون الجنائية. وفي إطار الجماعة الكاريبية، اتفقنا على زيادة التعاون بين موظفي الأمن وإنفاذ القوانين، في مجال جمع وتحليل ونشر المعلومات الاستخبارية. ونتوقع أن يكون بوسعنا عما قريب أن نبلغ مجلس الأمن بالتفصيل عن التدابير المتخذة امتثالا لأحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ومثلما اتفقنا على أن الإرهاب ظاهرة عالمية لا يمكن لأي بلد أن يعتبر نفسه محصناً ضدها، فعلينا أيضا أن نفهم أنها مشكلة معقدة تستلزم استجابة متعددة الأبعاد. وكما قال أميننا العام بكل فصاحة في الجلسة الـ ٤٤ في بيانه الافتتاحي في المناقشة العامة فإننا:

”نواجه مستقبلَين محتملين: صِدام بين ما يسمى بالحضارات، مدمر للجميع بالاستناد إلى تضخيم الخلافات الدينية والثقافية، أو مجتمع عالمي يحترم التنوع وتضرب جذوره في أعماق القيم العالمية. ويجب أن يكون الخيار الثاني خيارنا، إلا أننا لا نستطيع تحقيقه إلا إذا أتحنا أملاً حقيقيا للبلايين الواقعين في شراك الفقر والصراع والمرض“.

وعلينا جميعا أن نتقبل حقيقة أننا لا يمكن أن ننجح في الكفاح ضد الإرهاب إذا اعتبرنا هذا الكفاح مجرد حملة عسكرية لضرب قواعد القوة لآخر الممارسين لأعمال الرعب. فهذا الكفاح يجب أيضا أن يلتمس حلولا فعالة ودائمة لمشاكل التخلف والفقر والحرمان وعدم المساواة والتعصب والإجحاف، التي تؤدي إلى تهميش نسبة كبيرة من سكان العالم. فمن ظروف اليأس والقنوط هذه يخرج المعتنقون الجدد لقضية الإرهاب.

وأحداث ١١ أيلول/سبتمبر ومدى تأثيرها على المقدرات الاقتصادية لجميع بلداننا، أظهرا لنا الوجه الآخر للعولمة ألا وهو واقع ترابطنا الاقتصادي المتعاظم. وتقوم الحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى، إلى الاعتراف بقيمة تعددية الأطراف والدور البارز الذي تؤديه الأمم المتحدة في البحث عن حلول دائمة للتحديات التي ستواجهنا في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين. ولا يمكن

التأكيد بما فيه الكفاية على أهمية إعطاء الأولوية لتنشيط جدول الأعمال الإنمائي.

وفي هذا الصدد، تتطلع بربادوس إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية باعتباره محفلا بنَّاء لإعادة تركيز الحوار على آليات فعالة لتنفيذ جدول أعمال التنمية المتوقف. ونحن نتفق على أن ثمة حاجة إلى إصلاح الهيكل الاقتصادي والمالي الدولي لمواجهة التحديات الإنمائية الحالية. ويسرنا أن مسألة التعاون الضريبي الدولي ستكون من بين القضايا التي ستناقش في المؤتمر.

إن العديد من البلدان النامية، بما فيها بربادوس، كانت تشجَّع على التنويع في قطاع الخدمات المالية باعتبار ذلك بديلا ناجعا من بدائل التنمية، وهي الآن تستقي من ذلك المصدر نسبة كبيرة من عائدها القومي. وبالتالي، فإننا ما زلنا نُصر على ضرورة أن تكون هناك مشاركة عالمية في اتخاذ القرارات التي تؤثر على تسيير أعمال هذا القطاع.

وقد قطعت بربادوس شوطا بعيدا في تنفيذ التزاماتها الوطنية بموجب جدول أعمال القرن ٢١. ونعتقد أن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة يتيح فرصة مهمة لإقامة علاقة جديدة وموسعة مع شركائنا الإنمائيين من أجل التنفيذ الكامل للالتزامات التي قُطعت من قبل في ريو. وفي جوهانسبرغ ينبغي ألا نكتفي بمجرد استعراض حالة التقدم في تنفيذ أهداف ريو، بل ينبغي أيضا أن نحدد معالم استراتيجيات للتصدي بشكل حاسم لتحديات التنمية المستدامة التي برزت منذ عام ١٩٩٢. وبالنسبة لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن متابعة برنامج عمل بربادوس ستشكل جزءا لا يتجزأ من هذه العملية.

إن بلدان حوض البحر الكاريبي، بطبيعة الحال، ستواصل جهودها لإنشاء نظام خاص للبحر الكاريبي، الهدف النهائي منه هو التوصل إلى الاعتراف به كمجال خاص في سياق التنمية المستدامة.

ولا يخفى على أحد أن الجهود المبذولة لإنشاء نظام تجاري دولي جديد تمخضت عن إحساس مرير بخيبة الأمل لدى أغلبية البلدان النامية التي أضيرت بشدة من جراء التفاوت في الحقوق والالتزامات والمزايا والتسهيلات المتفق عليها في أوروغواي، وإخفاق جولة سياتل في معالجة هذا التفاوت. ويحدونا الأمل في أن يؤدي قرار الدوحة بإطلاق جولة جديدة إلى إيجاد تسوية ذات مغزى لتلك الشواغل الحيوية التي تساور البلدان النامية. ونحن مقتنعون بأن التقدم الاقتصادي والاجتماعي المتواصل في العالم النامي لا يمكن بلوغه إلا في إطار ترتيب تجاري عادل ومنصف وشامل للجميع، ويعترف على النحو الواجب بالفوارق القائمة بين الدول الأعضاء من حيث الحجم ومستوى التنمية.

ونرحب بالاتفاق المتعلق ببراءات اختراع الأدوية، الذي يمثل انتصارا كبيرا لجهود البلدان النامية من أجل الاستجابة لاحتياجاتها ذات الأولوية في مجال الصحة العامة، والذي يكتسي أهمية كبرى في مكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز.

أما وقع أحداث ١١ أيلول/سبتمبر على منطقة البحر الكاريبي فقد كان مباشرا وحادا. فقد أسهمت مضاعفاتها الاقتصادية في إبراز شدة هشاشة وضعف وضع دولنا الصغيرة في الاقتصاد الدولي. وبلدان الجماعة الكاريبية التي تعتمد اقتصاداتها اعتمادا مكثفا على السياحة والخدمات المالية، وحَّدت صفوفها لتنسيق استجابة طارئة ووضع استراتيجية إنعاش، على الصعيد الإقليمي، لتخفيف آثار هذه الأزمة.

ومع ذلك، فمن الواضح أن الاستجابات على الصعيدين الوطني والإقليمي لن تكون كافية وحدها للتعامل

مع أبعاد هذا الوضع الذي لم يسبق له مثيل. وحسب ما قاله رئيس وزراء بربادوس، الرايت أونورابل أوين آرثر فإن

”المجتمع المالي الدولي دأب بشكل تقليدي على مطالبة البلدان النامية بأن تعتمد اعتمادا مكثفا على سياسة الردود في تعاملها مع الأزمات الاقتصادية. ولكن الوضع الذي نواجهه حاليا لم ينشأ من أي قصور في السياسة العامة أو أي تهور أو تجاوزات مالية من البلدان النامية.

”لذا، فإن استجابات السياسة العامة دون وجود التزام بتقديم موارد مالية حقيقية لن تكون كافية. وبالتالي فإن بربادوس تقف على أهبة الاستعداد لدعم أية استجابة مدروسة من المجتمع المالي الدولي للأزمة الراهنة“.

إن رسالة الأمم المتحدة هي أن ننهض بالتعايش السلمي والرفاه السياسي والاجتماعي والاقتصادي لشعوب العالم. هذا هو السياق الذي يتعين علينا أن نعترف فيه بأهمية المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وأن نجدد ثقتنا بقدرة المنظمات المتعددة الأطراف على تسوية الخلافات وتعزيز الإحساس بالقيم المشتركة. وقد وفّر هذا المؤتمر للبلدان فرصة فريدة لكي تعتمد نهجا استباقيا لنزع فتيل الصراعات التاريخية والمعاصرة على حد سواء، والتسامح حيال ما سلف من إجحاف، وإيجاد مجالات تفاهم جديدة للمستقبل.

ونأسف لأن المؤتمر لم يحظ في نواح كثيرة بالاهتمام الجاد رفيع المستوى الذي يستحقه، ولأن معالجة القضايا الأساسية لم تكن على نطاق واسع أو قاطعة بالقدر الذي كنا نريده. وكما قالت البروفيسورة هيلاري بيكلز عضو وفد بربادوس:

”إن أزمة الحداثة التي تجد تعبيرا عنها في الإحساس المتصاعد بالأحقاد العنصرية وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ليست هي العبء الوحيد الذي يتحمله أي جزء من المجتمع العالمي حتى وإن كان ضحايا الجرائم التي أتكلم عنها ما زالوا يشعرون في حياتهم اليومية بذلك النوع من الألم والكرب الذي لا يتصوره الآخرون بسهولة“.

إن مواطني منطقة الكاريبي هم أُناس جاءوا من خارج تلك المنطقة واستطاعوا أن يشكلوا من بوتقة العبودية والاستعمار والاستغلال الاقتصادي مجتمعا مفعما بالنشاط، متعدد العناصر والأعراق يقوم على أساس السماحة واحترام التنوع العرقي والديني والثقافي. وفي هذه الأوقات العصيبة، نعتقد أن هناك الكثير الذي يمكن أن نتعلمه من تجاربنا السابقة، والكثير الذي يمكن أن نفعله للنهوض بثقافة السلام والتفاهم، لا سيما بين الشباب. وفي هذا الصدد، تعلِّق بربادوس أهمية كبيرة على انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل في وقت مبكر وعلى إعادة تكريس جهودنا من أجل تحقيق أهداف التنمية الدولية التي تم تحديدها من قبل.

وسوف نُحسن صنعاً إذ نتذكر ما قاله الأمين العام من أنه ”لم تصبح أي من القضايا التي واجهتنا في ١٠ أيلول/سبتمبر أقل إلحاحية“. والواقع أنه سيكون من المفارقات التي تدعو إلى الأسف لو أن الرد العالمي على الإرهاب قد تم من خلال عمليات ضخمة لإعادة تخصيص موارد من الأولويات الأخرى، مثل مكافحة الاتجار بالمخدرات، والفقر المدقع، والأمراض، والتدهور البيئي – مما يزيد من تفاقم الاختلالات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي تشكل الأرض الخصبة الأساسية لتوليد الإرهاب.

إن البلدان الصغيرة، مثل بلدي، التي ما فتئت تناضل للخروج من الكساد الاقتصادي العالمي، ليست جزءا من هذه المشكلة، ولكن المطلوب منا مع ذلك أن نكون جزءا من الحل في ظل ظروف تضع عبئا غير متناسب على مواردنا المالية والبشرية والإدارية.

ولا تزال بربادوس تلتزم التزاما كاملا بمنظومة الأمم المتحدة وبالقيم التي تسعى إلى النهوض بها. ونحن ندرك تماما العمل الهام الذي تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع به في المنطقة الشرقية من البحر الكاريبي. ومما يسعدنا أننا قدمنا دعما ملموسا لذلك العمل من خلال توفير مبان خصصت لتكون مقار للوكالات السبع التي لها مكاتب دون إقليمية في بريدجتاون. وسنواصل العمل الوثيق مع تلك الوكالات في بلورة شراكة نموذجية لتنمية منطقة شرق البحر الكاريبي.

وفي هذا السياق، نرحب بالدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي وحكومة كندا إلى مركز تقديم المساعدة التقنية الكاريبي الذي افتتح في بربادوس في الأسبوع الماضي. ونتطلع إلى تعاون الأمم المتحدة في برامجنا الهامة الأخرى على مستويات مماثلة، خصوصا من برنامج الأمم المتحدة للمراقب الدولية للمخدرات، الذي يتيح عمله دعما حاسما للمنطقة في بيئة اقتصادية وأمنية دولية متقلبة للغاية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ديوبا (نيبال).

وقبل عامين، أكد رئيس وزراء بربادوس أننا ونحن نغادر القرن العشرين وندخل القرن الحادي والعشرين فإننا ندرك الأخطار المحدقة بنا. ولكننا نستمد الحماس من احتمالات المستقبل. ويجب ألا ندع الأحداث الأخيرة تحبط تفاؤلنا. فلا بد لنا من أن نظل راسخي الأمل في أن تمتلك البشرية الصبر والعزيمة اللازمين للانتصار في مواجهة الشدة البالغة، ويسود احترام التنوع، والكرامة الإنسانية، وقدسية الحياة البشرية.

إننا لا نتوقع أن نكون قادرين على استكمال هذه المهمة، غير أنه ليست لدينا الحرية في أن نمتنع عن أدائها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي الأونرابل إيلفين نيمرود، وزير الشؤون الخارجية والتجارة الدولية في غرينادا.

السيد نيمرود (غرينادا) (تكلم بالانكليزية): في البداية يعرب وفد بلادي عن مؤاساته العميقة لأسر الضحايا الذين فقدوا أرواحهم في رحلة طيران متجهة إلى الجمهورية الدومينيكية.

إن المناقشة العامة التي أعيدت جدولتها والجارية الآن في إطار عمل الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة نؤكد مجددا إدراكنا لما يتحلى به الرئيس من مهارات دبلوماسية عالية وقدرات هائلة على التفاهم والاتصالات. لهذا، يهنئه وفد بلادي ويشكره مرة أخرى. وأملنا أن تسفر هذه الدورة للجمعية العامة تحت قيادته القديرة عن نتائج مثمرة وحاسمة.

وبما أن هذه هي المرة الأولى التي تتاح لي فيها الفرصة لأخاطب الجمعية العامة، فإنني أود أن أعرب بالنيابة عن حكومة غرينادا وشعبها عن خالص تهانئنا للأمين العام، سعادة السيد كوفي عنان، وللأمم المتحدة بمناسبة حصولهما على جائزة نوبل للسلام.

وكما أن الدورة الخامسة والخمسين كانت دورة جمعية الألفية التي اتسمت بالبهجة والأمل والتفاؤل، فإن هذه الدورة السادسة والخمسين يمكن بالمقارنة تسميتها دورة جمعية التحدي والشدائد التي لم يكن من الممكن التنبؤ بها والتي يمكن على الرغم من ذلك أن يستمد منها المجتمع

الدولي القوة والوحدة في اقتفاء أثر عدونا المشترك الذي سنجده ونقدمه إلى العدالة في نهاية المطاف.

لقد ظهرت حالة التحدي وعدم اليقين لأن الإرهاب يهدد الآن العالم المتحضر بأسره. وأدت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر الضارة والمفجعة ليس فحسب إلى تغيير حياة الأفراد الذين ننعاهم بكل ألم وحسرة، بل أيضا إلى تغيير كل من طريقة الحياة وأسلوب العمل لحضارتنا المعاصرة في الكثير من جوانبها. ولو سمحنا لهذه السحابة من الكراهية والانتقام بأن تسود فإن التاريخ سيظل يذكّرنا بأن الشر قد انتصر نتيجة لتخاذلنا.

ولهذا، فإن الائتلاف الدولي واسع النطاق الذي شكّلته الولايات المتحدة الأمريكية، وسانده قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) وقرار الجمعية العامة ١/٥٦ يقف كحصن حصين على استعداد لتحطيم العصب المادي واللاأخلاقي للإرهاب. وتقر غرينادا وتؤيد بشكل كامل القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي ينص على تدابير هامة يجب أن تتخذها جميع البلدان - كبيرها وصغيرها، وغنيّها وفقيرها - من أجل منع الإرهابيين ومكافحتهم في المناطق الخاضعة لولايتنا القضائية أو في أي مكان آخر قد يوجدون فيه.

إن لجنة مكافحة الإرهاب، التي شكّلها حديثا مجلس الأمن تحت رئاسة الممثل الدائم للمملكة المتحدة، تعتبر جهدا محمودا يلقى الترحيب في النضال الذي يستحق المساندة والدعم - أدبيا واستراتيجيا وماليا - من جميع الدول الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، تلتمس اللجنة المساعدة من الأشخاص الذين تتوفر لهم مهارات معينة في أداء مهام خاصة.

وقد بدأت حكومة غرينادا فعلا باتخاذ اجراءات في إطار ولايتها القانونية لتنفيذ ما نستطيع من التدابير التي تمنع وتقمع تمويل الأعمال الإرهابية. وأولويتنا هي منع من يمولون الأعمال الإرهابية ويخططون لها وييسرونها أو يرتكبونها باستخدام غرينادا لتلك الأغراض ضد الدول الأخرى أو مواطنيهم، وكذلك إيجاد سبل لتكثيف تبادل وتقاسم المعلومات والإسراع بهما. وتقوم غرينادا بفحص عملياتها الإدارية وغيرها بغية تحسين فعاليتها في هذا الصدد.

وإننا نشارك بفعالية في الكفاح العالمي ضد الإرهاب. فغرينادا تتعاون مع سلطات الولايات المتحدة الأمريكية لضمان ألا تكون هناك أموال للإرهاب في أي من مؤسساتنا المصرفية الخارجية. وعلاوة على ذلك، قامت غرينادا بفحص دقيق لبرنامج منح جنسيتها على أساس اقتصادي للاستيثاق من عدم منح أي أرهابيين معروفين الجنسية عن غير قصد. ونحن الآن واثقون من أنه لا يوجد شخص من هذا القبيل كمواطن في غرينادا على أساس اقتصادي. وفي ضوء البيئة الدولية المتغيرة والتزامنا بالمساعدة على مكافحة الإرهاب بكل ما في وسعنا، قررت حكومة غرينادا تعليق برنامج الجنسية الاقتصادية إلى أجل غير مسمى.

علاوة على ذلك، لا تزال غرينادا تواصل تكثيف مشاركتها في الجهود التعاونية الإقليمية والدولية بينما نسعى إلى ضمان عدم وجود ثغرات في الإطار العالمي لمكافحة هذه الجريمة النكراء. وستعزز غرينادا وتوسع ترتيباتها للتعاون الدولي في ميدان العدالة والشرطة وإنفاذ القانون.

وتؤيد حكومة غرينادا تماما وضع إطار قانوني شامل وفعال لمكافحة الإرهاب. وقد بدأ بلدي إجراء استعراض للاتفاقيات الدولية القائمة بالفعل، بغية التوقيع والمصادقة عليها وتنفيذها بالكامل. وسنقوم بتنفيذ ما لم يدخل منها حيز النفاذ بعد. وبعض هذه الاتفاقيات موجودة في إطار منظومة الأمم المتحدة، بينما الأخرى ذات طابع إقليمي أو

متعلق بنصف الكرة الغربي. وإننا نعطي الأولوية للاتفاقيات الدولية الـ ١٢ القائمة لمكافحة الإرهاب - وخاصة الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب.

ومن الضروري أن يبعث المجتمع الدولي بإشارة واضحة لا لبس فيها إلى الإرهابيين بأن فلسفتهم خاطئة أساسا وغير مقبولة كلية. ويجب أن نقف متّحدين في جهودنا لمكافحة الأنشطة الرامية إلى قتل الأشخاص الأبرياء وتدمير المجتمعات والقضاء على تلك الأنشطة. وتشارك حكومة غرينادا الجماعة الكاريبية في التعهد بدعمنا الكامل للجهود الرامية إلى مواجهة الإرهاب واستعادة حقوق وحريات الناس في كل أنحاء العالم.

ويود وفدي أن يركز خلال لحظات قليلة على الأثر الذي أحدثه هذا العمل الخسيس على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية.

ففي بلدي، كما في المناطق الأخرى من البحر الكاريبي، قد ضرب أثر الاضطراب الاقتصادي العالمي أشد ما ضرب قطاعي السياحة والطيران. وتضطلع السياحة والصناعة الفندقية والطيران بدور تعاوني بالغ الأهمية لاقتصادات معظم الدول الصغيرة من حيث توفير العملات الأجنبية والعمالة.

ولقد بدأت المنطقة دون الإقليمية بالفعل تشعر بآثار تراجع الاقتصاد العالمي، الذي أدى إلى تدهور أنصبتنا. ولكن من الواضح أن غرينادا والدول الأعضاء الأخرى في منظمة دول شرق البحر الكاريبي، ومنذ الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية، ما فتئت تعاني من زيادة انخفاض الأنشطة الاقتصادية. ونحن نواجه الآن تحديات شديدة.

إننا نعاني من نقص في جمع العائدات. ويعاني قطاعنا السياحي من انخفاض كبير جدا في وصول الزوار. بل إن صندوق النقد الدولي يتنبأ بأن عدد الزوار في منطقة البحر الكاريبي يمكن أن ينقص بنسبة ٥٠ في المائة. وتعاني وسائل مواصلاتنا الجوية والبحرية أيضا من انخفاض حاد. وسجلت شركات النقل الجوي الإقليمية انخفاضا في عدد المسافرين بلغ ٤٥ في المائة منذ ١١ أيلول/سبتمبر.

وتبدو الصورة قاتمة، ولكننا مصممون على أنه يجب أن تمنع استجابتنا حدوث الخراب الذي كان يتوقعه مرتكبو الإرهاب. وبعد ١١ أيلول/سبتمبر سرعان ما قام رئيس وزراء غرينادا ورئيس منظمة دول منطقة شرق البحر الكاريبي، الدكتور الأونرابل كيث ميتشل، بعقد اجتماع للمنظمة لمناقشة الأثر الذي سيقع على السياحة والأنشطة المتصلة بها - الفنادق، والمصارف، والزراعة، والصناعة والنقل. واتخذ الاجتماع دون الإقليمي لدول منظمة شرق منطقة البحر الكاريبي عددا من القرارات التي من شأنها التصدي لتحدياتنا الاقتصادية. وأحد هذه التدابير تشكيل المجلس الاقتصادي الوطني لغرينادا. وهو سيعالج الأداء المالي والاقتصادي، وسيعطي زخما للإنتاجية. وعلاوة على ذلك، اجتمع رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية قبل فترة وجيزة جدا في جزر البهاما وأجازوا برنامج طوارئ للترويج للسياحة مشترك بين القطاعين العام والخاص تبلغ تكلفته ١٨ مليون دولار، مُظهرين الاعتماد على النفس في أحسن أحواله في المنطقة.

إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، وما نتج عنها من عدم استقرار اقتصادي وجغرافي سياسي، قد دفعت بنا لنُعيد ترتيب أولوياتنا. وإننا نحتاج إلى التركيز على استعادة الثقة بالتعاون الدولي الاقتصادي المتعدد الأطراف. وكما نعلم جميعا، فإن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لا تشارك على أساس تساوي الفرص. ولا يزال العالم النامي يكافح لسد الفجوة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعنا الدولي. وبعض البلدان لم تؤيد الجولة الثانية من المفاوضات.

غير أن بعض الدول مستعدة لوضع خلافاتها جانبا والعمل على المضي قدما نحو المرحلة التالية من التعاون الاقتصادي والمتعدد الأطراف. وهذا ما نتطلع إليه بوضوح في هذه الهيئة الموقرة.

وعلى الرغم من أن الشواغل المتعلقة بالإرهاب قد طغت على المناقشة العامة، وعن وجه حق، يجب الإتيان على ذكر جدول الأعمال غير المكتمل للعقد الأخير من القرن العشرين فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي يشكل الإنسان محورها.

ومؤتمرات الأمم المتحدة على مستوى القمة، التي انعقدت بالتوالي خلال السنوات الـ ١٠ الماضية، شددت كلها على التنمية المستدامة ومركزية الفرد البشري في العملية وهي: مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢؛ والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا عام ١٩٩٣؛ والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة عام ١٩٩٤؛ ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن عام ١٩٩٥؛ ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) في اسطنبول عام ١٩٩٦؛ ومؤتمر القمة العالمي للأغذية في روما عام ١٩٩٦؛ ومؤتمر قمة الألفية عام ٢٠٠٠؛ والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز عام ٢٠٠١.

والسؤال القائم هو: ما القدر الذي تم تنفيذه من نتائج هذه المؤتمرات فيما يتعلق بتخفيف حدة الفقر، وتمكين المرأة، والصحة، والتعليم، والأطفال، وكبار السن، وتحرير التجارة، والتعاون الاقتصادي، وتقاسم التكنولوجية ونقلها؟ هل يمكن أن تكون هذه المؤتمرات والدورات الاستثنائية وعدت بأكثر مما يمكن أن توفي به؟ إن الإسراف في الوعد سيئ مثل التقتير في العمل.

والحرب ضد الفقر هو أساس كل هذه الأمور. وإطعام الجائعين هو حتمية إلهية واجتماعية على حد سواء. ولذلك فإن المجتمع الدولي مهتم بصفة خاصة بأن تسفر نتائج إيجابية عن المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية الذي سيُعقد العام القادم في المكسيك، والمؤتمر العالمي للتنمية المستدامة الذي سيعقد في جنوب أفريقيا، وكلاهما في غاية الأهمية للدول الصغيرة. وما زال برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة في الدول النامية الجزرية الصغيرة عنصرا رئيسيا وغير منفذ لعملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وينبغي أن يتصدر جدول أعمال التنفيذ هذه المرة.

ومنذ أكثر من أربعين عاما والحظر مفروض على بلد صغير في منطقة البحر الكاريبي. وما فعله هذا الحظر هو نبذ الشعب الكوبي والتسبب في صعوبات مفرطة له. وما حققه هو أن جعل من الشعب الكوبي اكثر إبداعا. لقد اندملت الجراح القديمة وخف الألم وتناقص السبب. وأود أن أسجل تأييد غرينادا لرفع الحظر الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ويتذكر الأعضاء أن ١٦٧ دولة عضواً صوتت في العام الماضي لصالح رفع ذلك الحظر. ولم تصوت سوى ثلاث دول ضد القرار وامتنعت أربع دول عن التصويت. ويبرهن ذلك على الموقف الساحق للمجتمع الدولي ضد تلك الجزاءات. والتجارة، كما نعلم، ذات أهمية لأي شعب، ولا توجد مع هذا الحظر حرية في التجارة بين كوبا والولايات المتحدة.

وفي أعقاب الدمار الذي ألحقه إعصار ميتشيل بكوبا، بات من المهم للغاية الآن اتخاذ خطوات لرفع الحظر وإعطاء الشعب الكوبي فرصة لاسترداد عافيته من آثار قوة الطبيعة التي لا مفر منها. ويمكن لتخفيف الحظر الاقتصادي على كوبا أن يساعد في التنمية الشاملة لذلك البلد، الدولة الصغيرة التي تسعى بالرغم من كل العقبات إلى الحفاظ على مجتمع عصري ونشط في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا

اللاتينية. وسوف يكون رفع الحظر بشيراً بالخير على علاقات التعاون الودية بين كل بلدان هذا النصف الغربي من الكرة الأرضية.

والآن أنتقل إلى قضية جمهورية الصين في تايوان. إذ ترى غرينادا أن البلد الذي يُظهر الجَلَد والذي حول اقتصاده من اقتصاد فقير ومتخلف النمو إلى اقتصاد غني ومزدهر هو بلد يستحق التقدير. والبلد الذي يُظهر باستمرار المسؤولية الدولية يستحق بالتأكيد قبوله في هذا المجتمع الدولي. ولقد آن الأوان لإعادة النظر في إقصاء جمهورية الصين في تايوان من عضوية الأمم المتحدة. وجمهورية الصين هي موطن ٢٣ مليون نسمة. وهي بلد حر وديمقراطي وعضو محب للسلام في المجتمع الدولي. ومن الناحية الاقتصادية، جمهورية الصين في تايوان تأتي في الترتيب السابع عشر بين أكبر اقتصادات العالم. وهي ثامن أكبر مستثمر في منتجات تكنولوجيا المعلومات، ورابع أكبر مصدر لها، وثالث أكبر مالك لاحتياطيات العملة الأجنبية. وهو أمر مناف للعقل أن نستمر في الإبقاء على بلد كهذا خارج المنظمة العالمية.

وحكومة غرينادا تدعو إلى تصحيح هذا الخطأ. ولذلك نطلب من الأمم المتحدة أن تعترف بالحق الطبيعي لشعب تايوان في أن يصبح مشاركا نشطا في هذه المنظمة. ونرى أن حكومة وشعب تايوان يسعيان إلى المشاركة في الأمم المتحدة للإسهام بشكل بنَّاء في المجتمع الدولي. ونحث غرينادا على إعطائهما تلك الفرصة وذلك الحق.

إلا أن غرينادا تلاحظ بارتياح قبول جمهورية الصين في تايوان عضوا في منظمة التجارة العالمية. ويأمل وفدي أن يمكِّن أداء تايوان السابق والحاضر والقادم بوصفها طرفا اقتصاديا رئيسيا دوليا وديمقراطيا، بالرغم من أن تايوان ليست عضوا في الأمم المتحدة حاليا، من استعادة مكانها الشرعي في أسرة الدول في المستقبل القريب.

ويجب أن يجعل أعضاء الأمم المتحدة من المادة ٣ من الميثاق أولوية رئيسية في السنوات القليلة القادمة. فآباؤنا المؤسسون دعوا المنظمة إلى

”تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء“.

ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا لتوفير فرص اقتصادية إضافية للعالم النامي. ونرى أن التجارة هي إحدى الطرق لتحقيق ذلك. ومن ثم أدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى العمل بنشاط على إطلاق مشاريع يمكن أن تهيئ المناخ المشجع الذي يمكن فيه للدول الأعضاء أن تحصل على الفرصة لرفع مستوى معيشة شعوبها. وفي المناخ العالمي الحالي يجب أن نعي أن إشراك الجميع في عمليات الاقتصاد العالمي أمر حيوي.

وأخيرا، يجب أن أذكِّر بالمادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة التي تدعو المنظمة إلى

”حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها“.

ويجب ألا نهاود في سعينا لتحقيق مقاصد المنظمة. إن التحدي الذي نواجهه هو العمل من أجل القضاء على الأنشطة الإرهابية. ولا بد أن يكون مسعانا هو تحقيق الفرص الاقتصادية لكل الدول. وينبغي أن يكون هدفنا التعايش السلمي لكل شعوب المجتمع الدولي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ليوناردو سانتوس سيمايو، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في موزامبيق.

السيد سيمايو (موزامبيق) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئ سعادة السيد هان سونغ - سو على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين، والإعراب عن ثقتي أنه بإدارته الماهرة وقيادته وخبرته الممتازة ستتوَج مناقشاتنا بالنجاح. كذلك اسمحوا لي بأن أشيد بالسيد هاري هولكيري على الطريقة الممتازة التي أدار بها شؤون الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين. ونتمنى له النجاح في مساعيه القادمة.

وباسم شعب وحكومة موزامبيق أود أن أتقدم بالتهنئة إلى سعادة السيد كوفي عنان على انتخابه المستحق تماماً لمنصب الأمين العام لفترة ثانية، وكذلك على فوزه بجائزة نوبل للسلام هذا العام. ونرحب بإعادة انتخابه وبجائزة نوبل للسلام التي مُنحت له وللأمم المتحدة تقديرا لجهوده وجهود المنظمة المضنية في البحث عن حلول عملية ودائمة للمشاكل التي تواجه البشرية.

واسمحوا لي أن أعرب عن مؤاساتي لحكومة وشعب الجزائر على الخسارة البشرية والمادية التي تسببت فيها الفيضانات التي وقعت مؤخراً في ذلك البلد الشقيق. وتشاطر موزامبيق، التي كانت ضحية لفيضانات مروعة خلال عامين متتاليين، الشعب الجزائري أحزانه.

كما نعرب عن تعازينا لحكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية ولحكومة وشعب الجمهورية الدومينيكية للمأساة التي نجمت عن حادث تحطم الطائرة يوم الاثنين الماضي هنا في نيويورك.

ولقد شهدنا في ١١ أيلول/سبتمبر، أشد الاعتداءات الإرهابية وحشية في نيويورك وواشنطن العاصمة. وشعرنا بصدمة عميقة إزاء فقدان آلاف الأرواح البريئة.

ونود أن نغتنم هذه المناسبة لنعيد التأكيد مرة أخرى تعازي حكومة وشعب جمهورية موزامبيق لحكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية للوفاة المأساوية والتي لا مبرر لها للآلاف من مواطنيها. وإننا نعرب عن تعاطفنا وتضامننا مع جميع الضحايا والأسر التي فقدت أحباءها.

ونحن نؤكد من جديد إدانتنا للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن أصله ومكان حدوثه، أو العرق أو الدين الذي ينتمي إليه مرتكبوه. ويمثل الإرهاب تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين ولعلاقات الصداقة فيما بين الشعوب والدول في جميع أنحاء العالم.

إن الكفاح ضد هذا البلاء يقتضي قيام المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات منسقة داخل إطار الأمم المتحدة، لأن هذا الشر لا يستهدف دولة بعينها أو شعبا بذاته وإنما يستهدف البشرية بأسرها.

ولذلك، فإن من الجوهري أن يعمل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة معا على توقيع وتصديق الاتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بالقضاء على عدو الإنسانية هذا. وتمثل هذه الاتفاقيات الأساس القانوني الذي يمكن أن نبني عليه إجراءاتنا الجماعية ضد الإرهاب الدولي.

والعمل الذي يجري حاليا لصياغة اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي يشكل جهدا إضافيا لتعزيز تصميم المجتمع الدولي على مواجهة التحدي المتمثل في القضاء على شرور الإرهاب.

وموزامبيق قد جاءت إلى الوجود نتيجة لممارسة الموزامبيقيين لحقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير. ولذلك، فإن موزامبيق تعلم جيدا من تجربتها الذاتية ما هو

الإرهاب. إلا أننا ندرك أيضا التمييز بين الإرهاب وكفاح الشعوب المشروع من أجل حريتها واستقلالها.

وموزامبيق على استعداد للمشاركة في أي مناقشة عالمية بشأن هذه المسألة، بوصفها مبادرة هامة ومفيدة لصياغة رد مشترك منظم على الإرهاب الدولي، حتى يتسنى لنا تحديد أهداف كفاحنا المشترك ضد الإرهاب بكل وضوح.

وإن موزامبيق، إذ تدرك ضرورة التنفيذ الفعال للتدابير الوطنية الرامية إلى مكافحة الإرهاب كطريقة لإكمال النظام القانوني الدولي، قد شرعت بالفعل في إجراء استعراض شامل للصكوك القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب والقضاء عليه، بغية تصديقها والالتزام بها.

وقامت موزامبيق في هذا السياق، بتاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، بالتوقيع على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. بيد أن من الواضح لدينا أنه، لكي تقوم موزامبيق بتنفيذ هذا الصك وغيره من الصكوك القانونية، فإنها تحتاج إلى الدعم من المجتمع الدولي لتعزيز مؤسساتها – أي الشرطة والقضاء والنظام المالي ومكتب المدعي العام.

وفي العام الماضي، التقى رؤساء دولنا وحكوماتنا هنا أثناء مؤتمر قمة الألفية لكي يكرروا تأكيد إيمانهم بالأمم المتحدة وبميثاقها باعتبارهما من الأسس التي لا غنى عنها لعالم يتسم بالعدل والسلام وبمزيد من الازدهار.

وقد قام الزعماء بوضع أهداف محددة لتخفيض نسبة الناس الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف، وتوفير المياه النظيفة والتعليم الأساسي للجميع، وعكس اتجاه انتشار مرض فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وبلوغ أهدافنا الإنمائية الأخرى. وطالبوا بتعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حتى تتمكن المجتمعات الضعيفة من الاعتماد عليها ساعة الحاجة. وقد التزموا بمحاربة الظلم والتفاوت الاجتماعي والإرهاب والجريمة وبتلبية احتياجات أفريقيا الخاصة. ولكي يتم تحقيق هذه الأهداف النبيلة، فإنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تبدي الإرادة السياسية والتصميم اللازمين لتحويل هذه الالتزامات إلى أعمال ملموسة على الصُعد الدولية والإقليمية والوطنية.

إن قيام الأمم المتحدة بعقد الدورتين الاستثنائيتين للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وبشأن الموئل، والمؤتمر المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، والمؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، يمثل خطوة جريئة نحو حل مختلف المشاكل التي تؤثر في البشرية ويشكل خطوة ملموسة في تنفيذ أحكام إعلان الألفية.

وتفخر موزامبيق باضطلاعها بدور فعال في المساهمة في النتائج المشجعة التي أسفر عنها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وإننا على ثقة بأن الالتزامات التي تم التعهد بها في ذلك المؤتمر سوف تقدم مساهمة حاسمة في منع ومكافحة وإزالة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها.

وينبغي لنا أن نقيِّم باستمرار وبصورة حاسمة التقدم المحرز في كل مجال من مجالات الالتزام هذه، بغية تحويل تطلعات واحتياجات شعوبنا إلى واقع ملموس. وينبغي أن تستخدم كل دورة من الدورات المقبلة للجمعية العامة لتقييم مدى التقدم المحرز في تنفيذ الالتزام المعلن بأهداف محددة. وينبغي لنا لبلوغ هذا الهدف، أن نكفل إنشاء آليات للمتابعة وتعزيزها بصورة فعالة من أجل النجاح في تنفيذ خطط العمل المعتمدة.

وإننا إذ آلينا على أنفسنا أن نقوم بالمهمة الشاقة المتمثلة في تحقيق أهداف مؤتمر قمة الألفية، نحتاج إلى أن نعمل معا بروح من الشراكة والتعاون.

نحن نعيش اليوم في عالم تجني فيه قلّة من البلدان ثمار العولمة، في حين يجري تهميش الأغلبية ولا سيما في أفريقيا من جراء الاقتصاد العالمي. ونتيجة لذلك، فإن هذه الأوجه المتزايدة للظلم والتعارض تؤدي إلى تفاقم الفقر وتأجيج الصراعات وتهديد الأمن الدولي والاستقرار والديمقراطية والسلام.

وإننا من أجل عكس هذا الاتجاه السلبي، نطلب إلى جميع البلدان المتقدمة النمو الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الفقيرة، وإلغاء الدين الخارجي للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

ومن المزعج أن نلاحظ أن في أفريقيا التي يبلغ عدد سكانها ٣٤٠ مليون نسمة - يعيش نصف سكان القارة - على أقل من دولار واحد يوميا. ويبلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ١٤٠ طفلا لكل ٠٠٠ ١ منهم، ولا يزيد العمر المتوقع عند الولادة عن ٥٤ سنة. ولا يتمتع بإمكانية الحصول على المياه المأمونة سوى ٥٨ في المائة من السكان؛ وتبلغ نسبة الأمية لمن تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة ٤١ في المائة؛ وليس هناك سوى ١٨ خط هاتف رئيسي لكل ٠٠٠ ١ شخص في أفريقيا، بالمقارنة مع ١٤٥ بالنسبة للعالم ككل و ٢٥٧ بالنسبة للاقتصادات المرتفعة الدخل.

إن هذه الحالة المروعة تقتضي التزاما واضحا وقويا من جانبنا جميعا - الأفارقة أولا وقبل كل شيء - ثم المجتمع الدولي وأصحاب المصلحة الآخرين.

وإن إنشاء الاتحاد الأفريقي أثناء مؤتمر القمة السابع والثلاثين لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية هو اعتراف بأنه لا يمكن أن نتوصل إلى حلول فعالة للمشاكل التي تؤثر في القارة إلا بتوحيد جهودنا. ويستحق هذا الجهد دعم المجتمع الدولي، حتى يصبح الاتحاد الراسخ والتكامل القوي حقيقة واقعية في أفريقيا.

وإن الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا هي مبادرة ترمي إلى وضع خطة من أجل تجديد القارة، بالاستناد إلى الأولويات الوطنية والخطط الإنمائية التي تم إعدادها من خلال عملية قائمة على المشاركة. وهي تتنبأ بإنشاء شبكة جديدة من التفاعل مع سائر دول العالم، بما فيها البلدان الصناعية والمنظمات المتعددة الأطراف. وإن التشجيع الذي وفّره مؤتمر قمة مجموعة الثمانية والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى في جنوى بإيطاليا في تموز/يوليه الماضي هو محل تقدير كبير.

ونشعر بالتشجيع كذلك حيال الالتزام الذي قطعه الوزراء ورؤساء الوفود في الجزء رفيع المستوى للدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي عقدت في جنيف في تموز/يوليه الماضي، ترحيبا بالشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا ودعوة لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى دعمها. والدعوة التي وجَّهها المجلس إلى الأمين العام لاتخاذ التدابير اللازمة لضمان استجابة فعالة ومنسقة من منظومة الأمم المتحدة عمل طيب يستهدف تعزيز التنمية المستدامة ومشاركة أفريقيا بفعالية في الاقتصاد العالمي. ويجب ضمان قيادة أفريقيا وملكيتها لهذه الشراكة الجديدة أثناء تنفيذها.

والصراعات هي إحدى العقبات الرئيسية التي تعترض التنمية، وبخاصة في أفريقيا. ولكي نجد حلولا دائمة للصراعات، يتعين علينا أن نركز جهودنا على تدابير منع نشوبها وأن نعالج أسبابها الجذرية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نستهدف منع نشوب الصراعات عن طريق معالجة الفقر وأسلوب الحكم وانتهاك حقوق الإنسان والجوع والأمراض

الوبائية والتخلف وغيرها. ونجاح هذه الإجراءات يتطلب ملكية وطنية ترتكز على شراكة بين الحكومة والمجتمع المدني.

وفضلا عن اتخاذ تدابير المنع، يجب أن نفكر أيضا في الطريقة التي يمكن أن ننفذ بها بفعالية الاستراتيجيات السليمة لحل الصراعات وإدارتها. والاستعراض الشامل لكل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع جوانبها، الذي تضمنه تقرير الإبراهيمي، يقدم توصيات صائبة لتحسين فعالية حفظ السلام. فهو يؤكد الحاجة إلى هياكل فعالة للقيادة والرقابة ومستويات معززة من الصلات بين العمليات، فضلا عن أهمية فهم قوات التدريب وعملها بموجب قواعد اشتباك أكثر صرامة. ونعتقد أن التوصيات الواردة في التقرير ستكون فعالة إذا خصص قدر أكبر من الموارد لأنشطة عمليات حفظ السلام، وبخاصة في أفريقيا، وإذا جرى التصدي في الوقت المناسب للصراعات الفعلية، تفاديا للتورط في الكيل بمكيالين.

والمبادرات التي تتخذها المناطق والمناطق دون الإقليمية بغية منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها ينبغي دعمها وتزويدها بالموارد التي تحتاج إليها لبناء قدرتها على العمل بفعالية. وينبغي أن تعزز وتوطد آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها بحيث تتصدى على النحو الواجب وفي الوقت المناسب للصراعات التي تنشب في أفريقيا.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يستمر في مساعدة أفريقيا على البحث عن حلول سلمية للصراعات، وبخاصة في سيراليون والصومال، وكذلك في الصحراء الغربية، حيث وافقت جميع الأطراف في الصراع على خطة للأمم المتحدة.

ومن الجدير بالذكر أننا نشارك مشاركة فعالة – في إطار الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي – في أنشطة تهدف إلى علاج الصراعات التي تؤثر على المنطقة. وموزامبيق، بوصفها الرئيس الحالي لجهاز السياسات والدفاع والأمن في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ستبذل قصارى جهدها – بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء الأخرى – لكي تعزز السلم والأمن من خلال منع نشوب الصراعات وحلها.

وستواصل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي العمل مع الأمم المتحدة وجميع الشركاء المتعاونين لكي تحقق السلام الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا وفي الصراعات الأخرى الدائرة في القارة. ويجب أن تجري المحافظة على الشراكة بين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والأمم المتحدة وأن تتقوى على نحو دائم بالروح التي بثها تقرير الإبراهيمي.

وموزامبيق، بوصفها رئيس جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، تشارك أيضا في الجهود الجارية للتوصل إلى حلول دائمة للمشاكل التي لا تزال تؤثر على بعض الدول الأعضاء في هذه الجماعة. ويسر الجماعة أن ترحب بتيمور الشرقية، التي تعلن استقلالها في أيار/مايو ٢٠٠٢ نتيجة لجهودنا المشتركة والمتضافرة مع شعب تيمور الشرقية.

ونلتزم بالجهود التي يبذلها أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لاستئصال الفقر ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتصدي على نحو أفضل للتحديات التي تشكلها العولمة، كوسيلة لمنع نشوب الصراعات. وندعم كذلك الخطة الإقليمية للتنمية الاستراتيجية الهادفة في إطار الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وهي ترمي إلى تعزيز جدول أعمال التنمية في المنطقة للعقد القادم.

والحوار السياسي والوصول إلى توافق في الآراء والشراكة والتعاون من الأمور الواجبة التي يجب السعي بنشاط إلى تحقيقها. ونعتقد أن الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة، والمؤتمر الدولي القادم المعني بالتمويل من أجل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية

المستدامة، تتيح جميعها فرصاً فريدة لكي ننشئ على نحو جماعي آلية موحدة وفعالة لاستئصال الفقر وتحقيق عموم أهداف التنمية الواردة في إعلان الألفية وفي خطة العمل من أجل أقل البلدان نموا.

ونتوقع أن يكون لمؤتمر مونتيري فعالية في إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي، فيزوده بقدر أكبر من العدالة والنزاهة. وتحقيقا لهذا الغرض، يجب أن يعالج المؤتمر بحسم التدني المتواصل للمساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر، وأن يفك قيود المعونة الإنمائية (كما سبق أن فعلت المملكة المتحدة، التي نحييها)، وأن يصلح الهيكل المالي الدولي وأن يتقدم بحل دائم لأزمة الديون من خلال آليات لتخفيف عبء الديون على نحو فعال وأكثر سرعة، بما في ذلك الإلغاء الكامل لديون أقل البلدان نموا.

وينبغي لمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة أن يسمح لنا بتقييم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، بالإضافة إلى وضع الاستراتيجيات الواجبة لمواصلة التصدي لهذا التحدي المروع. ويجب أن نسعى في جوهانسبرغ إلى كفالة التوازن الصحيح بين حماية البيئة والتنمية الاقتصادية – الاجتماعية، بينما نضع استئصال الفقر في صدر أولوياتنا ونعيد إرساء مبدأ المسؤولية العامة المتميزة. ويتماشى هذا تماما مع روح ريو التي تجسدت في جدول أعمال القرن ٢١، وهو مسودة ينبغي تأييدها على نحو مطلق، وينبغي أن نتحاشى أي تفاوض جديد حول جدول أعمال القرن ٢١.

ويصيب الفقر في موزامبيق حوالي ٧٠ في المائة من السكان. ولمعالجة هذه الصورة السلبية، وافقت الحكومة على خطة عمل لتخفيض حدة الفقر المدقع أثناء الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥. وترتكز الرؤية الاستراتيجية لهذه الخطة على حتميتين: ضرورة المحافظة على السلم والاستقرار والحاجة إلى نمو سريع ومستدام على نطاق واسع يضطلع فيه القطاع الخاص بدور هام. وقد حصل هذا البرنامج على دعم قوي من اجتماع المجموعة الاستشارية الذي عُقد مؤخرا في مابوتو، كما تلقى تعزيزا من تخفيض ديون موزامبيق، الذي أجري في إطار المبادرة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وتعرب موزامبيق عن شكرها الجزيل لجميع شركائها المتعاونين على الدعم الذي تعهدوا به في اجتماع المجموعة الاستشارية وعلى تعزيز المبادرة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ونرجو أن تنفذ على وجه السرعة الالتزامات التي قطعت، لكي نتمكن من النجاح في تصميمنا على مكافحة الفقر.

وفيما يتعلق بالمدى الطويل، شرعت حكومة موزامبيق في اتخاذ مبادرة وطنية، جدول أعمال ٢٠٢٥، وهو استراتيجية ترتكز على إقامة حوار بناء حول مستقبل موزامبيق. ويهدف جدول الأعمال هذا إلى تهيئة رؤية استراتيجية وطنية للتنمية من خلال عملية شاملة ومشتركة، بالإضافة إلى تدعيم قدرة الحكومة والمجتمع المدني على تحديد وتنفيذ السياسات والمشاريع الوطنية.

وتشكل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أولوية أخرى لحكومة موزامبيق، التي اعتمدت من أجلها خطة استراتيجية وطنية تركز على الوقاية والتخفيف من آثار المرض. وتجعل هذه الخطة الأفراد في جوهر الإجراءات المتخذة وتستهدف المجموعات المعرضة للخطر في المجتمع، بما فيها النساء والأطفال والشباب اليتامى، وبخاصة الفتيات. وقد اتخذت الحكومة في هذا المسعى نهجا متعدد القطاعات مع المشاركة الفعالة من جميع أصحاب المصالح، بما فيهم المجتمع المدني.

ولأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) مشكلة عالمية، فإن مكافحته تستوجب حلا عالميا، وإننا نثني على الأمم المتحدة لأنها

اقترحت إنشاء الصندوق العالمي للإيدز والصحة لمكافحة الإيدز. وسيسهم الصندوق على نحو إيجابي في منع ومكافحة هذا الوباء الذي يؤثر تأثيرا خطيرا على منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

ولقد أثَّرت الفيضانات على موزامبيق في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ على التوالي، مما أدى إلى خسائر في الأرواح والإنتاج وإلحاق الضرر بالهياكل الأساسية، بما في ذلك الطرق والمدارس والمستشفيات والمنازل وأُجبر السكان على الفرار من أراضيهم والتخلي عن ممتلكاتهم. وشكَّلت هذه الكوارث نكسة خطيرة للتنمية في بلدنا.

وتشجعنا النتائج التي توصل إليها مؤتمر التعمير فيما بعد الفيضان، الذي عُقد في مابوتو في تموز/يوليه ٢٠٠١، والذي قدمت فيه حكومة موزامبيق برنامجا لتعمير المنطقة الوسطى من البلد، في أعقاب الدمار الذي أحدثته الفيضانات في الفترة الأولى من عام ٢٠٠١. وقد أتيحت لحكومتنا الفرصة في ذلك المؤتمر لتقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج المقدَّم في المؤتمر الدولي لتعمير موزامبيق الذي عُقد في روما، بإيطاليا، في أيار/مايو عام ٢٠٠٠. ونود مرة أخرى أن نشكر جميع الذين مدوا يد المساعدة لبلدنا. وتقدر حكومة موزامبيق أيضا مساهمة منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بصفة عامة في الجهود التي نبذلها لتوطيد السلم، وترسيخ المؤسسات الديمقراطية والنهوض بالتنمية.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد إيمان بلدي بالأمم المتحدة وميثاقها لأنهما ما برحا يشكلان الأساس الذي لا غنى عنه لإقامة عالم عادل ومُسالم وأكثر ازدهارا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيوم مسفين، وزير شؤون خارجية إثيوبيا.

السيد مسفين (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تهانئي القلبية للرئيس على انتخابه لقيادة الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. وكلي ثقة بأننا سنتوصل إلى مناقشات بنَّاءة ونتائج مثمرة في ظل رئاسته. وأود أيضا أن أعبِّر عن تقديري للرئيس السابق على إدارته أعمال الدورة الماضية.

واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لكي أنقل أحر تهانئ حكومتي لأميننا العام بمناسبة تعيينه لقيادة منظمتنا لفترة ولاية ثانية. والواقع إنه يستحق إعادة انتخابه بجدارة. ويسرنا أيضا منح الأمين العام والأمم المتحدة جائزة نوبل للسلام لهذا العام. وهي شهادة بالعمل الهام الذي اضطلعت به الأمم المتحدة واعتراف بذلك العمل.

لقد مضى الآن ما يزيد عن شهرين على أحداث ١١ أيلول/سبتمبر الرهيبة. إن ما حدث في ذلك اليوم لم يؤثر على شعب الولايات المتحدة وحده، بل أثَّر على العالم بأسره، لا لأن عشرات من الدول قد فقدت مواطنيها، ولكن لأن نيويورك هي مركز الأمم المتحدة وهي عاصمة العالم من نواح عديدة. وربما نجح الإرهابيون في ارتكاب هذه الجريمة الهمجية التي لا يمكن تصورها ولكن ليس لدينا شك في أنهم فشلوا في إطفاء جذوة الأمل والحيوية التي ترمز إليها وتجسِّدها نيويورك.

والإرهاب ليس أمرا جديدا على إثيوبيا. فقد كنا ضحية له على مدى السنوات العشر الماضية، وكنا ضحية لهجمات إرهابية وكافحناها. وهذا ما يجعلنا نلتزم ببذل أقصى ما في وسعنا لتعزيز الجهود الدولية لاجتثاث جذور الإرهاب.

إن الإرهاب سيُهزم، على المدى البعيد، عندما يسقط عنه الغطاء الأيديولوجي الذي يتغطى به ويتضح ما بداخله من خواء. ولكن ذلك لن يتحقق إلا عندما

لا يُكتفى بحرمان القادرين على ارتكاب الجرائم البغيضة من الملاذ الآمن فحسب، بل ويُحرمون أيضا من أي عامل مساعد لهم. ولهذا أصبحت محاربة الفقر، ضمن أمور أخرى، أمرا ملحاً أكثر من أي وقت مضى.

إن مكافحة الفقر ليست مراوغة مثل مكافحة الإرهاب. فالأول نعرف أسبابه ونعرف كيف نحاربه وما هي الأدوات التي سنستعملها. وما ينقصنا هو الإرادة السياسية العالمية على العمل. والظروف الكئيبة السائدة في أفريقيا واضحة في هذا الصدد. ولست بحاجة إلى أن أخوض في التفاصيل الخاصة بالإحصائيات المتعلقة بأفريقيا.

لقد سار الزعماء الأفارقة بالنتائج التي أسفرت عنها جمعية الألفية خطوة إلى الأمام وتوصلوا إلى المبادرة الأفريقية الجديدة، التي تعرف باسم الشراكة الجديدة للتنمية من أجل أفريقيا. فرسموا خطة عريضة بشأن كيفية تحقيق السلام والأمن والتنمية في قارة ابتُليت بالصراع واجتاحها انعدام الأمن وغاصت في حمأة التخلف. وتتمثل قوة الدفع الرئيسية في المبادرة في أننا في أفريقيا قد أدركنا على النحو الواجب مسؤولية قارتنا عن مصيرها. ومن ثم قبلنا تماما القول إن السلم والأمن والديمقراطية والحكم الرشيد والإدارة السليمة للاقتصاد هي شروط ضرورية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ونحن ندرك إدراكا تاما، في الوقت ذاته، أن أفريقيا تعوزها حاليا الموارد اللازمة والقدرة على تنفيذ هذه المبادرة. وبذلك فإن المبادرة الأفريقية الجديدة تستدعي التزاما تكميليا من المجتمع الدولي.

وأود أن أوضح أهمية هذا الالتزام المتبادل. وبدون ذلك الالتزام، لن نستطيع أن نتطلع إلى المستقبل بثقة، وبدونه من المحتم أن تكون الآثار خطيرة. وهذا هو التحدي الذي نواجهه في أفريقيا. ويجب على المجتمع الدولي أن يواجهه بقوة وتفان متجددين.

وفيما يتعلق بالجهود التي نبذلها على المستوى الوطني لاغتنام الفرصة التي أتاحها إحلال السلام في بلدي، فيسرني أن أبلغ الجمعية أننا قد عُدنا الآن إلى السير على الطريق الصحيح من حيث القيام بدورنا السليم من أجل إحلال السلام واستثمار طاقتنا بكاملها ومواردنا في مكافحة الفقر على المستوى الوطني. إنها حرب، ونحن نعول على شركائنا في الوقوف إلى جانبنا في شن تلك الحرب. وتمس استراتيجيتنا لمكافحة الفقر كل ما نفعله – في السياسة، والدبلوماسية والمجال الاقتصادي.

إننا نريد أن نحقق النجاح في مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي يؤثر على بلدنا. وهو آفة كبرى يجب علينا أن نهزمها. وقد عقدنا العزم على محاربة الفساد وسجلنا ناصع في هذا المجال. ونحن ملتزمون باتباع ذلك السبيل دون توقف.

وأود الآن أن أنتقل إلى الحالة السياسية والأمنية في منطقتنا دون الإقليمية التي تتسم، لأسباب لا يُغفل عنها، بأهمية حاسمة بالنسبة لنا، كما ينبغي أن تكون مصدر قلق للمجتمع الدولي.

ويلزم حل المشكلة في الصومال بأسرع ما يمكن. وما من داع لترك هذه الحالة ماضية في التردي مما يلحق الضرر بالشعب الصومالي والمنطقة دون الإقليمية بوجه عام. ويتعين على أطراف الصراع أن يجلسوا دون شروط مسبقة لإقامة حكومة عريضة القاعدة. وذلك هو ما دعت إليه الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في اجتماعها على مستوى القمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. ولا بد من تنفيذ هذا. وهو أقدر البدائل المتاحة على الاستمرار. ومن شأن القصور عن ذلك أن يعني ترك الصومال نهباً للإرهابيين الدوليين يعيثون فساداً فيه وفي المنطقة دون الإقليمية. وتشكل إقامة حكومة عريضة القاعدة شاملة لجميع القوى السياسية

الرئيسية في الصومال خطوة حاسمة صوب إحلال السلام الذي لا بديل عنه في هذا البلد. وتعتزم إثيوبيا أن تؤدي دوراً أكثر فعالية لتحقيق هذا الهدف، بالاشتراك مع غيرها من أعضاء اللجنة الفرعية المعنية بالصومال التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

ونحن مستعدون أيضاً لبذل أقصى جهدنا للمساعدة في عملية المصالحة الوطنية في السودان. ونعتزم أن ننشط في هذه المهمة أيضاً. ونرى أن إرادة الأطراف وتصميمها من الأهمية بمكان لدفع عملية السلام قدماً للأمام. ولكن هذه الأطراف بحاجة إلى المساعدة، وسوف نساعدها بنية حسنة، وبكل ما يلزم من الإحساس بالمسؤولية.

وفيما يتعلق بالحالة بين إثيوبيا وإريتريا وتنفيذ اتفاق الجزائر للسلام، ليس من الحكمة ولا من اللائق أن أخفي عن المجتمع الدولي ما يساورنا من إحباط، وأهم من ذلك، ما يساورنا من قلق متزايد. ولكن اسمحوا لي من البداية، لئلا يُساء فهمي، بأن أوضح نقطة هامة توضيحاً كاملاً. إن إثيوبيا ملتزمة بعملية السلام وبالتنفيذ الصارم لاتفاق الجزائر. ونعتزم الاستمرار على هذا النحو في المستقبل. فنحن نريد لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا أن تكلل بالنجاح.

بيد أن النجاح في هذه الحالة أو في حالة أي صراع آخر لا يمكن تحقيقه بجهود أحد الأطراف دون غيره. وهذا يصف الحالة التي نحن بصددها في عملية السلام بين إثيوبيا وإريتريا. وتملي الحكمة أن ندعو الأشياء بأسمائها. فليست إريتريا ممتثلة لاتفاق الجزائر، الذي نراه اتفاقاً منصفاً وفي مصلحة كل من الطرفين حمايته.

ويلزم أن تصبح المنطقة الأمنية المؤقتة المنشأة بموجب اتفاق الجزائر منطقة متروعة السلاح تفصل بين قوات الجانبين. وهذا أهم حكم في اتفاق الجزائر، الذي يؤدي انتهاكه منطقياً إلى انحلال عملية السلام برمتها. وقد واصلت إريتريا رفضها الحفاظ على سلامة المنطقة الأمنية المؤقتة بوصفها منطقة فاصلة متروعة السلاح بين القوتين. ومن دواعي الأسف أن هذا الانتهاك يجري تحت سمع البعثة وبصرها. وقد واصلنا الشكوى، ولكن دون طائل.

وربما تكون البعثة قد رأت أنه سيمكن تأمين امتثال إريتريا في نهاية المطاف عن طريق الاسترضاء وإهمال ما يساور إثيوبيا من قلق مشروع. ولكن تجربتنا تجعل من الواضح بما لا يدع مجالاً للشك أن الاسترضاء لم يصلح قط مع إريتريا. وهو لا يصلح الآن. وما بدأنا نشهده مؤخراً هو تعبئة متزايدة للقوات من جانب إريتريا على طول الحدود المشتركة. وفي ظل هذه الظروف، فإن عدم اليقظة من جانب البعثة وسياسة الاسترضاء التي تتبعها يحتمان تقريباً فيما يبدو نشوب جولة أخرى من القتال. ولعل السلطات الإريترية رأت أن التوتر على طول خط الحدود المشترك مفيد في ضوء الضرورات السياسية الداخلية. فقد يحقق ذلك الغرض المتمثل في تحويل الانتباه الشعبي عن الجبهة الداخلية، ولكنه أمر متهور وواضح الخطورة. وفي ظل هذه الظروف، ندعو الأمم المتحدة، بوصفها مشتركة في ضمان اتفاق الجزائر للسلام، إلى الاضطلاع بمسؤوليتها كاملة عن كفالة اتباع الاتفاق بكل دقة. وينبغي أن يبعث مجلس الأمن برسالة لا لبس فيها إلى إريتريا بأن تقلع على الفور عن جميع الأعمال التي تعرض عملية السلام للخطر.

ويلزم للبعثة أن تتيقظ للأمر وأن تأخذ القلق الذي يساور إثيوبيا على محمل الجدّ. ولا يجب أن يكون هناك شك في مواصلة إثيوبيا التزامها بالاحترام الدقيق لاتفاق الجزائر وبعملية السلام. وستواصل إثيوبيا عمل ذلك بإخلاص. كما أن إثيوبيا مصرّة بنفس الدرجة على الرد على التهديدات الحقيقية، وتحتفظ بحقها في التصرف دفاعاً عن نفسها.

تولى نائب الرئيس، السيد شارما (نيبال)، رئاسة الجلسة.

ولا ينبغي أن يكون هناك أي شك في التزام إثيوبيا بالسلام والاستقرار وبتنفيذ مسؤولياتها على أفضل وجه تستطيعه إزاء المسائل التي تمس المجتمع الدولي بصفة عامة، وقبل كل شيء في منطقتها دون الإقليمية، وفي أفريقيا. والتزامها تجاه الأمم المتحدة باق. فإثيوبيا بلد مخلص دائماً لمبادئ القانون الدولي ولمراعاتها بكل دقة. ونحن فخورون بهذا التقليد ونعتز به. وهو تقليد سنظل نهتدي به.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ميرفين أسام، وزير تنمية المشاريع والشؤون الخارجية في ترينيداد وتوباغو.

السيد أسام (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالانكليزية): تود ترينيداد وتوباغو أن تهنئ الرئيس على انتخابه لرئاسة الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. وفي الموافقة الإجماعية عليه من قِبل كل من مجموعته الإقليمية وجميع الدول الأعضاء شهادة على التقدير الرفيع الذي يتمتع به هو وبلده من جانب المنظمة. وله أن يطمئن إلى تعاون وفدي الكامل وهو يأخذ في الاضطلاع برئاسة أعمال الأمم المتحدة.

وتغتنم حكومة ترينيداد وتوباغو هذه الفرصة لتشكر السيد هاري هولكيري، رئيس الجمعية في دورتها الخامسة والخمسين، على الحنكة التي أدار بها أعمال المنظمة خلال فترة ولايته.

كما يهنئ وفدي الأمين العام، السيد كوفي عنان، على انتخابه لخدمة هذه الهيئة لفترة ولاية ثانية. فقد جلب السيد عنان إلى الأمم المتحدة نظرة فريدة وشعوراً بالهدف، مما ولّد في المنظمة روحاً جديدة في تصديها للمسائل التي تواجه المجتمع الدولي في مطلع هذا القرن. وقد سعى بذلك إلى أن يضع حقوق البشر وتطلعاتهم الجماعية في مكان القلب من أعمال الأمم المتحدة. فليس من المستغرب لذلك أن يتلقى كل من السيد عنان والمنظمة التي يرأسها بكل هذه الفعالية جائزة من أكثر جوائز العالم حظاً من التبجيل والاحترام، وهي جائزة نوبل للسلام. وتقدم لهما ترينيداد وتوباغو أصدق تهانيها.

وبإحساس مماثل بالفخر، أجد لزاما عليّ أن أنوه أيضا بأن دولة الجزيرتين التوأمين، ترينيداد وتوباغو، هي مسقط رأس أحد الفائزين الآخرين بجائزة نوبل هذا العام، السير فيديادهار نيبول، الحاصل على جائزة الآداب.

ومن بشائر الخير أن الجمعية العامة أعلنت سنة ٢٠٠١ سنة الحوار بين الحضارات. وهذا اعتراف واضح من المجتمع الدولي بأن الحوار هو الوسيلة الوحيدة التي تعبر بها مختلف الشعوب عن آرائها وتُهجها تجاه التحديات العديدة التي تواجهها. والواقع هو أن التسامح واحترام التنوع يظلان العنصرين الأساسيين في الاستراتيجيات التي لا بد من تطويرها لمعالجة هذه الشواغل. والحوار النزيه والمتحرر من الخوف لا يكون فحسب دليلا على تحضر المجتمع، بل يكون أيضا دليلا على أنه مجتمع قادر على البقاء. وسوف يحكم علينا التاريخ لا بما نسميه رُقيّنا، بل بما نسمح له نحن كبشر، وكدولة قومية ومجتمع عالمي، بأن يدوم.

وفي هذا الصدد، نرى أن القيم الجوهرية المكرسة في إعلان الألفية ترتبط بهذه العملية ارتباطا لا تنفصم عراه، ولا يمكن التشديد عليها بما فيه الكفاية. فهي توفر الإرشاد المفتقد بشدة، والذي نحتاجه لكي نبقي على تركيزنا والتزامنا ونحن نسعى جاهدين لمواجهة هذه التحديات العالمية. بل الواقع أن هناك، على ما يبدو، في سياق الأحداث المتعاقبة التي يشهدها العالم، حاجة أكبر وأكثر

إلحاحا إلى أن نلزم أنفسنا من جديد بالقيم المتأصلة في الحوار بين الأمم.

قبل شهرين، في مدينتنا المضيفة نيويورك، وفي واشنطن العاصمة وبنسلفانيا، شهد العالم أبشع هجوم إرهابي. وكان من بين ضحاياه مواطنون من دول أعضاء عديدة، بما فيها بلدنا. وقد طالتنا جميعا التداعيات المختلفة والمتسعة التي ترتبت على ذلك الهجوم، والتي كانت تذكرة قاسية ومأساوية بأننا نعيش في بيئة عالمية واحدة، وأن الأحداث التي تقع في بلد ما يمكن أن تؤثر على أي منا وعلينا جميعا.

ومن واجبنا أن ندرك كنه هذه الأفعال الشريرة على حقيقتها. فلا يوجد بلد محصن من الإرهاب. وتقع على عاتقنا مسؤولية جماعية بأن نوجه رسالة قوية وواضحة بأن هذه الأفعال لن تمر دون عقاب. وقد شرعنا في العمل للتصدي لها. وعلى جميع الدول الأعضاء، إذن، أن تسعى بنشاط متجدد، وعلى الصعيدين الوطني والدولي، لتطبيق جميع التدابير اللازمة لمكافحة هذه الآفة التي تتنافى مع الإنسانية. واتساقا مع هذا الموقف، انضمت ترينيداد وتوباغو بالفعل إلى الاتفاقيات الدولية الـ ١١ المناهضة للإرهاب. وهي تدين بشدة الإرهاب بجميع مظاهره وفي أي مكان يحدث.

إن أعمال الإرهاب تكمن أصولها في قلوب المضلَّلين وعقولهم. والآن تلوح في الأفق تهديدات باللجوء إلى الإرهاب البيولوجي والحرب الكيميائية، بل وحتى الأسلحة النووية. ولا يجوز للمجتمع الدولي أن يوهم نفسه بأن الوسائل التقليدية ستعيد ذلك الإحساس بالأمن الذي تمتعت به مناطق عديدة من العالم قبل ١١ أيلول/سبتمبر. ولا بد من أن يتولى محفل دولي، مثل الأمم المتحدة، التصدي للأسباب الجوهرية الكامنة وراء الإرهاب – وأعني الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية التي توفر له مرتعا خصبا. ونحن نتحمل مسؤولية أخلاقية تجاه مواطنينا وتجاه أبنائنا والأجيال المقبلة، بأن نجعل لهم العالم مكانا أفضل، بحرمان الإرهابيين من وسائل التخويف والترويع.

واسمحوا لي، باسم حكومة وشعب جمهورية ترينيداد وتوباغو، أن أعرب عن تعازينا لأسر من فقدوا أرواحهم في حادث تحطم الطائرة المأساوي الذي وقع مؤخرا.

وعلى الرغم من خطورة ظاهرة الإرهاب وصلتها الوثيقة بالأحداث الجارية، لا يمكننا أن نجعل شبح الإرهاب يثنينا عن إحساسنا بوحدة المقصد ونحن نسعى لتحقيق أهداف إنمائية الغرض منها أن نرقى بشعوبنا، ولا أن يصرف انتباهنا عن الأنشطة الأخرى التي تؤثر، مثله، سلبا على مجتمعاتنا، مثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات والاتجار غير القانوني بالأسلحة الصغيرة. وحكومتنا، فيما يخصها، سنت قانونا يجيز مصادرة الأصول المتأتية من الاتجار بالمخدرات. وعلى نفس المنوال سيتم تعزيز التشريعات السارية حاليا، ووضع وتنفيذ التدابير ذات الصلة، كجزء من مساهمة بلادي في الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب.

وهذه الحاجة إلى المحافظة على الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، هي بالذات التي حفزت حكومة ترينيداد وتوباغو على أن تقترح، في عام ١٩٨٩، تكثيف التركيز من جديد على إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة. وسنواصل جهودنا من أجل إدراج جرائم الإرهاب والاتجار غير القانوني بالمخدرات ضمن اختصاصات المحكمة.

وعلى الصعيد الوطني، تدرك حكومة ترينيداد وتوباغو أيضا أن هناك حاجة إلى إبقاء التركيز على النهوض بالنمو الاقتصادي وتحسين نوعية الحياة لجميع مواطنيها، باعتبارهما عنصرين أساسيين للحفاظ على الديمقراطية. وفي

هذا السياق، حددت الحكومة تسعة أهداف أساسية ترمي إلى إقامة أمة أكثر صحة وأفضل تعليما وأعلى مهارة، وقادرة على أن تشارك بالكامل في حياة المجتمع الوطني، والمجتمع العالمي الأوسع. ولكننا نعرف، حتى ونحن نسعى وراء هذه الأهداف، أننا، بصفتنا دولة جزرية صغيرة نامية، ننفرد باحتياجات خاصة وجوانب ضعف خاصة. وما نحتاجه، إذن، هو بيئة إقليمية وعالمية داعمة. وهذا ما يجعلنا نعلق أهمية خاصة على منجزات مختلف الأهداف الإنمائية التي حددت في مؤتمر قمة الألفية المنعقد في العام الماضي. وكدولة جزرية صغيرة نامية، نود أن نذكّر هذه الجمعية بعزم مؤتمر القمة المعقود على التنفيذ السريع والكامل لبرنامج عمل بربادوس لعام ١٩٩٤، ونتائج عام ١٩٩٩ لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية والعشرين المتعلقة باحتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وترى ترينيداد وتوباغو أيضا أن التجارة ما زالت تمثل أحد العناصر الأساسية لنمونا الاقتصادي. ومع أن شواغل السلامة والأمن أصبحت في مقدمة الاهتمامات، لا يزال المجتمع الدولي يتحمل المسؤولية عن ضمان قوة واستقرار أسعار السلع الأساسية التي تعتمد عليها أغلبية البلدان النامية في تمويل نموها وتنميتها.

ومن الضروري أيضا بحث إمكانية مد إجراءات تخفيف عبء الديون لتشمل البلدان ذات الدخل المتوسط، لأن ذلك سيحرر الموارد المخصصة لخدمة الديون لتساعد في تمويل قطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم. فترينيداد وتوباغو، مثلا، تستخدم في الوقت الحالي حصة كبيرة من ناتجها المحلي الإجمالي للوفاء بمتطلبات خدمة الديون – وهي موارد كان من الأفضل أن نستخدمها في كفاحنا ضد وباء الإيدز الذي أخذ يبرز سريعا كتحد رئيسي للتنمية لا لترينيداد وتوباغو وحدها بل أيضا للعديد من الجزر الشقيقة في البحر الكاريبي وفي أماكن أخرى من العالم.

وتعبئة الموارد على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، تعتبر أساسية لتنمية الدول الجزرية الصغيرة. وعليه، فإن ترينيداد وتوباغو تعطى الأولوية لتعبئة الموارد المحلية في إطار السياسة الشاملة للاقتصاد الكلي، التي تشجع على تهيئة بيئة عمل تنافسية.

غير أن النجاح في تعبئة الموارد المحلية يعتمد اعتمادا شديدا على البيئة الخارجية، ويرتبط بالنجاح في الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. والعديد من العوامل التي تعرقل عملية جذب رؤوس الأموال الأجنبية تخرج عن نطاق سيطرة البلدان النامية. وترينيداد وتوباغو تواجه بالذات مشكلة جذب الاستثمار الأجنبي في القطاع غير النفطي، وهي مشكلة تؤثر سلبا على تطوير البنية الأساسية الاجتماعية. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يميل دائما إلى التدفق إلى حيث ترتفع الأرباح، وليس بالضرورة حيثما تترسخ سياسة سليمة تؤدي إلى خلق بيئة محلية مؤاتية.

ويتساوى مع ذلك في الأهمية بالنسبة للدول النامية، المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المقرر عقده في العام المقبل، والذي ستكون فيه القضية المركزية المتعلقة بإصلاح نظام صنع القرار قيد الاستعراض.

وينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تعمل من جانبها على التأكد من أن البلدان النامية تتاح لها الفرصة للمشاركة الكاملة في اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسات التي لها تأثير مباشر عليها.

وكذلك، لا بد من تنفيذ أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية الواردة في اتفاقات منظمة التجارة العالمية إذا ما أريد للبلدان النامية أن تحقق أقصى قدر ممكن من المكاسب المحتملة من التجارة. إن ترينيداد وتوباغو مقتنعة بالحاجة إلى أن تعترف منظمة التجارة العالمية بالاختلافات في مستويات القدرات الإنمائية الموجودة بين أعضائها بما في

ذلك الدول النامية. لقد تم التعبير بوضوح عن موقفنا تجاه هذه القضية في المؤتمر الوزاري الذي اختتم توا في الدوحة. لذلك ترحب ترينيداد وتوباغو بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في ذلك الاجتماع لجعل المعاملة الخاصة والتفضيلية منفذة تنفيذا عمليا بغية تيسير عملية التنمية وضمان وضع الطرائق المتعلقة بالتعهد بالمزيد من الالتزامات بما في ذلك الأحكام المتصلة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية قبل ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٣. ونرحب أيضا بالاتفاق المتعلق بوضع برنامج عمل لدراسة القضايا المتصلة بتجارة بلدان الاقتصادات الصغيرة، من أجل أن يتم إدماج الاقتصادات الصغيرة والضعيفة بشكل أكمل في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وسنظل نشارك بنشاط مع تكشف هذه العملية.

ومن الشواغل الهامة لترينيداد وتوباغو، باعتبارها عضوا في مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ التأخير المفرط وغير المبرر في الموافقة على طلب التنازل الاختياري في اتفاق المشاركة بين اللجنة الأوروبية وتلك المجموعة. وهذه من القضايا التي لها آثار خطيرة على نطاق المنظومة. ولهذا السبب ترى ترينيداد وتوباغو – شأنها شأن بلدان المجموعة الآنفة الذكر – أنه من المحتمي أن تعالج تلك القضية في المؤتمر الوزاري.

وفي مجال الصحة، لا أحد يحاج بالصلة القائمة بين القدرة الإنمائية لأي دولة والصحة العامة لشعب تلك الدولة. وفي هذا الصدد، لاحظت حكومة بلادي باهتمام خاص الدعوة إلى تعزيز التصميم الذي تقرر في قمة الألفية بشأن وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعكس اتجاهه بحلول عام ٢٠١٥. ويقع في صميم اهتماماتنا حقيقة أن منطقة البحر الكاريبي تحتل المرتبة الثانية بين مناطق العالم التي يعتبر الإيدز فيها السبب الرئيسي للوفيات بين المواطنين من الفئة العمرية ١٥-٤٤ سنة، وتلك من الخصائص التي يصعب على منطقتنا تحملها.

لقد دللت ترينيداد وتوباغو مرة أخرى على التزامها بالجهود الدولية المبذولة في هذا الصدد، وذلك باستضافتها في الشهر الماضي المؤتمر الدولي العاشر للحاملين لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعلاوة على ذلك، كانت ترينيداد وتوباغو من بين البلدان التي اختيرت بشكل خاص للمشاركة في المرحلة الثانية لتجارب التحصين من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي ترمي إلى استحداث لقاح آمن يمكن الحصول عليه وتحمل تكاليفه. كما تفاوضت الحكومة بنجاح مع شركات الأدوية لخفض تكلفة أدوية مضادات الفيروسات الرجعية بنسبة ٩٠ في المائة. وتؤيد ترينيداد وتوباغو أيضا إنشاء صندوق عالمي للإيدز والصحة. وكعضو في الفريق العامل الانتقالي لذلك الصندوق سنسعى إلى جعل طرائق الوصول إلى الصندوق غير مضنية ولا بيروقراطية، وإلى أن يولى اعتبار خاص للبلدان الأكثر تضررا.

ومن العناصر الأخرى في دورة تأخر النمو السائدة استمرار وجود الفقر. وتؤيد ترينيداد وتوباغو تمام التأييد دعوة رؤساء الدول والحكومات في قمة الألفية من أجل خفض نسبة سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وعلى الصعيد الوطني، يوضح التقدم الذي حققته ترينيداد وتوباغو في مجال القضاء على الفقر المرتبة العالية التي تتمتع بها منذ عام ١٩٧٧ في مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية.

وزيادة على ذلك، لا تزال ترينيداد وتوباغو ملتزمة بالاتفاق المتعلق بأهداف الأمم المتحدة الاقتصادية والبيئية. ومن ثم نرحب بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، لا سيما الاتفاقات الخاصة بإنشاء صندوق خاص للمناخ، وصندوق لأقل البلدان نموا، وصندوق بروتوكول كيوتو للتكيف الذي سينشأ من أجل تمويل

مشاريع وبرامج ملموسة للتكيف. ونحث الآن البلدان المتقدمة النمو على أن تصدق على ذلك البروتوكول لكي يدخل حيز النفاذ بأسرع ما يمكن.

وباعتبارنا دولة جزرية صغيرة تعتمد بشكل كبير على البيئة البحرية من أجل صناعات البترول، والغاز الطبيعي، والصيد، والسياحة، فإننا نلتزم أيضا بدعم مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والوفاء بالتزاماتها. ونؤيد العمل الذي تقوم به السلطة الدولية لقاع البحار فيما يتعلق بتنمية واستغلال المعادن الموجودة في قاع البحار العميق من أجل منفعة البشرية جمعاء. وفي سعينا لضمان المحافظة على البيئة البحرية، نكرر التأكيد على أن مسألة النقل العابر للنفايات الخطرة عن طريق البحر الكاريبي تسبب قلقا عميقا لمنطقتنا نظرا لأن البيئة البحرية تشكل في حالات كثيرة المصدر المفيد الوحيد الذي تعتمد عليه بعض الدول لتأمين وجودها الاقتصادي ذاته.

ومن هذا الوضع المتسم بوجود تفاوت في مراحل التنمية، وتباين في وجهات النظر الثقافية، وتعارض في المصالح وتنافس بينها، تنبثق قوة وحدة المقصد التي لا يمكن إنكارها داخل هذه الهيئة التي توحدنا جميعا في التزام مشترك ليس فقط لتحسين مستوى معيشة الإنسان وإنما أيضا للمحافظة على حياته مهما كانت التكاليف. ويعتمد تسخير قوة وحدة المقصد هذه في نهاية المطاف على تقدير كل دولة عضو لقيمتها الذاتية والقيمة التي تضيفها بمشاركتها في أعمال المحافل المماثلة. ولهذا السبب ينبغي الاستمرار في الحوار، وإن يكن ذلك بقوة أكثر، ضمانا لتوفير خدمة أفضل لمصالح السلام والأمن. وعلى ذلك، لا بد من النهوض بعملية إصلاح مجلس الأمن بطريقة مجدية، وسيتطلب إضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن زيادة التمثيل العادل. ولا يمكن أن يتحقق هذا الهدف إلا من خلال توسيع عضوية المجلس بفئتيها الدائمة وغير الدائمة.

إن المهمة التي تنتظرنا ليست من المهام التي يتعذر التغلب عليها. لا بد لنا من أن نعمق الحوار كيما نعجّل تنفيذ الأهداف التي حددت في قمة الألفية وأعيد التأكيد عليها في العديد من المؤتمرات والاستعراضات العالمية التي جرت حتى اليوم. ويتعين علينا أن نتأكد من أن عملية التنفيذ تنطلق من روح العدالة والإنصاف. ويجب إيلاء نفس القدر من الاهتمام لكل مجموعات البلدان – متقدمة النمو والنامية، الكبيرة والصغيرة، وغير الساحلية، وبلدان العبور، والدول النامية الجزرية الصغيرة. وتظل ترينيداد وتوباغو ملتزمة التزاما كاملا بهذه العملية. فلنجعل هذه الدورة السادسة والخمسين دورة لتحديد عملية التنفيذ تلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد خوسيه إيلا إيبانغ نائب وزير الشؤون الخارجية لغينيا الاستوائية.

السيد إيلا إيبانغ (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن ارتياحنا العميق لرؤية السيد هان سوينغ – سو يترأس أعمال الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين. ويرى وفد بلادي أن الطبيعة المسالمة وروح الحوار اللذين يميزان بلاده جمهورية كوريا، إلى جانب الخصال البارزة التي يتحلى بها كدبلوماسي ماهر ومفاوض دؤوب. وقد تجلت كلها منذ بدء هذه الدورة، هي أمور تمثل أفضل ضمان لنجاح أعمالنا. وبوسعه أن يعول على دعم وتعاون غينيا الاستوائية في اضطلاعه بمهمته.

ونعرب عن تهانئنا المخلصة لسعادة السيد كوفي عنان، الأمين العام، على إعادة انتخابه لولاية ثانية ليقود الأمم المتحدة، وعلى الامتياز الذي مُنح له وللأمم المتحدة بحصولهما على جائزة نوبل للسلام. ونشيد أيضا بالرؤية النافذة والتصميم اللذين أبداهما في ممارسة مسؤولياته لإعادة

الحيوية لهذه المنظمة وتأكيد دورها في وقت تكتنف فيه المخاطر بتزايد السلم، والأمن، والاستقرار، والتنمية والتفاهم. ونتمنى للأمين العام كل النجاح في مساعيه الرامية إلى تنفيذ المقاصد الواردة في الميثاق. وتحقيقا لهذه الغاية، بوسعه أن يعول على ثقتنا وتعاوننا الكاملين.

ولا أريد الاسترسال أكثر في بياني بدون الإعراب أولا عن تعازينا المخلصة والعميقة لحكومة وشعب جمهورية الدومينكان الشقيق وإلى جميع الأسر التي تضررت من تحطم الطائرة المأساوي والمفزع الذي حدث في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. ونسأل الله أن يتقبل كل الضحايا قبولا حسنا في مملكته.

إن هذه الدورة العادية للجمعية العامة قد اتسمت بالحزن، لأنها تجري في وقت يشعر فيه المجتمع الدولي، بدون استثناء، بأنه يُجر إلى الوراء نحو ماض ظن أنه قد تراجع إلى مجاهل النسيان. والآن، منذ ١١ أيلول/سبتمبر، أصبحت الحاجة إلى الأمن، والاستقرار، والعدل، والإنصاف والتوازن، واجبا حتميا وأعلى الأولويات.

والجمعية العامة مواجهة بمعضلة: هي تقييم مستوى تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في إطار إعلان مؤتمر قمة الألفية وفي الدورات الاستثنائية للجمعية العامة، قبل وبعد مؤتمر القمة، والمؤتمرات الدولية الأخرى، بغية اعتماد الاستراتيجيات الجديدة المطلوبة، في ضوء الإخفاقات التي سجلت في شتى ميادين النشاط، مع النهوض في نفس الوقت وتنشيط كل الآليات المطلوبة لمكافحة الإرهاب والقضاء عليه، لأنه عدو مشترك، لا يُعرف له وجه ولا مكان.

إن الشعوب وحكوماتها تواجه دائما الواجب والالتزام الشاق والمعقد الذي لا مفر منه والمتمثل في التكيف مع الحقائق والمتطلبات الجديدة التي تلوح في الأفق في المستقبل القريب أو البعيد. ولهذا فإن غينيا الاستوائية تتفق مع الرأي القائل بأن هذه المهمة لا يمكن ولا ينبغي أن تقع على عاتق شعب واحد أو حكومة واحدة أو أي بلد بمفرده بطريقة معزولة، ونلتزم بهذا الرأي. بل يجب تحملها في إطار هيئة جماعية مثل الأمم المتحدة.

وإننا نؤمن بأن الأمم المتحدة، ونصر على أنها، بكل الثروة التي يوفرها تنوعها، لا تزال أفضل خيار وأفضل مركز للاتفاقات التي لا غنى عنها، لأغراض منع نشوب الصراعات، وإدارة الأزمات، والتقارب بين الشعوب وتعزيز التعاون بين الدول على الصُعد الثنائية، ودون الإقليمية، والإقليمية وفيما بين القارات. ولهذا ينبغي أن تمنح للمنظمة الوسائل التي تحتاجها لتنظيم المجتمع الدولي، والعمل على مكافحة التعصب، والتوتر المستمر والصراع والحالة الاقتصادية المتدهورة في البلدان الفقيرة.

وفي هذا الصدد، وفي ضوء التجارب الإيجابية الأخيرة، ندعو إلى زيادة التعاون الوثيق والناجع بين الأمم المتحدة وتجمعات التكامل الإقليمية، بوجه عام، ومنظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بوجه خاص. وبالإضافة إلى الحاجة إلى إعطاء الأمم المتحدة الوسائل اللازمة لتعزيز قدرتها، نرى أن الوقت مناسب أيضا للمنظمات الحكومية والدولية، بما في ذلك المؤسسات الدولية، لاتخاذ تدابير إيجابية محددة، بدون تأخير، تهدف إلى إشاعة الديمقراطية في العلاقات الدولية، وتعزيز حقوق الإنسان وإعادة التأكيد عليها وترسيخ نظام نزع السلاح وتحويل الإنفاق العسكري إلى العمل الدولي للنهوض بالتنمية. وغينيا الاستوائية تواصل العمل تجاه تحقيق هذه الأهداف من خلال حوار وطني ذي طابع مؤسسي يشمل القوى السياسية في البلد.

وتتشاطر غينيا الاستوائية الشعور بضرورة إضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن وتصر على ذلك، الأمر

الذي يقيم أكبر قدر من الترابط والتعاون بين أعمال ومهام تلك الهيئة ومسؤوليات الجمعية العامة.

وعلى الرغم من النجاح الذي تم إحرازه في بعض البلدان والمناطق في مجال حفظ السلام وبناء السلام، فمما يثير القلق أن نلاحظ أن هذه النجاحات قد أصبحت بمثابة وسائل استنبات شجعت مناطق التوتر على الاستمرار إلى ما لا نهاية أو جعلت بعض مهددات السلام الأخرى تنفجر. بل إن الأمين العام قد لاحظ في تقريره المقدم عن أعمال المنظمة، أنه في الوقت الذي تضاعف فيه الأمم المتحدة جهودها في بعثات حفظ السلام وتقوم بتحسينها:

> ”قد استمرت النفقات العسكرية العالمية في الارتفاع ... وعلى الرغم من أن المساعدة الإنمائية الرسمية قد واصلت انخفاضها ... فقد ظلت الميزانيات العسكرية ترتفع دون هوادة“ (A/56/1، الفقرة ٧٦)

ونفس الشعور بالقلق إزاء عدم السلام ينطبق على الجانب المؤسف والمحزن المتمثل في التعاون للقضاء على الفقر. لأن الأمم المتحدة ومجموعتها الإنمائية وبعض المنظمات غير الحكومية تعمل جاهدة على ترجمة القرار المتخذ في مؤتمر قمة الألفية لمكافحة الفقر إلى واقع وجعل العولمة ظاهرة شاملة وليست استبعادية.

وتشارك غينيا الاستوائية في تأييد مبدأ تقاسم المسؤولية، إذ تأخذ الموقف المتمثل في أن المشاكل التي ما زالت تواجه البلدان النامية هي في الواقع السبب في عدم إحراز تقدم في العمل تجاه تحقيق الأهداف الدولية للتنمية البشرية والاجتماعية. وكلنا أمل وثقة في أن إعلان وبرنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١ - ٢٠١٠ ونتيجة المؤتمر الدولي للتمويل لأغراض التنمية، المزمع عقده في مونتيرو، المكسيك، في أيار/مايو ٢٠٠٢، والصكوك الأخرى ذات الصلة ستضع أفضل أساس ممكن للتعاون الفعال من أجل التنمية.

وكما ذكرت من قبل، تعرب غينيا الاستوائية عن ارتياحها لخفض حدة التوترات في بعض البلدان والمناطق، وفي نفس الوقت تدعو الأطراف المعنية في مناطق نشأت واستمرت فيها صراعات ومنازعات إلى مضاعفة جهودها واستخدام قدراتها وطاقتها في البحث عن حلول سلمية من خلال المفاوضات السلمية وتشجعها على ذلك.

وفي هذا الصدد، تؤكد مجددا غينيا الاستوائية أن جمهورية الصين الشعبية هي الكيان الدولة الوحيد الممثل للشعب الصيني.

كذلك نرحب بالمبادرة الأخيرة لاستئناف الحوار بين الشمال والجنوب من أجل إعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية بشكل سلمي، ونؤيد المبادئ المتفق عليها والمسؤوليات التي تحملتها حكومتا جمهورية كوريا الشعبية وجمهورية كوريا.

وفي وقت تشارك فيه الأمم المتحدة بشكل كامل في البحث عن حلول للحد من آثار الشرور العديدة التي تحيق بالشعوب في كل أركان المعمورة، وذلك باعتماد استراتيجيات وبرامج عمل لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، مثال واحد فقط، والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات، وإدمان المخدرات، ورهن أرواح الأطفال من خلال الاتجار بهم وتجنيدهم بسهولة في القوات المسلحة، وما إلى ذلك، تحول انتباه المجتمع الدولي إلى أحداث غير طبيعية مثل الأعمال الإرهابية غير المسبوقة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

ومما لاشك فيه أن الأفعال التي ارتُكبت ضد الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر هي اعتداءات على الأمم المتحدة. والمناخ السائد لدورة الجمعية العامة الحالية، بعد عام من اعتماد إعلان الألفية بمشاركة غير مسبوقة من

١٤٧ رئيس دولة وحكومة وإجمالي ١٨٩ دولة عضواً، والتأجيل المؤقت لمدة عام للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل هما مثالان بليغان، من بين أمور أخرى، للتحديات والمآزق التي تواجهها الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، نكرر أشد عبارات إدانتنا للإرهاب بكل أشكاله وصوره، ونعيد التأكيد على دعم غينيا الاستوائية الكامل لشعب وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية وتضامنها معهما في هذا الوقت المؤلم والمقلق، والذي سيصعب نسيانه.

وتعكف حاليا الأجهزة المختصة في البلاد على تدابير من أجل انضمام جمهورية غينيا الاستوائية إلى الاتفاقيات الدولية القائمة ذات الصلة بمنع الإرهاب الدولي وحظره، وذلك كجزء من استجابتها للإعلان المشترك بشأن الإرهاب، المعتمد في بروكسل بتاريخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر، وإعلان داكار المناهض للإرهاب، الموقع عليه في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وكذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وكما يشير تقرير الأمين العام بوضوح شديد، يصر إعلان الألفية على الحاجة إلى تشجيع وتكثيف التعاون المؤسسي بين الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية.

> ”وفي ظل عالم تتسع فيه ظاهرة العولمة، لا يمكن لأي من القضايا الجوهرية التي نعالجها أن تجد حلاً في إطار وطني فقط، فكلها تتطلب تعاوناً وشراكة وتقاسماً للأعباء فيما بين الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني“. (A/56/1، الفقرة ١١)

وفي هذا الصدد، وباسم الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، التي تترأسها غينيا الاستوائية، نكرر تقديرنا التام للدعم الكبير الذي تقدمه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقرارين ٥٥/٢٢ و٥٥/١٦١ بشأن التعاون بين منظمة الأمم المتحدة والجماعة وبشأن وضع المراقب الممنوح لهذه المنظمة الثانية.

وحيث أن جل الإرادة السياسية لدول الجماعة الاقتصادية تتمثل في وضع حد للصراعات وفقدان الأرواح البريئة وتدمير الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والفقر المدقع في المناطق الريفية، لدينا أمل وقناعة بأن الجمعية العامة ستعلن مرة أخرى تأييدها لتنفيذ وزيادة التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية حتى تتمكن الثانية من توجيه قدراتها -- الفردية والجماعية -- نحو تخفيف آثار التحديات الجديدة النابعة من العولمة وتحرير الاقتصاد، على اقتصادات المنطقة دون الإقليمية. ومن شأن هذا أن يعزز طريق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في المنطقة دون الإقليمية ضمن إطار العمل الممتاز والمضني الذي تقوم به لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

وسأكون مقصرا إذا لم أنقل إلى الجمعية باسم رئيس جمهورية غينيا الاستوائية ، فخامة السيد أوبيانغ نغويما مباسوغو، تحياته وأطيب تمنياته بالنجاح والازدهار لكل مشارك في الجمعية. ولقد أعرب فخامته عن أمله في أن يحضر ولكنه يأسف على عدم تمكنه من حضور هذه المناقشات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد دونيغي، رئيس وفد بابوا غينيا الجديدة.

السيد دونيغي (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالانكليزية): باسم شعب وحكومة بابوا غينيا الجديدة أود أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في تهنئة الرئيس على انتخابه بهذا المنصب المهيب.

ويبرهن انتخابه على التقدير الرفيع الذي يكنه المجتمع الدولي له شخصيا ولبلده، جمهورية كوريا، على حد سواء.

ووفدي واثق من أنه سيواصل إدارة أعمال هذه الدورة للجمعية العامة، من خلال مهاراته الدبلوماسية الكبيرة وقيادته، الواضحة، نحو النتيجة الناجحة.

كذلك أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب من خلاله عن خالص تقدير وفدي لسلفه، لمعالي السيد هاري هولكيري، على قيادته وإدارته المتميزين في تيسير أعمال مؤتمر قمة الألفية التاريخي والدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة.

كذلك أهنئ السيد كوفي عنان وأشيد به على إعادة انتخابه لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة وعلى منحه جائزة نوبل للسلام.

إن بابوا غينيا الجديدة جادة في التزامها بمقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة. وتسلِّم بابوا غينيا الجديدة بقيمة وماهية العديد من معاهدات وإعلانات الأمم المتحدة، بما في ذلك المعاهدات والإعلانات التي تتعلق بالنهوض بحقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد. ويرد كثير من هذه المبادئ في دستورنا الوطني.

وإننا نُقر بأنه سبق لمنظمتنا أن تعرضت لبعض القيود، التي كان بعضها من صنعها. ونلاحظ أن الأمم المتحدة قد أصبحت حاليا في مركز مالي سليم أكثر من أي وقت مضى. بيد أنه ليس هناك أي مجال للتساهل في السعي إلى تنفيذ برنامجها المتعلق بالإصلاح. ولا بد من إعادة تشكيل هيئات ومنظمات الأمم المتحدة لكي تعكس القوى المحركة الجديدة والتغييرات الجغرافية-السياسية وإنعاش الأمل للجميع في بداية الألفية الجديدة.

وإننا نعتقد بأن مشاكلنا العالمية والإقليمية المشتركة لا يمكن حلها في ظل التهديد بالعنف والإرهاب والحرب والدمار؛ كما لا يمكن حلها في فراغ. وتوفر الأمم المتحدة المنتدى والسبيل الملائم لتشجيع الحوار من أجل تسوية الصراعات بالوسائل السلمية.

وإننا نعتقد بأن مجلس الأمن لكي يكون فعالا، ينبغي أن يكون ممثلا لجميع المناطق دون الإقليمية في العالم. كما تعتقد حكومتي بأن صلاحية استعمال حق النقض ينبغي أن تقتصر على المسائل التي تندرج في إطار الفصل السابع، في الوقت الذي ينبغي أن تتسم فيه مناقشات المجلس وأساليب عمله بمزيد من الشفافية والديمقراطية.

لقد تضاءلت تطلعات بابوا غينيا الجديدة الإنمائية من جراء المشاكل التي ترافقت وانكماش الاقتصاد العالمي والأزمة الاقتصادية داخل منطقة آسيا والمحيط الهادئ والكوارث الطبيعية، التي ليس لدينا عليها أي سيطرة. ولقد تصدت الحكومة لهذه التحديات من خلال تنفيذ برنامج شامل للتكيف الهيكلي. وقد بذلنا جهودا شاقة للتأكد من تنفيذ هذه التعديلات الهيكلية في القطاع العام من أجل حفز النمو في القطاع الخاص وتوسيع نطاقه.

وقد أدت التدابير التي اتخذناها إلى استقرار الاقتصاد. إلا أننا إذا تطلعنا إلى المستقبل، فإنه ليس بوسعنا إلا أن نأمل بألا تؤدي أحداث ١١ أيلول/سبتمبر إلى التأثير في انتعاشنا في المستقبل. ويبدو من الواضح، واستنادا إلى الدلائل التي تشير إلى حدوث انكماش في اقتصاد الولايات المتحدة، أن من اللازم بذل كل جهد ممكن لإنجاح المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في العام القادم.

وإننا نُعرب عن امتناننا لفريق أصدقاء بابوا غينيا الجديدة، الذي يضم استراليا واليابان واللجنة الأوروبية والصين وغيرها التي أبدت سخاء في مساعدة حكومتنا في جهودها الإنمائية. كما اتسم البنك الدولي وصندوق النقد

الدولي ومصرف التنمية الآسيوي بروح إيجابية بارزة جدا في الاستجابة لسياساتنا.

وقد تعرض بلدي لصراع مؤسف ومرير وما فتئ يحاول بناء الثقة والأمن المتبادلين عن طريق السعي إلى التوصل إلى تسوية سياسية تدريجية عن طريق عمليات الترميم والتنمية التي جرت خلال السنوات الأربع الماضية في مقاطعة بوغينفيل. وقد لجأنا إلى الطريقة الماليزية للتوصل إلى توافق في الآراء بين جميع أطراف الصراع. ويتجلى هذا التوافق في الآراء حاليا في اتفاق بوغينفيل للسلام، الذي وقعت عليه الأطراف في ٣٠ آب/أغسطس من هذا العام. وإن الحكومة عازمة على تنفيذ هذا الاتفاق. وقد أنجزت العمل المتعلق بصياغة التعديلات اللازمة في دستورنا من أجل توفير المزيد من الاستقلال الذاتي وإجراء استفتاء وإصدار عفو عام. وإلى جانب الجهود الجارية لتنفيذ الجوانب الأخرى من الاتفاق، ينتظر من الأطراف أن تقوم بتيسير تحقيق تقدم في التخلص من الأسلحة وما يرتبط بذلك من مسائل، كالمصالحة وتوحيد الهياكل السياسية والإدارية في بوغينفيل. وستعقد دورة استثنائية للبرلمان في الأسبوع القادم، في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، لمواصلة المناقشة بشأن الاتفاق. وسيناقش البرلمان التعديلات الدستورية في ١٤ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام أو بعد ذلك بقليل.

ونود أن نسجل تقديرنا العميق للأمم المتحدة، ولا سيما للسفير نويل سينكلير ولفريقه المعني ببوغينفيل، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي و الاتحاد الأوربي وكل دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي وحكومات استراليا وجزر سليمان وفانواتو وفيجي ونيوزيلندا واليابان لما تقوم به من أدوار بناءة في بوغينفيل.

كما يسرني أن أتكلم باسم أطراف بوغينفيل وباسم الحكومة لأتوجه بالشكر إلى الأمين العام وإلى جميع أعضاء مجلس الأمن السابقين منهم والحاليين، لقيامهم بمواصلة تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغينفيل. ونحن على ثقة بأن مجلس الأمن سيواصل تقديم جميع أشكال المساعدة التي نحتاج إليها فيما يتعلق بجمع الأسلحة وتخزينها والتخلص منها.

ولن تكتمل عملية إنهاء الاستعمار حتى تتمكن شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الـ ١٧ المتبقية من ممارسة حقها في تقرير المصير و/أو حكم نفسها بنفسها.

وترحب بابوا غينيا الجديدة بالتعاون الذي تبديه حكومة فرنسا فيما يتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاقات نوميا والشروع في العملية التي ستؤدي في نهاية المطاف إلى ممارسة شعب كاليدونيا الجديدة ولاسيما شعب كاناك الأصلي لحقه في تقرير المصير.

وإننا نُعرب عن عرفاننا للتعاون الكامل الذي تبديه حكومة نيوزيلندا في التقدم المحرز حتى الآن فيما يتعلق بمسألة جزر توكيلاو.

وتحيط حكومتي علما بالتقدم المحرز في تيمور الشرقية. وإننا نرحب ترحيبا تاما بإعلان ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢ اليوم الذي سيحصل فيه شعب تيمور الشرقية على دولته المستقلة. ونتوق إلى الترحيب به كعضو كامل العضوية في أسرة الأمم هذه.

ولا تزال بابوا غينيا الجديدة تحث الدول الأخرى القائمة بالإدارة على التعاون مع لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار في تنفيذ ولايتها وإنجازها قريبا.

ولا يمكن ضمان مستقبل كل إقليم من الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي إلا باتباع نهج إيجابي وبناء ويتسم قبل كل شيء بالشفافية للتوصل إلى حل فريد لكل واحد منها.

ولقد قامت الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين بإنشاء العملية الاستشارية المعنية بالمحيطات من أجل تحسين تنسيق وإدارة البرامج التي تواكب استخدام المحيطات والبحار وتنميتها وحمايتها. ولقد كانت العملية الاستشارية ناجحة في وضع عدد من المسائل في المقدمة وتركيز اهتمام الدول الأعضاء عليها.

وتضم مجموعة منتدى جزر المحيط الهادئ دولا جزرية صغيرة نامية تعتبر قيِّمة على أكبر مساحة من المحيط. وهذه المساحة من المحيط غنية بالموارد الطبيعية والبحرية. بيد أن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المنطقة لديها قدرات بشرية ومالية وتكنولوجية محدودة لجني هذه الموارد والسيطرة عليها وإدارتها وضمانها لما في فائدة أجيالنا الحاضرة والمقبلة.

ولقد قيل إنه من أجل صرف الفقراء عن نداء الشر، فإنه لا يكفي أن نلجأ إلى إشباع بطونهم فحسب. بل يجب علينا أن نرضي تطلعاتهم كذلك. وقد انضممنا إلى الآخرين ممن لديهم اهتمام خاص في الاستعمال والإدارة المستدامين للأرصدة السمكية في منطقتنا في إبرام اتفاقية بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية الكثيرة الترحال في غربي ووسط المحيط الهادئ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وسيعقد الاجتماع القادم للموقعين على هذه الاتفاقية في بابوا غينيا الجديدة في مطلع العام القادم.

وإننا نرحب بقيام مالطة يوم الأحد الماضي بإيداع صك تصديقها على الاتفاق المتعلق بتنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، المتعلقة بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الترحال. ويطلب هذا الاتفاق، الذي سيبدأ نفاذه الآن في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، من الدول أن تتعاون على تعزيز قدرات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، على حفظ وتنمية مصائد الأسماك لديها من أجل هذه الأرصدة. أما بالنسبة لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، فإن تمويل التنمية لا بد وأن يرتبط بتنمية قطاع مصائد الأسماك لديها.

ولكي أؤكد النقطة التي أثرتها، قمت بإدراج بعض البيانات في الصفحة الأخيرة من بياني المطبوع. وستلاحظ الجمعية أن مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ تقدر قيمتها بما يربو على ٢,٥ بليون دولار سنويا، في حين أن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ لا يزيد متوسط ما تكسبه عن ٦٦ مليون دولار سنويا من رسوم التراخيص. ولكي تحقق الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ النمو والتنمية المستدامين، لا بد لهذه الحالة أن تتغير.

في العام الماضي، أعرب وفدي أيضا عن ترحيبه بقيام السلطة الدولية لقاع البحار بإبرام مدونة قواعد السلوك للاستكشاف والتعدين في قاع البحار. وسيتواصل العمل على وضع مدونة لقواعد السلوك لاستكشاف مركبات الكبريت المتعددة الفلزات والقشور الغنية بالكوبالت. وتهتم بابوا غينيا الجديدة بصورة خاصة بمركبات الكبريت المتعددة الفلزات.

ويود وفدي أن يعرب عن شكره مرة أخرى للأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار، السفير ستايا ناندان، للتقرير الذي قدمه عن أعمال السلطة . ونرحب بقيام المستثمرين الرواد بتنفيذ العقود ونحث سائر المستثمرين الرواد على أن يحذوا حذوهم في أقرب فرصة ممكنة.

وبابوا غينيا الجديدة تؤيد المبادئ الواردة في برنامج عمل بربادوس وفي جدول أعمال القرن ٢١ الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية. وإننا نواصل تأييدنا للمبادئ الواردة في بروتوكول كيوتو واتفاقية الأمم المتحدة

الإطارية بشأن تغير المناخ. ونؤكد مرة أخرى على الضرورة الملحة لقيام البلدان النامية ببذل جهود منسقة لتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة لديها.

ويرحب وفد بلادي بمنجزات القسم الثاني من الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية تغير المناخ، التي عقدت في بون في تموز/يوليه الماضي والإتمام الناجح للدورة السابعة للمؤتمر، التي عُقدت مؤخرا في مراكش، المغرب.

وثمة تحد آخر من أكبر التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة، وهو تعزيز قدرات المجتمع العالمي بحيث يستجيب على وجه فوري وفعال لتغير المناخ والكوارث الطبيعية. وفي عام ١٩٩٧، عانت بابوا غينيا الجديدة من الجفاف والصقيع من جراء إعصار النينيو، ثم جاءت الرياح التسونامية وظاهرة النينيا في عام ١٩٩٨ فأدتا إلى حدوث فيضانات وانهيارات في التربة وخلفتا الموت والدمار ونعترف بالدعم السريع والكريم الذي قدمه جيراننا في معالجة آثار هذه الكوارث. وقد أدى الاحترار العالمي أيضا إلى زيادة عدد حالات الإصابة بأمراض مثل الملاريا في المنطقة المرتفعة والآهلة بالسكان في بلادنا. وخطر ازدياد حالات الملاريا في هذه المنطقة خطر حقيقي يمكن أن يؤثر تأثيرا سلبيا على ديموغرافيات بلادنا. ولا شك في أن هناك صلة بين تغير المناخ والكوارث الطبيعية وانتشار المرض وزيادة حالات الإصابة به.

وبابوا غينيا الجديدة ليست محصنة من وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو السل. ونُعرب عن امتناننا لاستراليا والشركاء الآخرين الذين يقدمون المساعدة في مجال الرعاية الصحية هذا. ونرحب مرة أخرى كذلك بإعلان حكومة اليابان في العام الماضي بشأن تخصيص موارد مالية ضخمة لبرامج استئصال الأمراض في البلدان النامية.

والمؤتمر الدولي القادم المعني بالتمويل من أجل التنمية ومؤتمر القمة العالمي من أجل التنمية المستدامة لا بد أن يشكلا برنامجين يشرعان في الأخذ بأساليب جديدة ومبتكرة لإعادة تنظيم سياسات مؤسسات بريتون وودز بحيث تهتم على نحو أكبر بالتنمية وبالقضاء على الفقر. ويجب أن تبذل جهود متضافرة لربط الأدوات المالية الجديدة والمبتكرة باتخاذ نهج محددة موجهة صوب تحقيق النتائج. ولا بد أن تكون هناك مرونة في مساعدة البلدان النامية. ولا سيما البلدان الجزرية الصغيرة والمحاطة بالأرض وأقل البلدان نموا. وكما ذكرت آنفا، إذا ما أريد لشعوب جزر المحيط الهادئ أن تُصبح من المشاركين المفيدين في عملية العولمة، فيجب أن تنشئ أدوات وآليات مالية جديدة لكي تيسر نقل القدرات والخبرات التكنولوجية في قطاع صيد الأسماك.

وتلتزم بابوا غينيا الجديدة بإجراء حوار سلمي بين الدول وتدين الدول التي تستخدم الإرهاب ضد الأفراد أو التي تُمول الإرهابيين أو المرتزقة أو توظفهم أو تدربهم. وقد جرى وصف أعمال ١١ أيلول/سبتمبر الوحشية بأساليب متعددة. فوصفها البعض بأنها مروعة وشائنة ومن عمل الأشرار. ولكن استخدام أية صفة لوصف الرعب والتهديد المستمر للأمن البشري لا يسفر إلا عن زيادة التقدير الذي يكنه البعض للمجرمين. واستخدام المبررات عند وصف براءة الضحايا يُعطي شرعية لهذه الأفعال ويخفي وضوح طبيعتها المتعمدة والظالمة.

وتدين بابوا غينيا الجديدة هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر على الولايات المتحدة وتؤيد الحملة الجارية التي تشنها الولايات المتحدة وحلفاؤها على الإرهاب. وباسم بابوا غينيا الجديدة، حكومة وشعبا، أتقدم بتعازينا القلبية لأسر وأقارب الضحايا الذين انتزعت أرواحهم بوحشية في نيويورك وواشنطن العاصمة وبنسلفانيا. وحكومة بلادي ملتزمة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وهي

بصدد دراسة جميع الاتفاقيات الموجودة المتعلقة بالإرهاب بغية الانضمام إليها في تاريخ مبكر من العام المقبل.

وتلاحظ بابوا غينيا الجديدة أيضا وفاة السيد تييس إلواي، الزعيم السياسي لسكان مقاطعة إيريان جايا الإندونيسية قبل بضعة أيام في ظروف مشكوك فيها. وبابوا غينيا الجديدة، بوصفها بلدا مجاورا يتشاطر حدودا مشتركة مع تلك المقاطعة، يساورها القلق إزاء الآثار التي يمكن أن تلحق بها جراء التطورات الجديدة في المقاطعة. ونحث إندونيسيا على إجراء تحقيق كامل ومحايد وواضح في وفاة السيد إلواي، وإعلان النتائج وتطبيق العدالة على المسؤولين عن وفاته.

وتلتزم حكومة بلادي بوجود عالم مستقر، يسوده السلام ويحظى ببيئة آمنة، ولهذا فهي تؤيد أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونُطالب جميع الأطراف الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة البيولوجية، أن توقف تجربتها وصنعها وتخزينها، وأن تتخذ – بالإضافة إلى ذلك – الخطوات اللازمة لتدميرها.

ونؤيد أيضا الجهود الرامية إلى حظر الحركة عبر الحدود للنفايات المشعة وغيرها من النفايات الخطرة من خلال منطقة المحيط الهادئ. ونطالب الدول التي أجرت تجارب نووية سابقا أو التي ألقت نفايات كيميائية أو نفايات أخرى غير قابلة للتحلل في منطقتنا الفرعية بأن تقدم التعويض الكافي والمساعدة الطبية الواجبة للأعداد الكبيرة من الأسر والأشخاص المتضررين. ويجب اتخاذ الإجراءات العلاجية لإصلاح الأضرار التي أصابت البيئة.

إن الشراكات العالمية والإقليمية للتشجيع على إجراء التغيير هي الوسيلة الرئيسية للتصدي للتحديات التي سيواجهها العالم في القرن الحادي والعشرين. وتعتقد بابوا غينيا الجديدة أن أحد التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء هو إعادة تشكيل المنظمة بحيث يمكنها أن تُصبح أداة فعالة لتنفيذ رغبتنا الجماعية، وهي أن نجعل القرية العالمية مكانا أفضل للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة إلن مرغريت لوي، رئيسة وفد الدانمرك.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): تؤيد حكومة الدانمرك البيان الذي أدلى به وزير الشؤون الخارجية في بلجيكا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وجهت ضربة وحشية إلى شعب الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ أيلول/سبتمبر. وكانت في نفس الوقت هجوما على مؤسسات الأمم المتحدة وعلى مهمتها في كفالة السلام والرخاء للجنس البشري بروح من التعاون والقيم المشتركة. وقد رأى المتطرفون أن يقضوا على حياة آلاف الأبرياء بغية توصيل رسالتهم. وكان رد فعل شعب الدانمرك الغضب والأسى. وندين بشدة هذا العمل الإجرامي الحقير ونُعرب عن تعاطفنا ومواساتنا لأسر الضحايا وأصدقائهم.

وقد منحت جائزة نوبل للسلام هذا العام للأمين العام وللأمم المتحدة. وأود أن أهنئ الأمين العام والأمم المتحدة وموظفيها. وكان هذا أفضل خيار وجاء في أنسب وقت.

إن الهجمة الإرهابية المروعة على الولايات المتحدة، غيرت جدول أعمال الجمعية العامة. لقد أثبت المجتمع الدولي منذ البداية عزمه على مواجهة تهديد الإرهاب. فاتخذت الجمعية العامة ومجلس الأمن قرارات بالإجماع تدين الهجمات الإرهابية بأقوى لهجة، واتخذت البلدان والمنظمات الدولية الأخرى بعد ذلك مجموعة من المبادرات الأخرى

تحقيقا لهذا الهدف. وقد صمد المجتمع الدولي متحدا في وجه هذا التحدي.

وترحب الدانمرك بالتآلف الواسع النطاق للبلدان التي انضمت إلى استجابة الولايات المتحدة للهجمات الإرهابية بغية محاكمة مرتكبي الإرهاب الدولي ومنظميه ومؤيديه محاكمة فعالة.

وسنوقف الإرهاب بالعمل معا وبالعمل الحاسم وبمضاعفة جهودنا. وعلى الصعيد الدولي، يجب على الأمم المتحدة أن توفر المعايير والإطار القانوني الدولي المطلوب لتعريف أعمال الإرهاب وتجريمها. وقد سبق للأمم المتحدة أن أقامت أجزاء هامة من الآلية القانونية من خلال الاتفاقيات الحالية الـ ١٢ التي تستهدف مكافحة أشكال معينة من الإرهاب. وفضلا عن ذلك، يجري العمل الآن على إبرام اتفاقية شاملة تُعنى بالإرهاب الدولي.

وعلى الصعيد الوطني، يجب على البلدان أن تتخذ على الفور خطوات ملموسة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). ويجب على الدول أن تسن تشريعات وطنية بغية محاكمة من يؤيدون أو يرتكبون الأعمال الإرهابية. وفي نفس الوقت، لا بد أن تكون البلدان على استعداد لاتخاذ الخطوات اللازمة لكي تعمل بكل الوسائل الممكنة على منع الشبكات الإرهابية داخل أراضيها من العمل. ويجب على جميع البلدان أن تنضم إلى الاتفاقيات الـ ١٢ المناهضة للإرهاب الدولي وأن تضعها موضع التنفيذ، ويجب أن تكفل المتابعة العاجلة لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

قبل ثلاثة أسابيع قدمت حكومة الدانمرك إلى برلماننا مشروع قانون للمتابعة على المستوى الوطني، ويمكنني أن أطمئن الجمعية بأن الدانمرك ستبذل كل ما في وسعها من أجل التعاون مع لجنة مكافحة الإرهاب المشكلة وفقا للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وتشكل هذه التدابير جزءا من جهودنا الشاملة لإيجاد عالم أفضل، تُكفل فيه كرامة وحقوق الإنسان والحريات الأساسية. والواقع أن الأحداث الأخيرة تُبرز أيضا الحاجة لأن يصبح العالم مكانا أفضل، لا سيما للجماعات الكبيرة من الفقراء. لأن الفقراء الذين لا يرون إمكانية لتحسين حالتهم الاقتصادية والاجتماعية قد يخضعون لإغراء الاتجاه إلى الآراء الدينية والأيديولوجية المتطرفة والانضمام إلى شبكات التطرف. وعلينا أن نوجد فرصا سياسية واقتصادية واجتماعية حقيقية للفقراء والمحرومين في العالم.

وتوفر الأهداف التي حددها زعماء العالم في قمة الألفية التوجيه لعملنا في العقود المقبلة.

وتسبب الصراعات المسلحة معاناة إنسانية لا يمكن تخيلها وتؤدي إلى دمار مادي، وهي غالبا ما تشكل العقبة الرئيسية التي تعترض سبيل التنمية. ويقتضي الرد الفعال على الصراعات الحالية التزاما سياسيا طويل الأجل من جانب مجتمع دولي موحد يتخذ شكل ارتباط دبلوماسي وسياسي واقتصادي وعسكري ومدني. والأمم المتحدة هي الهيئة الدولية المخولة بولاية دولية لكفالة الدعم اللازم لاتقاء الصراعات. وهي الهيئة الوحيدة أيضا القادرة على إدارة الصراعات على نحو مشروع. ولذا يعتمد كثير من الناس في جميع أنحاء العالم على رد الفعل السريع والحاسم من جانب الأمم المتحدة.

ومن حسن الحظ، أننا شهدنا في السنوات الأخيرة عددا كبيرا من عمليات الأمم المتحدة الناجحة. واسمحوا لي بأن أختار منها ثلاثة أمثلة في ثلاثة أجزاء مختلفة من العالم.

أولا، عزز وجود الأمم المتحدة في تيمور الشرقية التقدم نحو بناء دولة قومية جديدة، من المقرر أن ترى النور في أيار/مايو من العام المقبل.

ثانيا، كشفت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا عن استعداد المجتمع الدولي لتسوية الصراعات وعززت مصداقية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا. وكانت تلك البعثة أيضا إيذانا بأول عملية انتشار ناجحة للواء العالي الاستعداد المتعدد الجنسيات التابع للقوات الاحتياطية للأمم المتحدة.

ثالثا، سيشكل يوم بعد غد معلما بارزا هاما على طريق بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ولشعب كوسوفو. ومن المأمول أن يشارك شعب كوسوفو بأعداد كبيرة في الانتخابات. وقد لاحظت الحكومة الدانمركية مع الارتياح بأن كلا من الحكومتين الصربية واليوغوسلافية قد وافقتا على مشاركة الصرب في الانتخابات.

غير أن الصراعات الأخرى، وليست أفريقيا أقلها شأنا، ما برحت تسبب معاناة هائلة للشعوب المتضررة منها وتشكل تحديا للمجتمع الدولي. ولذلك أصبح اتقاء الصراعات العنيفة وإدارتها جزءا لا يتجزأ من ارتباط الدانمرك الشامل بالبلدان النامية.

وتضطلع الأمم المتحدة بدور فريد في مساعدة أفغانستان على إعادة بناء نفسها والانضمام من جديد إلى المجتمع الدولي. وتؤيد الدانمرك بقوة العمل الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام، السفير الإبراهيمي. ونحن على استعداد لمزيد من المشاركة في جهود الإغاثة والجهود الإنسانية الجارية حاليا، فضلا عن المشاركة في المهمة الضخمة الماثلة أمامنا في المستقبل وهي: تعمير أفغانستان.

أما الصراع الذي يثير القلق بصفة خاصة فهو الصراع الدائر في الشرق الأوسط، الذي يهدد بالتصاعد والخروج عن نطاق السيطرة. وما زال تقرير ميتشل وخطة تنت يفتحان منافذ هامة أمام الفرص السانحة. ويتعين على الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، والدول المجاورة أن تضاعف جهودها لحمل الأطراف على القيام بعمل مباشر من أجل وقف العنف وتهيئة الجو اللازم للبدء في المفاوضات من جديد.

وتقدم الأهداف التي حددتها الألفية للتنمية الإطار لكل بلد للعمل بطريقة منسقة بشأن مجموعة أساسية من تحديات التنمية.

وأود أن أشير في هذا الصدد إلى خطة الأمين العام التفصيلية لتنفيذ إعلان الألفية، التي بين فيها أننا خرجنا لتونا من عصر الالتزام مؤكدا على أننا ينبغي أن ندخل الآن عصر التنفيذ. ونحن نؤيد هذا التذكير الحسن التوقيت تأييدا تاما.

لقد شهدت السنوات العشر الأخيرة التزاما فريدا من البلدان أكثر من أي وقت مضى بالنظام الديمقراطي والنظام السياسي الخاضع للمساءلة، وهو اتجاه مشجع. فالمجتمعات المنفتحة التي تلتزم بالديمقراطية تحترم أكثر من غيرها حكم القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية وتشجع أكثر من غيرها على إقامة حكومات خاضعة للمساءلة. إن المسؤوليات الوطنية عن التنمية، التي يعبر عنها الحكم الرشيد وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية، هي مفتاح التسوية السلمية للمنازعات وأداة جوهرية للتنمية الاقتصادية. والشراكة الجديدة للتنمية من أجل أفريقيا تمثل خطوة مشجعة في هذا الاتجاه.

وعلينا أن نمضي إلى ما هو أبعد من ذلك، لكي نبني على هذه الاتجاهات الإيجابية. ولا بد أن نخطو خطوات متناسقة إلى الأمام فيما يتعلق بمجموعة كاملة من المسائل الأساسية، ابتداء من الأمن ومرورا بحقوق الإنسان والتجارة وانتهاء بالتنمية.

وفي هذا الصدد، بدأت خططنا السابقة على ١١ أيلول/سبتمبر تؤتي ثمارها غير المتوقعة الآن. فالمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة، والمؤتمر الدولي

لتمويل التنمية في مونتيري، والقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة في جوهانسبرغ كلها أجزاء من نفس العملية العالمية. فهي توفر لنا فرصا فريدة لكي نبين أن التعاون المتعدد الأطراف في المجال الاقتصادي يمكن أن يحدث تغييرا وأننا يمكن أن نحقق العولمة ذات الوجه الإنساني.

إن هدفنا الأساسي يتمثل بوضوح في القضاء على الفقر. وينبغي أن يحتل هذا الهدف مركز الجهود الدولية في الأسابيع والشهور المقبلة. إننا بحاجة إلى ''برنامج عالمي'' يشمل كل البشر، بهدف تحقيق التنمية المستدامة على المدى البعيد على أساس التلاحم بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ومن ثم، فإننا بحاجة إلى شراكات بين البلدان المتقدمة النمو والنامية؛ بين الجهات الإنمائية الفاعلة بما في ذلك أسرة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا، التي تشمل منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بالاعتماد على المجتمع المدني والقطاع الخاص. وينبغي أن ينضم جميع الشركاء من أجل تحقيق التوازن بين الجهود الوطنية والدولية والمنتظمة.

إن مؤتمر تمويل التنمية الذي سيعقد في المكسيك في آذار/مارس ٢٠٠٢، سيتيح لنا أول وأهم فرصة نبرهن فيها على إصرارنا الجديد على التنمية. وقد نغادر مونتيري ومعنا عناصر هامة تتمثل في إطار عالمي من شأنه أن يساعدنا على انتشال عدد من الناس لم يسبق له مثيل من وهدة الفقر في السنوات الخمس عشرة المقبلة. والفوائد الإنسانية والأمنية المعرضة للخطر مروعة.

إننا نواجه مسؤولية كبيرة في الأيام والأسابيع والشهور المقبلة. والبلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء بحاجة لأن ترتب أولوياتها على النحو السليم للبدء في ذلك البرنامج العالمي. وبهذا المعنى، ينبغي الوفاء بالتزام عالمي يتيح للبلدان النامية أن تحقق إمكاناتها الوطنية في التنمية، بروح من الشراكة من جانب البلدان المتقدمة النمو، من خلال تقديم الدعم الكامل للوصول إلى هذه الأهداف.

وإننا نكرر أيضا مناشدة البلدان الصناعية منح مساعدة إنمائية أكثر سخاء وزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية، بحيث تصل إلى النسبة المستهدفة وهي ٠,٧ في المائة كحد أدنى من الناتج المحلي الإجمالي اللازمة لتحقيق أهداف التنمية.

وقد بينت الأحداث الأخيرة أن التعاون الدولي لا غنى عنه. والأمم المتحدة هي المحفل السليم للتصدي لكثير من هذه التحديات. فلنعمل على تأهيل المنظمة لمواجهة هذه التحديات بشكل فعال. وبتطبيق برنامج عالمي، سيكون بإمكاننا الدفع بالتنمية للتقدم على جبهة عريضة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد براتشا غونا – قاسم، رئيس وفد تايلند.

السيد غونا – قاسم (تايلند) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان نيابة عن السيد سوراكيارت ساثيراثاي، وزير الشؤون الخارجية في تايلند. واسمحوا لي بأن أضم صوتي إلى جميع المتكلمين السابقين في الإعراب عن أعمق مؤاساتنا لأسر من قضوا نحبهم أو عانوا من الحوادث المأساوية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ولأصدقائهم. ويشاطر شعب تايلند وحكومتها في مشاعر الأسى والغضب التي أثارتها تلك الأعمال الإرهابية. ونوجه تعازينا لشعب الولايات المتحدة وحكومتها.

وأود أن أقدم التهانئ للرئيس على انتخابه لرئاسة الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، وأعرب عن ثقتي الكاملة في أننا بقيادته سنكون قادرين على البناء على إعلان الألفية للأمم المتحدة وتحقيق أهدافنا المتمثلة في إحلال السلام والرخاء والرفاهية في هذا العالم.

وأود أيضا أن أعرب عن أحر تهانئنا للأمين العام كوفي عنان على منحه، بالاشتراك مع الأمم المتحدة، جائزة نوبل للسلام وعلى إعادة انتخابه أمينا عاما. إن هذا التقدير المرموق اعتراف بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام نفسه وموظفو الأمم المتحدة المخلصون. ويلاحظ إنجاز الأمين العام في تقريره بمناسبة الألفية، الذي يجمل الأنشطة التي ستقوم بها الأمم المتحدة مستقبلا، ويعطي الخطوط العريضة لإطار المهام ويركز على الناس بوصفهم محور التنمية، سواء على الصعيد الدولي أو الوطني.

بعد حوادث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، سوف يتوقف المصير المشترك للعالم إلى حد بعيد على الكيفية التي نتمكن بها من مجابهة هذه الحقائق الجديدة الناشئة والتعقيدات المتزايدة. فلا بلد في الواقع آمن من الإرهاب، ولا أحد قادر على محاربته بمفرده. وقد حان الوقت لكي تسهم جميع الدول وتشارك في الجهود المتضافرة لمكافحة الإرهاب.

ونحن في تايلند ندين بإصرار جميع أشكال الإرهاب وندعم جميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة هذا الخطر الكبير الذي يتهدد السلام والأمن العالميين. وتدعم تايلند جميع إجراءات مكافحة الإرهاب في إطار الأمم المتحدة ووفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي. وقد تعاونا مع المجتمع الدولي من خلال القوانين القائمة، من قبيل القوانين المتعلقة بتبادل المساعدة في المسائل الجنائية، وذلك على هيئة تبادل للمعلومات والتعاون بين أجهزة المخابرات. وتقوم الحكومة التايلندية بتعديل التشريعات والأنظمة المحلية القائمة ليصبح في إمكان البلد الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ولا سيما الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب.

وعلى الصعيد الإقليمي، شاركت تايلند بنشاط على أعلى المستويات في الاجتماعات الإقليمية التي جرت مؤخرا، حيث احتل الإرهاب الدولي مرتبة عالية من الأولوية، وعلى وجه التحديد في الاجتماع الأخير لقادة مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في شنغهاي. وانضممنا إلى زعماء المجلس المذكور الآخرين في الإعراب عن القلق الشديد إزاء التهديد الذي يسببه الإرهاب للسلام العالمي والاستقرار الاقتصادي العالمي، وفي إعادة التأكيد على تجدد الإحساس بما لإعادة الثقة إلى الاقتصاد العالمي من أهمية ملحة.

وفي اجتماع القمة السابع لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، الذي انعقد في بروني دار السلام في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أصدر زعماء الرابطة إعلانا يجمل بعض التدابير المحددة لمواصلة تعزيز التعاون من أجل التصدي لخطر الإرهاب في هذه المنطقة. وتشمل التدابير المقترحة تحسين تبادل المعلومات بين أجهزة المخابرات وتوطيد التعاون فيما بين وكالات إنفاذ القوانين. كما شدد زعماء الرابطة على ضرورة تعزيز التعاون مع الشركاء في الحوار مع الرابطة وضمن إطار المنتدى الإقليمي لرابطة جنوب شرقي آسيا، وأكدوا أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي دورا رئيسيا في هذا الصدد.

ويؤيد بلدي تايلند عقد مؤتمر دولي على المستوى الوزاري بشأن الإرهاب، برعاية الأمم المتحدة، في أقرب فرصة. ومن شأن هذا المؤتمر أن ييسر مناقشة المشاكل والتعاون بشأن مكافحة الإرهاب، مما يؤدي إلى إمكان اتخاذ تدابير ملموسة على الصعيد العالمي. ولا يجوز إلصاق الإرهاب بأي جماعة عرقية أو دين أو جنسية. وإلا فإن جهودنا يمكن أن ينجم عنها خطر أعظم على شعوبنا.

وقد أدى الإرهاب الدولي أيضا إلى تفاقم تباطؤ الاقتصاد العالمي. ويحمل هذا في ثناياه تداعيات اجتماعية هامة أيضا. وقد أحست شركات الطيران والسياحة

والصناعات المرتبطة بهما في أرجاء العالم بأثر التوتر الدولي. وإن البلدان التي تناضل بالفعل للخروج من الركود الاقتصادي الأخير تعد العدة لحماية اقتصاداتها من الانزلاق صوب مزيد من الكساد. وفي مواجهة الهوة الآخذة في الاتساع باستمرار بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، يجب أن تتضافر الأمم المتحدة والدول الأعضاء في العمل لوقف هذا الاتجاه وعكس مساره.

ويجب ألا تنحصر الجهود المبذولة لسد هذه الفجوة في إطار الأمم المتحدة وحدها. وقد كان اجتماع منظمة التجارة العالمية في الدوحة بقطر، الذي انتهى لتوه، فرصة مؤاتية أثبتت فيها الدول قدرتها على العمل معا وعلى إحراز قدر كبير من التقدم في دفع جدول أعمال التجارة العالمية قدما من أجل الصالح المشترك للعالم.

ومنذ تولي الحكومة التايلندية الحالية مقاليد الأمور في وقت سابق من هذا العام وهي تتبع نهجا جديدا في السياسة الاقتصادية والاجتماعية. وقد استحدثت الحكومة التايلندية مجموعة من الخطط الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى تشجيع بناء قدرات الشعب على صعيد القاعدة الشعبية. فقد أنشأت على سبيل المثال بنك الشعب وبرامج الائتمانات الصغيرة للفقراء سواء في الريف أو الحضر. والقصد من هذا مساعدة كافة المجتمعات المحلية بتمويل المشاريع الصغيرة المحلية بغية تطوير منتجات المجتمع القائمة على الدراية الفنية المحلية وتسويقها. يضاف إلى ذلك أن أكثر من مليونين من صغار المزارعين التايلنديين سوف يستفيدون من برنامج الحكومة لتعليق الديون ومن برنامجها للتأمين الصحي على نطاق الدولة.

وفيما يتعلق بمسألة أفغانستان، يجب أن تتحرك الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بسرعة، بالتضافر مع الأفغان أنفسهم، لصياغة طرائق من شأنها أن تعين على إعادة النظام والاستقرار. وينبغي أن تقدم أيضا كل مساعدة ممكنة لأفغانستان، بدءا بالمساعدة ذات الطابع الإنساني في هذه الفترة العصيبة ثم المساعدة الرامية إلى بناء القدرات في المستقبل القريب.

وتايلند، من جانبها، ستقدم كمية لا بأس بها – أي ما يقرب من ٣ ٠٠٠ طن متري من الأرز – على سبيل الغوث الغذائي للأفغان. كما قدم الصليب الأحمر التايلندي منحة من ١٠ ٠٠٠ بطانية.

وفي إطار منطقة جنوب شرقي آسيا التي ننتمي إليها، أعادت تايلند تنشيط العلاقات الثنائية مع جيراننا المباشرين، وتعاونت معهم عن كثب للوصول إلى رؤية مشتركة لفتح الحدود. كما قررنا أن ننشئ أسسا للإنتاج المشترك وخطوط مواصلات تربط فيما بيننا. وبهذه المبادرات واصلنا الزخم الذي تولد في العام الماضي عندما اعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ قرارا اقترحته تايلند بشأن ”عقد التعاون الإنمائي لمنطقة ميكونغ الكبرى دون الإقليمية ٢٠٠٠-٢٠٠٩“. وهذه المنطقة دون الإقليمية وُضعت في مقدمة جدول الأعمال الإنمائي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفضلا عن ذلك، فإن تايلند تؤدي دورها في حفظ السلام في المنطقة. ومن دواعي فخرنا الخاص أن اثنين من اللواءات التايلنديين عملا على التوالي قائدين للقوات في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وهي العملية التي خلفت القوة الدولية في تيمور الشرقية. وهذا جزء لا يتجزأ من التزام تايلند بتحمل نصيبها العادل من المسؤولية الدولية، وخاصة في جنوب شرقي آسيا.

ونحن نتوخى للأمم المتحدة دورا رئيسيا في ترسيخ الأساس الذي سيبنى عليه عالم المستقبل – العالم السلمي والمتسامح والمستدام لشعوبنا وللأجيال المقبلة. وبالتالي، فإن تايلند تؤيد بالكامل سنة الأمم المتحدة للحوار بين

الحضارات، كما شاركت بنشاط في المؤتمر العالمي الأخير الذي عقد في ديربان بجنوب أفريقيا بشأن مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية السادسة والخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، وبينما نهنئ الأمين العام والمنظمة بهذه المناسبة، يتعين علينا أن نسأل أنفسنا: ما الذي نتوقعه من الأمم المتحدة؟ واعتقد أننا نتوقع منها أن تعمل بمزيد من الجد من أجل غرس ثقافة السلام وتحسين معدل التنمية الاجتماعية والاقتصادية الدولية. ونعتقد أن من واجب الدول الغنية والدول الفقيرة على حد سواء أن تسهم في هذه المساعي وفقا لقدراتها المختلفة. وهذه الجهود الوطنية يجب أن تمضي يدا بيد مع جهود الأمم المتحدة.

فلنركز على الأولويات العاجلة لصون السلام والوئام في العالم. ولنتعهد بأن نعمل معا بعزم أكبر من أجل الرفاه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبدني لشعوبنا. فهذه هي، وينبغي أن تكون، الأولويات الدائمة للأمم المتحدة وللبشرية جمعاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد إيرل هنتلي، رئيس وفد سانت لوسيا.

السيد هنتلي (سانت لوسيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أزجي تهانئ وفد سانت لوسيا إلى رئيس الجمعية العامة عن انتخابه. ونود أن نؤكد له تعاوننا الكامل معه في توجيه هذه المداولات نحو خاتمة ناجحة.

وإذ نلتقي هنا بمجتمع الأمم العالمي المتآخي أثناء الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، تود سانت لوسيا أن تضم صوتها مرة أخرى إلى أصوات من أعربوا عن شجبهم وإدانتهم لأعمال الرعب الخسيسة التي حدثت يوم ١١ أيلول/سبتمبر، والتي تعرضت لوحشيتها مدينتنا المضيفة العظيمة نيويورك وبلدنا المضيف، حيث أزهقت بكل عنف وقسوة آلاف الأرواح البريئة التي كانت تنبض بالحياة. ومع ذلك، فقد شعرنا بالارتياح إزاء عزم جميع الأمم المحبة للسلام في العالم على تخليص كوكبنا من آفة الإرهاب. وقد لاحظنا أيضا كيف أن بعض هذه الأمم رصَّت صفوفها بسرعة وثبات لتشكيل ائتلاف في سعيها نحو هذا الهدف، وشرعت في شن حرب ضد الإرهاب.

غير أننا يجب أن نعترف بأن دحر هذا النوع من الإرهاب، رغم أنه قد يكون هدفا محمودا ومستصوبا، لن يخلق، في حد ذاته، نوعا من الإنسانية أكثر رقيا، أو عالما أفضل. ففي عالم اليوم هناك البلايين الذين لم يشهدوا حربا ولكنهم لم يعرفوا السلام؛ فهم يعانون من أنواع أخرى من الإرهاب. وهناك الملايين، ومعظمهم من الأطفال، يستسلمون يوميا لفظائع سوء التغذية والمجاعة. وهناك أيضا ملايين آخرون يهزلون من الأمراض. وهناك الآلاف الذين تنتهك حقوقهم الإنسانية يوميا. ونحن نحتاج إذن إلى أن نذكِّر أنفسنا بأن هناك قضايا أخرى عديدة ما فتئت تولد نوعا خاصا بها من الخوف والصراع في عالم اليوم، وبأن السبب الكامن وراء هذا الصراع يرجع في أكثر الأحيان إلى الافتقار إلى التنمية الاقتصادية والبشرية.

وإذا أردنا أن نبلغ درجة مثلى من الإنسانية، وإذا كان لنا أن نخلق عالما أفضل، فعلينا أن نلتزم بتحمل مسؤولية جماعية أكبر تجاه جميع تلك القضايا الأخرى. وعلينا أن نعتمد لحلها نفس الاستجابة العالمية السريعة المشربة بالروح الحربية التي اتبعناها في الحرب الجديدة ضد الإرهاب. وقد ظلت بعض هذه القضايا تلازمنا فترة طالت أكثر من اللازم، وكان ينبغي أن تكون قد اختفت من جدول الأعمال العالمي. فإنسانيتنا المشتركة لا يمكن أن تتحمل قرنا آخر من التفاوتات الآخذة في الاتساع بين الأمم وداخلها. ولا يمكننا بعد الآن أن نصمد أمام المعركة الصامتة بين من يملكون ومن

لا يملكون. ولا يمكن للبشرية أن تتحمل التفاقم المتواصل في المرض والحرمان والجوع والأمية والفقر والصراع الاقتصادي والحروب.

وحتى لا يبقى مبدأ الإنسانية المثلى بعيدا عن متناولنا، علينا أن نؤسسها الآن على هذا الموقف الجديد، وهذه الرؤية الجديدة، حيث يستحث البشر، في كل مكان، والأمم في كل مكان، على الدخول في تعاون أعلى مستوى، سعيا وراء هذه الاهتمامات المشتركة، وبالذات الاهتمامات المتعلقة بضمان الأمن الاقتصادي والاجتماعي والتنمية المستدامة والإدارة الرشيدة للنظام التجاري المتعدد الأطراف. وفي فلسفة التعاون الجديدة هذه، يجب أن يكون للأمم المتحدة دور مركزي.

ومن هذا المنظور، تكرر سانت لوسيا دعوتها إلى اعتماد نهج كلي تجاه القضاء على الفقر. وهي ثابتة على رأيها بأن الأمم المتحدة هي المنظمة الوحيدة القادرة على تجميع المعارف والموارد المالية المطلوبة للقيام بعمل عالمي لمكافحة الفقر. وفي سياق التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر يجب، في جملة أمور، أن يولى الاعتبار الواجب لمسألة الإعفاء من الديون، من خلال دعم متضافر للمبادرة المعززة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وأن يُكفل للبلدان النامية معاملة خاصة وتفضيلية على أساس تعاقدي، ودعم مالي متواصل للبرامج الإنمائية التي تضطلع بها المنظمة.

أما وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فهو أيضا يتطلب استجابة جماعية جديدة. وسانت لوسيا تسلم بأن الأمم المتحدة بدأت بالفعل تقود الكفاح العالمي ضد هذا الوباء. والدورة الاستثنائية التي عقدتها الأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قامت بالكثير لإثارة الوعي العالمي بأبعاد هذا الوباء ومدى خطورته. كما ترحب سانت لوسيا بإنشاء الصندوق العالمي للإيدز والصحة الذي يستهدف زيادة قدرة المجتمع العالمي على مكافحة هذا البلاء. فإذا كان للإنسانية أن تكسب المعركة ضد هذا الوباء الذي ابتلي به القرن العشرون، فعلى المجتمع الدولي أن يوفر موارد مالية جديدة وإضافية لإجراء البحوث، واستحداث عقاقير يمكن تحمل ثمنها. ونحن نشدد هنا على ضرورة أن تكون أسعار هذه العقاقير زهيدة، وأن تكون متاحة لأكبر عدد ممكن من المرضى. وقد حان الوقت لأن تكف شركات الأدوية عن جعل شغلها الشاغل الحصول على المزيد المتزايد من الأرباح على حساب صحة وحياة التعساء المنكوبين بأمراض مثل الإيدز. أفلا نكون قد تجردنا من إنسانيتنا عندما نجعل هدفنا الأعلى جني أرباح طائلة قدر الإمكان من اعتلال الكثيرين، بدلا من ضمان حصولهم بسهولة على الأدوية الضرورية التي يحتاجونها لوضع حد لمعاناتهم؟

وإذ تستعرض سانت لوسيا النظام التجاري المتعدد الأطراف، فإنها تظل تشعر بقلق لأن الاندفاع تجاه السماح لقوى السوق بأن تحدد بشكل كامل نطاق النشاط الاقتصادي وهيكليته ونتائجه لا يقابله وجود آليات للتوزيع العادل لمكاسب الرفاه ولحماية الدول الصغيرة الأكثر هشاشة، مثل سانت لوسيا، من عواقب فشل النظام السوقي.

وتمثل حالة صناعة الموز المحفوفة بالمخاطر في سانت لوسيا وغيرها من جزر ونوارد في شرق البحر الكاريبي النتيجة المؤلمة لذلك الاندفاع الناجم عن السياسة غير المدروسة للعولمة وتحرير التجارة بأي ثمن. واتهام منظمة التجارة العالمية باتباع سياسة متناقضة، الذي أُثير ضد نظام التجارة التفضيلية الذي منح لسانت لوسيا وغيرها من بلدان لجنة السلع الأساسية الزراعية المنتجة للموز بموجب اتفاق لومي، أدى إلى ما هو أشبه بانهيار هذه الصناعة الحيوية. وترحب سانت لوسيا بالمبادرة الأخيرة التي اتخذت زمامها الولايات المتحدة من أجل التوصل إلى اتفاق جديد لمنح

تراخيص لتجارة الموز في السوق الأوروبية، وهي مبادرة وضعت حدا لحرب الموز المنهكة مع أوروبا.

ومرة أخرى تود سانت لوسيا أن تسجل تقديرها العميق لما تحلى به الاتحاد الأوروبي من مثابرة وصبر ولوقوفه إلى جانب التزاماته الدولية طوال سنوات النزاع تلك. ونرحب بالأنباء التي وصلت توا من الدوحة عن قيام منظمة التجارة العالمية، بعد ١٨ شهرا، بتعليق العمل بقواعدها وتطبيق اتفاق كوتونو، مما مهّد السبيل لتنفيذ الترتيبات الجديدة لتسويق الموز. وأملنا ألا تكون هذه التطورات الأخيرة لإنقاذ صناعتنا قد جاءت بعد فوات الأوان. لكن قضية النزاع الكبير حول صناعة الموز ستظل تمثل دائما شهادة صارخة على أوجه الإجحاف التي ينطوي عليها نظام التجارة المحررة.

وتشعر سانت لوسيا بقلق أيضا إزاء الإجراءات التي اتخذها عدة منظمات، مثل المجلس الاقتصادي العالمي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والتي تحاول فيها فيما يبدو الاستيلاء على الأدوار والوظائف التقليدية للأمم المتحدة والحكومات الوطنية. وفي مواجهة الموت الوشيك لصناعة الموز الحيوية، سعت سانت لوسيا وغيرها من الدول الجزرية الأعضاء في منظمة دول شرق البحر الكاريبي إلى تنويع اقتصاداتها وذلك بتعزيز ميزتها التنافسية في مجال الخدمات المالية الخارجية، إلا أن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي استنكرت جهودنا تلك واعتبرتها ضارة لها، ولجأت إلى وصم الخدمات المالية الخارجية في منطقة البحر الكاريبي بأنها الملاذ للنشاط الإجرامي. ويشكل هذا الموقف بالنسبة لنا انتهاكا لسلامتنا الإقليمية، وسيادتنا وحقوقنا الاقتصادية. وتقبل سانت لوسيا بكونها ملتزمة بأن تضمن عدم استخدام خدماتها المالية من جانب أفراد لا ضمير لهم ومصالح لا تراعي حقوق الغير. ومع ذلك، فإن سانت لوسيا لا يمكنها أن تتنازل بضمير مرتاح عن سيادتها وتقبل بنظام حكم مفروض من القِلَّة.

وفي مواجهة هذه الأعمال الأنانية التي تمارسها البلدان المتقدمة النمو إلى جانب قصر نظر العولمة، تزداد إلحاحية دور الأمم المتحدة في إصلاح الأمور داخل المنظومة. لذلك، تجدد سانت لوسيا دعوتها من أجل إعادة إحياء منظومة الأمم المتحدة ليس فقط كمنظمة معنية بعمليات حفظ السلام والمهام الإنسانية، بل أيضا كمؤسسة قادرة على أن تحكم بفعالية النظام الاقتصادي العالمي بطريقة تضمن إعادة توزيع منافع النمو الاقتصادي بشكل عادل. إننا بحاجة إلى أمم متحدة قادرة على حمايتنا من الأزمات الاقتصادية العالمية وعلى تشجيع اعتماد سياسات للتنمية المستدامة.

وفي ذلك الإطار، ومع الشبح البازغ لكساد اقتصادي عالمي، تزداد أهمية بل وإلحاحية مؤتمر الأمم المتحدة القادم المعني بتمويل التنمية. ويكتسي ذلك المؤتمر أهمية هائلة للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي مثل بلادي ونحن نواجه انخفاضا كليا في حجم الناتج المحلي الإجمالي وانخفاضا في كل من المدخرات المحلية والقدرة الاستثمارية، مثلما نواجه تخلف الأسواق المالية. إن خطة تنمية بلدان منطقة البحر الكاريبي لا يمكنها أن تنطلق بدون التمويل اللازم لها، كما أنها لا تستطيع الاستمرار بدون بيئة دولية مؤاتية. لذلك يتعين علينا جميعا أن نلتزم بضمان نجاح ذلك المؤتمر.

ومما يزيد من إلحاحية دعوتنا لإعادة إحياء الأمم المتحدة ما نلاحظه من الابتعاد بطريقة منهجية من اللجوء إلى هذه المنظمة باعتبارها مصدرا للإرشاد ومنبعا للحكمة الجماعية في معالجة القضايا العالمية. ونخشى أن يؤدي الاستمرار في تهميش دور الأمم المتحدة في رسم سياسات

واستراتيجيات التنمية العالمية إلى استبعاد شواغل البلدان النامية من جدول الأعمال العالمي. وأحدث مثال على ذلك القرار الخاص بعدم إدراج القضايا المتصلة بتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في جدول أعمال الاجتماعات التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ونرى أن هذا الاتجاه يقوّض روح قرار الأمم المتحدة الذي أدى إلى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الصغيرة في بربادوس في عام ١٩٩٤. والواقع أنه كان قد تم التسليم حينئذ بأن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لم يول اهتماما كافيا للظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وهناك مثالان آخران لتراخي الأمم المتحدة يسبّبان قلقا بالغا لنا. وتأسف سانت لوسيا لأن الصك الذي اعتمدته الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة كان مخففا للغاية. ففي الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل سانت لوسيا أدى استفحال عدم الاستقرار الاقتصادي إلى ارتفاع مستويات الجرائم المتصلة بالمخدرات. وتستخدم الأسلحة الصغيرة في معظم جرائم العنف التي ترتكب ضد المواطنين الملتزمين بالقانون في بلدان منطقة البحر الكاريبي. لذلك لا بد من كبح الاتجار العالمي بالأسلحة الصغيرة لصالح السلام والاستقرار. وبالتالي لم يكن اعتماد وثيقة ضعيفة فيما يتصل بالأسلحة الصغيرة ما كنا نريده.

وما زلنا نشعر بقلق عميق لأن خطة عمل العقد الدولي الأول للقضاء على الاستعمار لم تؤد إلى إنهاء استعمار الأقاليم الـ ١٧ المتبقية، ومعظمها أقاليم جزرية صغيرة غير متمتعة بالحكم الذاتي. وتبعا لذلك، فإننا نرجو أن يتم كمسألة ذات أولوية توفير الموارد والخبرة الفنية الضرورية لتنفيذ القرارات التي طال أمدها بشأن إنهاء الاستعمار، وإجراء التحليلات الهامة المطلوبة في خطة عمل العقد الدولي الحالي.

أختتم كلمتي بأن أُعرب بالنيابة عن حكومة سانت لوسيا وشعبها عن أحر تهانئنا للأمين العام كوفي عنان ولموظفي الأمم المتحدة العاملين معه بجد ونشاط بمناسبة نيلهم مؤخرا جائزة نوبل للسلام. ونعتبر منح هذه الجائزة شهادة بليغة على الجهود الهائلة التي تبذلها المنظمة من أجل بناء عالم يسوده السلام. ونرى في نفس الوقت أن منح الجائزة يمثل تحديا للأمم المتحدة كيما تظل عاقدة العزم على الالتزام بالإطار المتعدد الأطراف، وعلى ألا تسمح لنفسها بأن تصبح عاجزة عن العمل، لا سيما فيما يتعلق بالدفاع عن أمن البشر.

إننا ندرك جميعا أن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر جلبت لنا عهدا جديدا في الشؤون العالمية وتحديات جديدة بالنسبة لنا جميعا، وخصوصا بالنسبة للأمم المتحدة. ويتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تعمل في المستقبل أكثر مما عملت في الماضي. ولا بد لها من أن تقاوم استخدام القوة في الحالات التي يلزم فيها اللجوء إلى الحكمة. ولا بد لها أيضا من أن تعمل بجد أكثر لكي تصبح مصدرا للأمل لمن لا أمل لهم، ومستودعا للقوة لمن لا قوة لهم. وعليها أن تضاعف جهودها من أجل استعادة المحافظة على الإنسانية باعتبار ذلك أسمى هدف تتوخاه كل المُثُل العليا.

لقد أحدثت أهوال ١١ أيلول/سبتمبر هزة عنيفة دفعت البعض منَّا إلى تشكيل ائتلاف لمكافحة الإرهاب. والآن حان الوقت لكي تهزنا جميعا مأساة تأخر النمو وتحملنا على تشكيل ائتلافات جديدة من أجل التنمية. وفي هذه المرحلة، دعونا نستخدم الأمم المتحدة المستحثة بمنحها جائزة نوبل للسلام لإنشاء هذه الائتلافات. فلنبن ائتلافا للدفاع عن البؤساء في الأرض – لإنهاء حالة الجوع والفقر التي

يعانونها، وللقضاء على الأمراض التي تفتك بهم، ولتخليصهم نهائيا من بؤسهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة في هذه الجلسة.

والآن سأعطي الكلمة للممثلين الذين يريدون ممارسة حق الرد. وأود أن أذكّر الأعضاء بأن الكلمات التي تلقى في ممارسة حق الرد محددة بعشر دقائق للكلمة الأولى وخمس دقائق للكلمة الثانية، وينبغي أن تلقيها الوفود من مقاعدها.

السيد تيكلي (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): لقد طلب وفد بلادي الكلمة لكي يمارس، مع الاحترام الواجب، حق الرد على بعض الاتهامات التي وجهها وزير خارجية إثيوبيا ضد بلادي. وسوف أحجم عن الإعراب عن الآراء الذاتية، مكتفيا بالإشارة فقط إلى ما ذكره السيد ليغويلا جوزيف ليغويلا، الممثل الخاص للأمين العام، بشأن كل اتهام من الاتهامات التي ذكرها الوزير الإثيوبي. وسأترك الباقي لكم، سيدي الرئيس، وللجمعية العامة.

فيما يتعلق بسلامة المنطقة الأمنية المؤقتة، قال الممثل الخاص ما يلي في مؤتمر صحفي عقده يوم ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠١:

”هناك أمور يمكننا القيام بها بوصفنا بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، وهناك أمور أخرى لا يمكننا القيام بها.

ويتوقف الأمر على رغبة الأطراف في التفاوض معنا، وفي الاتفاق، أخيرا، على أشياء معينة. ولا تزال هناك مشاكل قائمة، يتعين علينا حلها فيما يتعلق بالحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية المؤقتة...

”وأبلغنا الأثيوبيون قبل الاجتماع [اجتماع لجنة التنسيق العسكري] بأنهم أخطأوا عندما أعطونا نقاط إعادة الانتشار بإغفالهم منطقة إيروب هذه. وقمنا بتصحيح الخطأ، ثم إنهم عندما أكملوا إعادة نشر قواتهم، أصدرنا شهادة بأنهم أعادوا نشر قواتهم. وبعد بضعة أيام اكتشفنا أنهم موجودون في المنطقة المتنازع عليها. وتلك هي المنطقة التي تقع على بعد ستة كيلومترات وراء الحدود التي رسمناها.

”وأصدرنا بيانا، كما ذكرتم – بيانا يحتج على وجود ثلاث سرايا في ذلك الجزء من إيروب. ووُجهت دعوة إليَّ شخصيا مع قائد القوة لنذهب إلى إثيوبيا ولنجتمع بوزير الخارجية الأثيوبي، حيث أبلغنا الوزير بأن إثيوبيا كانت دائما في تلك المنطقة، وأن إثيوبيا لم تغادر المنطقة مطلقا، وأن تلك المنطقة جزء من ... الأراضي (الإثيوبية)... وبالتالي فإنهم أعادوا نشر قواتهم هناك وفقا لخط ٦ أيار/مايو ١٩٩٨.

”وأبلغونا بعبارات مؤكدة بأنه لا شيء – وأشدد على كلمة لاشيء هذه – سيخرجهم من تلك المنطقة. وبالتالي، فإننا كشعب يتحلى بالواقعية، قررنا أن لا فائدة من محاولة دفع الإثيوبيين إلى خارج تلك المنطقة لأنهم لن يخرجوا من تلك المنطقة بالدفع. ولا أحد يريد أن يقاتل الإثيوبيين لإخراجهم من تلك المنطقة، ولذلك فإننا أبلغنا الرئيس [رئيس إريتريا] بأن هذه مسألة نموذجية للعرض على لجنة الحدود. وذلك هو الحل الوحيد، لأن رهن إنشاء المنطقة الأمنية المؤقتة، وتقدم عملية السلام عموما، بحل مسألة إيروب سيكون بمثابة قولك إنك لا تريد إنشاء المنطقة الأمنية المؤقتة، ولا تريد لعملية السلام أن تمضي إلى الأمام.“

فمن يسترضي من؟ وفيما يتعلق بزيادة تعبئة القوات الإريترية، سئل الممثل الخاص السؤال التالي خلال مؤتمر صحفي في ١١ تشرين الأول/أكتوبر:

”ذكرت إثيوبيا مؤخرا أن القوات الإريترية في حالة تأهب عليا وأن القوات أرسلت بالفعل باتجاه منطقة الحدود وتستعد لجولة أخرى من الحرب، ولكن إريتريا تنفي ذلك. ما هو تعليقكم؟“

وأجاب الممثل الخاص قائلا:

”حسنا، لقد تحرينا بشأن ذلك. واسمحوا لي أن أذكركم بأننا [كلما] يقدم لنا أحد الطرفين أي نوع من التقرير، نجري تحريا. ولذلك فقد كنا نتحرى بشأن الادعاءات القائلة بأن الجيش الإريتري في حالة تأهب قصوى. ولم نجد حتى الآن شيئا يوحي بأن الجيش الإريتري في حالة تأهب. وحتى بالأمس كنا نجري هنا وهناك لنستوثق من أننا لن نفاجأ“.

ومن الناحية الأخرى، فإن إثيوبيا تنتهك بانتظام اتفاق السلام نصا وروحا وتعرض السلام للخطر. ودعوني أقدم مثالين. إن اتفاق السلام ينص على التبادل السريع لأسرى الحرب وغيرهم من المحتجزين. وخلال مؤتمر صحفي في ٩ آب/أغسطس، رد الممثل الخاص على أحد الأسئلة بقوله:

”إن الطرفين، كما تعلمون، وقّعا في ١٢ كانون الأول/ديسمبر على اتفاق السلام في الجزائر. والمطلوب منهما، وفقا للمادة ٢ من الاتفاق، إطلاق سراح سجناء الحرب.

”ويقول الإثيوبيون إنهم قرروا إيقاف إطلاق سراح سجناء الحرب لأن الإريتريين لم يقدموا بيانا كافيا بشأن مكان وجود الطيار بطرس و ٣٦ آخرين لم تقدم بيانات بشأنهم. والجانب الآخر يفعل نفس الشيء في مقابل ذلك. ولكن كما ظللنا نقول دائما، وكما تقول لجنة الصليب الأحمر الدولية، لا يمكنك إيقاف هذه العملية. ولا يمكنك أن تقول بما أنك لم ترض عن شيء ما، فلن تطلق سراح سجناء الحرب. هذا يناقض اتفاقية جنيف“.

وفيما يتعلق بمسألة الألغام الأرضية، فإن الممثل الخاص للأمين العام مضى ليقول:

”إننا نمارس الضغط على الجميع ليقدموا لنا معلومات عن الألغام الأرضية. وقد أعطتنا إثيوبيا عدة مئات من الخرائط. ولم نخف مطلقا حقيقة أننا ظللنا نقنع إثيوبيا بمواصلة التعاون معنا بغية أن نحصل على كل السجلات، وكل الخرائط، وكل المعلومات التي لديها لنعلم أين توجد هذه الألغام“.

إن إريتريا تكتفي بما قدمت من بينات في قضيتها.

السيد كازهويان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): لقد طلبت الإدلاء بكلمة لممارسة حقي في الرد على البيان الذي أدلى به بالأمس وزير خارجية أذربيجان، والذي قدم خلاله معلومات أقل ما يقال عنها أنها لم تكن صحيحة.

لقد كان بيان وزير خارجية أذربيجان محاولة واضحة بصورة صارخة لتشويه الدليل القائم على إرهابها الذي ترعاه الدولة بعكس أدوار المجرمين والضحايا. وعكس أدوار المجموعتين ليس أمرا جديدا. ومع ذلك، فإن عددا كبيرا من المراقبين – من المنظمات الحكومية وغير الحكومية، الدولية والمحلية على السواء – شهد على أن السلطات الأذربيجانية هي التي إما أبادت السكان غير الآذريين في ناخيتشيفان وناغورني – كاراباخ أو خلقت ظروفا لا تطاق لأولئك الناس. وأذربيجان هي التي ردت على المطالب البرلمانية المشروعة للسكان الأرمن في ناغورني – كاراباخ

بالمذابح والمجازر وفيما بعد بحرب شاملة على سكان ناغورني - كاراباخ.

وقد تم التوثيق تماما لكون أذربيجان خلال الحرب هي التي بدأت باستعمال الدبابات، والصواريخ، والقذائف، والطائرات المروحية الهجومية، والطائرات المقاتلة. وهي لم تستعمل ضد قوات الدفاع عن النفس في ناغورني - كاراباخ فحسب، ولكن أيضا ضد سكان ناغورني - كاراباخ المدنيين، وكذلك عبر الحدود على الجانب الأرمني. وعندما رد الأرمن في ناغورني - كاراباخ مستخدمين في الغالب نفس الأسلحة، التي استولوا عليها من الجيش الأذربيجاني، قررت أذربيجان وصف ضحاياها السابقين بـ ''المعتدين''. ولكن ماذا عن المعتدي الحقيقي الذي بدأ كل المشكلة وهو الآن يلوم جميع الآخرين ما عدا نفسه؟

إن الحقيقة واحدة والعدالة واحدة. ولا يمكن لأذربيجان أن تكذب على كل العالم كل الوقت. فأذربيجان تحرم أهل ناغورني - كاراباخ من حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير، ولكنها في هذه الأثناء تشدد - وأنا هنا أقتبس من البيان الذي أدلى به بالأمس وزير خارجية أذربيجان - عن أن أذربيجان

> ''تؤيد التسوية السريعة والسلمية للصراع القائمة على أساس قواعد ومبادئ... ميثاق الأمم المتحدة [و] وثيقة هلسنكي الختامية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا''.

في هذه المرحلة أتساءل عما إذا كانت أذربيجان تتخذ موقفا مزدوجا في تطبيق مبادئ وثيقة هلسنكي الختامية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أم أن الوزير لا يعلم ببساطة أن مبدأ تقرير المصير أحد تلك المبادئ.

إن ذكرى الأرمن وغيرهم - شبابا وشيوخا، أطفالا ونساء، مدنيين وجنودا - الذين قتلوا في تلك الحرب ينبغي أن تحفزنا على إيقاف توجيه اللوم لبعضنا بعض والنظر، بدلا من ذلك، إلى المستقبل ومحاولة إيجاد حل مقبول كامل ودائم قائم على أساس الحقيقة والعدل واحترام حقوق الإنسان - وهي دعوة نقلها وزير خارجية بلدي في بيانه الذي أدلى به بالأمس.

السيد يامتومو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يمارس حق الرد فيما يتعلق بالقلق الذي أشار إليه ممثل بابوا غينيا الجديدة. ويود وفدي أن يعلن أن حكومة إندونيسيا تؤمن إيمانا راسخا بأن الحالة سيجري التحري بشأنها بهدف تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة، وفقا للقانون الإندونيسي. ولذا فإننا نحث الآخرين على احترام عملية التحري وألا يتدخلوا فيها. ونود أن نؤكد لممثل بابوا غينيا الجديدة بأن هذه الحالة ستحظى بالاهتمام الكامل من الحكومة، لأنها تشمل مواطنيها. وأود أيضا أن أشدد على حقيقة أن هذه الحالة مسألة داخلية محضة بالنسبة لحكومة إندونيسيا.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٥.